

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الريفي

تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين

الاستقلالية و التبعية

القرض المصغر نموذجا

دراسة ميدانية ببلدية قلته سيدي سعد ولاية الأغواط

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تحت إشراف الأستاذ:

أحمد رميتة

إعداد الطالبة:

لكحل خديجة

السنة الجامعية: 2017 / 2016

كلمة شكر

أقدم بتشكراتي الخاصة للأستاذ الفاضل و الكريم "أحمد رميتة"

لإشرافه على هذا العمل بكل عناية و تقاني

كما لي جزيل التقدير لكل الذين ساعدوني و شجعوني على إتمام هذا العمل

كما أقدم بالشكر و الامتتان لكل موظفي تنسيقية ولاية الأغواط

إليهم جميعا تشكراتي و احترامي

الإهداء

أضع ثمرة جهدي إلى أعز من لدي في الوجود

" أمي "

و سلام على الروح الطاهرة لأبي "رحمه الله" سندي في حياتي و محفزي على إنهاء مشواري

الدراسي

أهديها:

إلى زوجي

و إلى فلذة كبدي ابني محمد خالد

أخواتي الكريمات، إخواني

كل الأصدقاء و الأحباب

خديجة

محتويات الدراسة:

الباب الأول: الجانب المنهجي و النظري

الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع الدراسة

- I. أسباب اختيار الموضوع.....03
- II. أهداف الدراسة.....05
- III. الإشكالية.....07
- IV. الفرضيات.....11
- V. تحديد المفاهيم.....13

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية

- الإطار التاريخي.....21
1. الإطار السوسيولوجي للتنمية.....24

الفصل الثاني: آفاق التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري

- I. مضمون الخدمة الاجتماعية تجاه التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي.....28
- II. آفاق التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي.....33
- III. آليات الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي.....37
- IV. أدوار الأخصائي الاجتماعي في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي.....43
- V. مشاركة المواطنين في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي.....46
- VI. خلاصة:.....59

الفصل الثالث: المرأة و التنمية

المبحث الأول: المرأة و المجتمع

- I. المرأة و الروابط الأسرية.....63
- II. المجتمع العربي مجتمع ذكوري في جذوره التاريخية و في ثقافته.....68

- III. المرأة في المجتمعات العربية و موقعها المجتمعي.....71
- IV. المجتمع الريفي الجزائري.....86
- V. محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية.....89

المبحث الثاني: المرأة و السياسات التنموية

- I. السياسات الفلاحية و الريفية المتتالية.....97
1. المرحلة الأولى أولوية الجانب الاجتماعي (1962 – 1970).....97
2. الثورة الزراعية أو محاولة تحويل العالم الريفي (1971 – 1980).....97
3. أولى إجراءات التحرير و تحسين نتائج القطاع (1981-1990).....98
4. إجراءات التعديل الهيكلي (1990 – 2000).....98
- II. التنمية الريفية المستدامة.....99
- III. البرامج التنموية تشجع ترقية المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة.....102
- IV. تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية عبر التمويل الأصغر في الوطن العربي.....110

المبحث الثالث: القرض المصغر بالجزائر

- I. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....129
1. مهام الوكالة.....130
2. واجبات الوكالة.....130
3. الفروع الجهوية و مهامها.....131
4. نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى 01/02/2007 حسب توزيع الفروع الجهوية.....132
- II. القرض المصغر بالجزائر.....134
1. تعريف القرض المصغر.....134
2. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة.....135
3. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة من 2004 إلى غاية 2011.....136
4. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة بعد تعديلات 22 فيفري 2011.....140

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

- I. منهج الدراسة.....145
- II. المؤشرات.....146
- III. مجالات البحث.....147
- IV. مجتمع البحث و العينة.....148
- V. أدوات جمع و معالجة البيانات:.....150
- VI. صعوبات البحث:.....153

الفصل الخامس: الخصائص الاجتماعية للعينة

- I. خصائص أفراد مجتمع البحث:156

الفصل السادس: مسؤولية تبني المشروع التنموي

- I. المنقطعات عن الإجابة:.....166
- II. مصدر خبر القرض المصغر:.....169
- III. المشجع على تبني المشروع:.....173
- IV. الاستشارة في تبني المشروع:.....177
- V. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى:.....183
- VI. استنتاج185

الفصل السابع: القيام بالمشروع

- I. القيام بالمشروع و التأهيل.....187
- II. القيام بالمشروع و الأسرة.....191
- III. استنتاج:.....194

الفصل الثامن: إدارة شؤون المشروع

- العملية الإنتاجية.....197
1. القيام بالعملية الإنتاجية في المشروع.....197
2. سير العملية الإنتاجية.....203

210.....	II. التسويق و الاستشارة في إدارة شؤون المشروع
210.....	1- الاستشارة في إدارة شؤون المشروع
215.....	2- التسويق
219.....	III. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية
221.....	IV. الاستنتاج

الفصل التاسع: التعاملات مع الفاعلين

223.....	I. التعاملات في تبني المشروع
224.....	1- الاتصال بالجهات المعنية
229.....	2- آراء حول التحصل على القرض
232.....	II. التعاملات في إدارة شؤون المشروع
232.....	1- تسديد القرض المصغر
234.....	2- آراء حول النجاح
238.....	3- آراء حول الديمومة
243.....	III. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة

خاتمة الدراسة:

247.....	الإجابة عن التساؤل العام
249.....	الخاتمة
250.....	المراجع
256.....	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
06	توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس	1
142	أنماط التمويل	2
156	توزيع أفراد عينة البحث حسب السن	3
157	توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوى الدراسي	4
158	توزيع أفراد عينة البحث حسب الحالة المدنية	5
159	توزيع أفراد عينة البحث حسب المسؤول عن الأسرة	6
160	توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع الأسرة التي تسكن معها	7
160	توزيع عينة البحث حسب امتلاك الشهادة المهنية	8
161	توزيع أفراد العينة اللاتي لديهن شهادة على حسب نوعها	9
163	توزيع عينة البحث حسب امتلاك الشهادة و المستوى الدراسي	10
164	توزيع أفراد عينة البحث حسب امتلاك الشهادة و الحالة المدنية	11
165	توزيع أفراد عينة البحث حسب الحالة المدنية المستوى الدراسي	12
167	توزيع المنقطعات عن الإجابة على حسب الحالة المدنية	13
167	توزيع المنقطعات عن الإجابة على حسب المستوى الدراسي	14
169	توزيع أفراد عينة البحث حسب مصدر الخبر و المستوى الدراسي	15
172	توزيع أفراد عينة البحث حسب مصدر الخبر و الحالة المدنية	16
173	توزيع أفراد عينة البحث حسب مشجع المستفيدة على تبني المشروع و الحالة المدنية	17
176	توزيع أفراد عينة البحث حسب بمشجع المستفيدة على تبني المشروع و المستوى الدراسي	18
177	توزيع أفراد عينة البحث الاستشارة في تبني المشروع و المستوى الدراسي	19

179	توزيع أفراد عينة البحث حسب الاستشارة في تبني المشروع و الحالة المدنية	20
181	توزيع أفراد عينة البحث حسب الاستشارة في تبني المشروع و ربّ الأسرة	21
187	توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام بالمشروع و المستوى الدراسي	22
190	توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و امتلاك للشهادة	23
191	توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و الحالة المدنية	24
193	توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و رب الأسرة	25
198	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و المستوى الدراسي	26
199	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و الحالة المدنية	27
201	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و امتلاك الشهادة	28
203	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نوع النشاط و تشغيل العمال	29
204	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نمط الإنتاج و نوع النشاط	30
205	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب محضر المواد الأولية و الحالة المدنية	31
208	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان الحصول على المواد الأولية و الحالة المدنية	32
209	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان تواجد المشروع و الحالة المدنية	33
210	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الاستشارة في إدارة شؤون المشروع و الحالة المدنية	34

213	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الاستشارة في إدارة شؤون المشروع و المستوى الدراسي	35
214	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الاستشارة و ربّ الأسرة	36
215	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان تسويق المنتجات و نمط البيع	37
217	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نمط البيع و نمط الإنتاج	38
218	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب المسوق و مكان التسويق	39
225	توزيع أفراد عينة البحث حسب المتصل بالجهات المعنية بالدعم و الحالة المدنية	40
227	توزيع أفراد عينة البحث حسب المتصل بالجهات المعنية و ربّ الأسرة	41
228	توزيع أفراد عينة البحث حسب رأيها سهولة التحصل على الدعم المالي	42
230	توزيع أفراد عينة البحث حسب رأيها وجود الصعوبات	43
231	توزيع أفراد العينة البحث حسب رأيها بسهولة التحصل على القرض و المتصل بالجهات المعنية	44
233	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب تسديد القرض	45
234	توزيع عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في نجاح المشروع و الحالة المدنية	46
236	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في نجاح المشروع و المستوى الدراسي	47
238	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في الديمومة و التحصل على الدخل كله من مبيعات المنتج	48
239	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في	49

	الديمومة و الحالة المدنية	
241	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في الديمومة و رب الأسرة	50
242	توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الرأي في الديمومة و الرأي في النجاح	51

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل مشروع مدعم من طرف القرض المصغر	10
2	معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2010	113
3	تفعيل اساليب وطرق التمويل الأصغر من أجل التنمية والتخفيف من حدت الفقر والتخلف	114
4	التمويل الأصغر مفتاح التنمية	116
5	احتياجات المرأة العربية للاستغلال الأمثل التمويل الأصغر	120
6	هيكل سير القرض المصغر	134
7	دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل لشراء المواد الأولية	137
8	دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثنائي	128
9	دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثلاثي	139
10	دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل لشراء المواد الأولية	140
11	دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثلاثي	141
12	ديناميكية مكانة المرأة	147
13	سير أدوار المرأة المستفيدة من قرض مصغر	222
14	شبكة العلاقات مع الفاعلين	245

المقدمة:

لقد كان الوسط الريفي منذ الاستقلال مسرحا للتدخلات عمومية متعددة قامت بها السلطات العمومية، إما في إطار برنامج التنمية المحلية مع اتجاه قوي نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان (شق الطرقات و المسالك لفك العزلة) أو لتحسين ظروف المعيشة، أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسية الثقافية و الاجتماعية أو التجهيزات العمومية (الطرقات، شبكات الكهرباء و التزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و المدارس و مراكز الصحة...)

و قد سمحت برامج التنمية المحلية و البرامج القطاعية، الموجهة بشكل حصري نحو الحاجات الاجتماعية للسكان بتسجيل تقدم محسوس في ما يخص التنمية البشرية فتحسنت ظروف معيشة السكان الريفيين عموما و يمكن أن يكون توزيع التجهيزات جغرافيا مؤشرا على مستوى إشباع الحاجيات إذا أخذنا في الحسبان معايير و مقاييس توزيع جغرافي مقبولة على أسس علمية.

غير أن عوامل التقدم لم تسمح لمجموع السكان الريفيين بالاستفادة منها بشكل عادل، فقرب الخدمات الأساسية من السكان المشتتين و السير العشوائي للتجهيزات القاعدية تغذي الحرمان و الشعور بالحرمان الذي يعانيه هؤلاء السكان⁽¹⁾.

إن الآثار الفعلية لسياسات التجهيز في الوسط الريفي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية تثير تساؤلات عديدة إذا اعتمدنا على معطيات موضوعية تتعلق بتوسع دائرة الفقر و البطالة، و الهشاشة الاجتماعية إن هذه المظاهر و أخرى أصبحت مصادر قلق متعددة تمس التنمية البشرية و التوازن الايكولوجي للأقاليم الريفية على حد سواء.

و لضمان تنمية ريفية ناجحة لا بد من دراسة معمقة للمناطق الريفية بتصنيفها⁽²⁾، هذه الأخيرة تسمح بإعطاء صورة واضحة لهذه المناطق و إدراك الوضعية الحقيقية للسكان، و الموارد و الأنشطة و نظم إنتاج المؤسسات و أشكال التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لمجموعة من البلديات الريفية المرتبة حسب ملامح متشابهة، و هذا ما قامت به فعلا

1 المنشور الوزاري، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004.
2 نفس المرجع.

الجهات المعنية، حيث اعتمدت في التصنيف على تحديد أهم مجالات التنمية الريفية و هي كآآتي حسب المنشور الوزاري لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة زيادة على الخصائص الديمغرافية:

1. الفلاحة (بما فيها تربية المواشي) باعتبارها مكونة رئيسية، بل مركزية في التنمية الريفية.

2. الأنشطة الاقتصادية الأخرى خارج الفلاحة، باعتبارها جوهرية، بل لازمة بالنسبة لتنمية ريفية منسجمة.

3. المحيط معرفا بشروط معيشة السكان و حالة الإطار المادي و خاصة الإطار الطبيعي للوسط الريفي، حيث لا يمكن تصور تنمية ريفية دائمة من دون محيط سليم يتعين الحفاظ عليه و ترقيته.

4. الصحة و التربية، باعتبارهما أساس التنمية البشرية.

5. مساهمة النساء في التنمية في العالم الريفي، ففي جهد التنمية يجب السعي لإشراك قوى المجتمع كلها و بشكل حثيث، و لا يخفى أنهم نصف المجتمع، و إذا لم تتم تعبئتهم و اشتراكهم فلا يمكن لهم إلا أن يكن كابحا للتنمية و من جهة أخرى فإن الحق في التنمية كوني غير قابل للتصرف، ينبغي أن يقوم على العدل و الإنصاف بمكافحة أصناف التفاوت خاصة منه التفاوت القائم على الجنس.

و بهذا تمّ حساب خمسة (05) مؤشرات أساسية⁽³⁾، و هي مؤشر التنمية الصحية، مؤشر التنمية الاقتصادية غير الفلاحية، مؤشر التنمية التربوية، مؤشر التنمية البيئية، و أخيرا مؤشر مشاركة النساء.

انطلاقا من هذه المؤشرات، و لتعدد مجالات التنمية و الهيئات المختصة على حسب كل مجال، و بعد التدقيق في موضوع بحثي اخترت أن أتطرق إلى مشاركة النساء في التنمية

من خلال البحث في مدى استقلاليتهن في إدارة شؤون مشروعهن من حيث التبني إلى التسيير، و بهذا معرفة ما إذا كان الهدف الذي سَطُر في كثير من التقارير الوطنية و الدولية و كذا في توصيات العديد من الملتقيات و المؤتمرات فيما يخص مشاركة المرأة في التنمية، حيث أن ضمّها في التنمية كان من أجل إدماجها في محيطها الخارجي و إعطائها الفرصة في تحقيق ذاتها من خلال جعلها عضو منتج بدلا من أن يكون عضو مستهلك. و هذا ما سنتحقق منه من خلال بحثنا هذا.

الباب الأول

الجانب المنهجي

و النظري

الفصل الأول

المقاربة المنهجية للدراسة

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل ما يخص الإطار النظري، محاولين بذلك ضبطه من خلال عناصر محددة، فكل بحث علمي يقوم على ركيزة منهجية تضمن نجاحه و وصوله إلى الأهداف التي قام من أجلها، و هذا بدءا بمحاولة وضع فرضيات حول الإشكال المطروح في موضوع البحث، ثم التحقق منها عن طريق استعمال تقنية أو عدة تقنيات بحث تسمح بجمع البيانات و المعطيات اللازمة، و التي سنتطرق إليها في الجانب التطبيقي من هذا البحث.

و قد خصصنا هذا الجانب لعرض أسباب اختيار الموضوع، أهمية و أهداف البحث، الإشكالية و فرضياتها، مع تحديد بعض المفاهيم، و كذا سنطرح الاتجاهات النظرية للتنمية، من خلال المبحثين المواليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع الدراسة

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية

المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع الدراسة

تطرقنا في هذا المبحث إلى بعض الخطوات التي من خلالها ضبطنا الطرح الإشكالي لموضوع الدراسة، بحيث تناولنا الخطوات التالية:

ا. أسباب اختيار الموضوع

ii. أهداف الدراسة

iii. الإشكالية

iv. الفرضيات

v. تحديد المفاهيم

ا. أسباب اختيار الموضوع:

بما أنني فتاة من الريف، دراسة لعلم الاجتماع تخصص ريفي، و لي شرف البحث العلمي العالي، ارتأيت أنه من واجبي البحث في موضوع من مواضيع الساعة و هو التنمية، و التي أخذت أصناف و أساليب متعددة طالت جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية، و التي تهدف كلها إلى تحسين الوضع العام للسكان، خاصة تلك الطبقة السكانية المهمشة في المجتمعات الريفية المهمشة بدورها و هي المرأة، هذه الأخيرة كانت مستهدفة بشكل رئيسي في برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و من أسباب اختيار الموضوع أنه لا المجتمعات الريفية و لا المرأة الريفية الجزائرية قد حظوا بدراسات معمقة من طرف الباحثين و الدارسين، و إن وجدت فبعض الإشارات المتناثرة، هذا ما جعلني أهتم بهذا الموضوع.

و كما هو معروف أن العالم العربي تكثر فيه ظاهرة التمييز بين الإناث و الذكور، و بطبيعة الحال الأولوية للذكور، و السلطة في تسيير الأسرة تعود لذكر من العائلة، و هذا ما

يعرقل وتيرة التنمية في هذه المجتمعات، لأن النصف الثاني من المجتمع و المتمثل في النساء يجدن صعوبة في الانفتاح على العالم و على البرامج التنموية مما يكبح قوتهن و كفاءتهن في إنشاء مشاريع خاصة بهن تعود عليهن وعلى المحيطين بهن بالفائدة، هذا بصفة عامة، كيف إذا هو الحال في المجتمعات العربية الريفية؟، و كيف هو وضع المرأة فيها؟. بالتأكيد أن لكم فكرة عن ذلك، فكما هو معروف أن الوضع العام للمرأة الريفية التي لا تحظى بالكثير من العناية الأسرية في تلك المجتمعات الريفية التي لا تتقبل فكرة حرية المرأة، هو وضع مهمش بحيث ينظر للمرأة على أنها آلة للتنظيف و الطهي و الإنجاب.

بعد تبني الدول لبعض البرامج التنموية حضرت المرأة ببعض الاهتمام من خلال إدماجها كمؤشر مهم من خلال تبنيها لمشروع تنموي، و على سبيل المثال القرض المصغر في الجزائر الذي يستهدف النساء الماكثات في البيت بالدرجة الأولى، قد حقق أرقاما لا بأس بها (إداريا) من النساء المستفيدات من قرض مصغر لإنشاء مشاريعهن الخاصة، فقد كان لسلطات هدف إقحام المرأة في أدوار جديدة غير تلك المعتادة، سنتطرق إلى هذا بعمق لاحقا في شكل توضيحي ممثل لديناميكية مكانة المرأة ، لهذه الأسباب ارتأيت أنه من الضروري البحث في الوضع الجديد للمرأة الريفية بعد تدخل السلطات بدعمها لها من خلال القرض المصغر.

II. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث للوصول إلى تحليل الحقائق العلمية و إزالة الغموض عن كل ما هو مبهم و مجهول في ميدان الظواهر الاجتماعية الموجودة في مجتمعنا، و خاصة في مجتمعنا الريفي الذي يحظى ببرامج و إستراتيجيات للتنمية، التي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة و استغلال طاقاته البشرية و المادية و أخص بالذكر المرأة الريفية، فقد كان لها من الأهمية ما يجعلها تحقق نجاحا ملحوظا و نتائج ملموسة في الميدان بظهور تلك المشاريع المدعمة من طرف الدولة، و كذا تحقيق الربح من خلال تسويق المنتجات أو على الأقل تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، لكن هل تمّ ذلك فعلا؟.

إن الهدف الأساسي للسلطات من خلال تقديم الدعم هو الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات بما في ذلك الأنشطة في المنزل⁽¹⁾، هذا ما نبحت عن إبطال الغموض حوله، فالمرأة الريفية المستفيدة من قرض مصغر (موضوع بحثي) معنية بما سلف ذكره من تهميش و انتهاك لمكانتها الاجتماعية الطبيعية ككائن بشري، يتمتع بكل صفات الأهلية لتسيير حياته دون تدخل الغير، و القيام بما تراه مناسبا لها.

أما فيما يخص هدفي من هذا البحث فهو تسليط الضوء على مكانة المرأة الريفية و التحقق من إذا ما كانت استطاعت تلك المرأة الريفية المستفيدة من قرض مصغر في تحقيق ذاتها من خلال إنشائها و تسييرها لمشروعها التنموي و الدخول في أدوار جديدة إنتاجية غير تلك المعتادة من طهي و تنظيف و إنجاب.

و الهدف الأبعد من ذلك التوصل للأسباب الحقيقية المؤثرة في مكانة المرأة الريفية في مجتمعها مع محاولة الإلمام بتلك الطابوهات الواقفة في وجه تحسين مكانتها،

1 الجريدة الرسمية العدد -06- الصادر في 25 يناير 2004 .

كما تطمح البرامج التنموية لتحقيق كل ما فيه من فائدة تعود بالدرجة الأولى على المستفيد منها و على المحيطين به و عليه تحسين الوضع العام للمجتمع، و أخص بالذكر القرض المصغر الذي يقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، هذا الأخير يدعم و بنسبة أعلى النساء الماكثات في البيت و هذا حسب آخر الإحصائيات "سبتمبر 2013" و الممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم: 01 يمثل توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس(2):

النسبة المئوية %	عدد القروض الممنوحة	الجنس / الحصيلة
60,87%	323047	نساء
39,13%	207656	رجال
100 %	530703	المجموع

بعد هذه التوضيحات لأهداف الدراسة سألخصها في ما يلي:

- أ- التعرف على علاقة المرأة الريفية المستفيدة من مشروع في التنمية بالمجتمع المحيط بها عامة و أسرتها خاصة.
- ب- انعكاسات استفادة المرأة الريفية من مشروع تنموي على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية.
- ت- توضيح أهمية دور المرأة الريفية في عمليات التنمية الريفية.

III. الإشكالية:

يرى "شوداك" أن التنمية هي "عملية تغير جذري في المجتمع من نواحي مختلف سواء، اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها"⁽³⁾، و هذا التغيير يجب أن يتم بعد دراسة للمجتمع من مختلف النواحي التي ذكرها "شوداك" و لعل أهمها الناحية الاجتماعية، فالظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام من حيث أهميتها في الواقع المعاش الذي يحيط بالظروف القاسية التي تتسم بالفقر و المشاكل و الآفات الاجتماعية، مشكل البطالة الذي لا يمكن غض النظر عليه خاصة بعد تفشي ظاهرة الاحتجاجات المطالبة بمناصب الشغل، هذه الأخيرة التي تحاول العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث . و من بينها الجزائر. التخلص منها أو على الأقل التخفيف من حدتها، من خلال إنتاج طرق علمية و إستراتيجيات متفق عليها، من بينها برامج التنمية التي مسّت العالم الريفي بالخصوص، و الذي يمثل الغالبية في الجزائر، فنجد من بين 1541 بلدية التي تعدها البلاد 979 منها تعتبر ريفية⁽⁴⁾، و بهذا يجب أن يُفعل و يُستغل للنهوض بالبلاد و يكون هذا الاستغلال بشريا و ماديا، فقد سطرت بعض البرامج لمحاربة البطالة عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرفية خاصة فئة النسوة، و سينصب اهتمامي على سكان الريف و أخص المرأة، التي تمثل نصف السكان و بالتالي لا يمكن تركها كعائق في وجه التنمية بل يجب مشاركتها و تشجيعها على تبني مشروع تنموي، و مساعدتها على إنجاز مشروعها.

في الماضي هناك اعتقاد سائد بأن دور المرأة هو الإنجاب و تربية الأطفال. و هذا الدور بما فيه الناحية الوظيفية دعمه و عززه اعتقاد المرأة و فهمها لهو الذي تولد لديها من عدم المساواة الثقافية بين الجنسين، و عدم المساواة في الحقوق و الواجبات، جعل المرأة في مقام

3 الجوهري محمد، و آخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، ط 5، القاهرة 1980، ص 353
4 المنشور الوزاري، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مرجع سابق

التابع الذي لا أهمية له في اتخاذ القرار. و بمرور الزمن قيّم دور المرأة في مجتمعها، وقد تمّ إعطائها بعض الفرص لكي تعمل في المجالات الإنتاجية تحت ضغوط من الثقافة الغربية.

و على الرغم من تقييم دور المرأة الريفية في مجال العملية الإنتاجية، إلا أن هذا الدور لم يثمن، و انه تمّ تقديم القليل جداً من الخدمات نحو المرأة الريفية كمنتجة أو مصنّعة، و خلاصة تلك التجارب هي أن دور المرأة الريفية ما يزال هامشي و ثانوي لأسباب ثقافية، اجتماعية، دينية و تقنية، و مما لا شك فيه أن التنمية البشرية هي أساس التنمية الاجتماعية، إذ تدور حول محور الإنسان الذي يشكل الغاية و الوسيلة في نفس الوقت، و لعل تنمية المرأة الريفية هي من أهم المداخل لتنمية الموارد البشرية إذ نجدها تعنى بالأسرة التي هي أساس المجتمع.

إن الاهتمام بدور المرأة في التنمية ظل يتزايد يوماً بعد آخر على النطاق المحلي و الإقليمي و الدولي، و الدليل على ذلك الاهتمام قيام سلسلة من المؤتمرات المتخصصة مثل: مؤتمر "دور المرأة في التنمية" الذي أُنْعِد في المكسيك في عام 1975م ، و الذي خرج بإعلان الأمم المتحدة لـ"عقد المرأة للتنمية" للفترة: 1975م - 1985م، و مؤتمر نيروبي الخاص بـ "الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية المرأة" عام 1985م، كما تواصل الاهتمام و التركيز في مؤتمر بكين في الصين عام 1995م، و تواصل الاهتمام بالمرأة من قبل السفارة الهولندية بالخرطوم، حيث ضمّنوا في برامجهم التمويلية و المنح للدول النامية مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة الريفية، و تمكينها في المجالات كافة، حتى تصبح مشاركة بفعالية في العملية التنموية، فبالتنمية تستطيع الدول النامية مواجهة عوائق التخلف"⁽⁵⁾.

بعد هذا الطرح لكل ذلك الاهتمام الدولي و الإقليمي و المحلي بأهمية دور المرأة في التنمية و كذا ضرورة دمجها في البرامج التنموية و إعطائها الأولوية في البعض منها مثل السياسة المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في القرض المصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية

5 لطي على التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1980

لتسيير القرض المصغر، لكن الإشكال يبقى مطروح نظرا لواقع مكانة المرأة في المجتمعات ما بالك إن كانت امرأة ريفية في مجتمع ريفي، هل ستتجح في أداء الأدوار الجديدة التي من المفروض أن تقوم بها بعد إدماجها في هذا البرنامج التنموي؟. الإجابة على هذا الطرح الإشكالي يتم بعد إجراء دراسة معمقة على النساء اللواتي استفدن من التسهيلات المقدمة من طرف الدولة و المتمثلة في قروض مثل: القرض المصغر، و سنحاول من خلاله إبراز ديناميكية مكانة المرأة التي تتخبط بين واقعها الريفي المعاش، و المكانة التي تطمح إليها السلطات من خلال المشاريع التنموية المقدمة، و ذلك بطرح التساؤل المحوري التالي:

التساؤل العام:

■ ما مدى استقلالية قرار المرأة الريفية في تبني و تسيير مشروعها التنموي؟

ومنه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1. من يدفع المرأة الريفية لتبني مشروع تنموي مدعم من طرف القرض المصغر؟

2. كيف تدير المرأة الريفية شؤون مشروعها المدعم بالقرض المصغر؟

3. هل تقوم المرأة الريفية المستفيدة من قرض مصغر بالتعاملات مع الفاعلين؟

وهذا الطرح للأسئلة مبني على أساس أن المشروع التنموي يمرّ بمراحل ثلاثة متسلسلة

كالتالي:

1. تبني المشروع

2. العملية الإنتاجية

3. التسويق

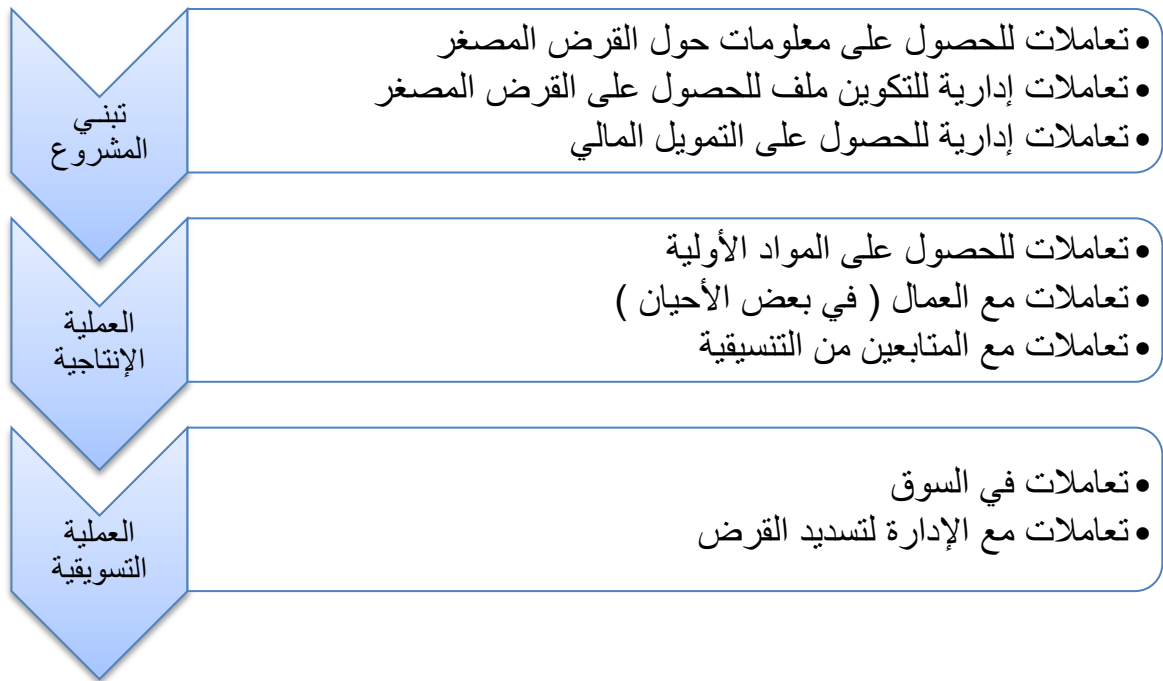
يتخلل هذه المراحل تعاملات من المفروض أن تقوم بها صاحبة المشروع مع المحيط الخارجي مثل:

أ- الإدارة (التنسيقية الولائية، البنك، بعض المكاتب الإدارية من أجل استخراج الملف المطلوب).

ب- الأسواق (من أجل شراء المواد الأولية، وسائل الإنتاج، آلات الإنتاج، تسويق المنتج).

الشكل التوضيحي التالي الذي يبين مراحل المشروع التنموي الممول من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ذلك:

شكل توضيحي رقم (01) يبين مراحل المشروع:



كما سبق ذكره في بداية هذا الطرح الإشكالي، أن المرأة الريفية تعترض واقعها عدة طابوهات مبنية من محيطها الاجتماعي، كالتقاليد و العادات و بعض الأحكام الدينية، التي تردعها في الكثير من الأحيان على القيام بما تراه هي مناسبا لها، فهل المرأة الريفية المستفيدة

من قرض مصغر استطاعت أن تحقق استقلاليتها في تسيير مشروعها؟، يبقى التساؤل مطروح إلى أن نتحقق منه بالدراسة الميدانية

IV. الفرضيات:

نظرا لطابع الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات الريفية و التي سنتطرق عليها مطولا في باقي الفصول، و نظرا للزيارات الاستطلاعية في ميدان البحث الذي سنتطرق له لاحقا، أمكنني بلورة و فهم بعض جوانب الموضوع، و كذا فهم واقع المرأة الريفية، الذي تتفق عليه أغلبية الدراسات الميدانية ، على أنه واقع يتصف بالتمهيش و اضطهاد للحقوق، لكن بتدخل السلطات من خلال تقديم القروض المصغرة من أجل إنشاء مشروع تنموي يعود على المرأة الريفية بالنفع المادي، و كذا إدماجها في الركب التنموي، هذا الأخير يعطيها بعض الأدوار الجديدة التي من المفروض أن تتعكس على شخصية المرأة الريفية، و جعلها منفتحة على العالم المحيط بها، فالحرية المادية للشخص تمنحه نوع من الاستقلال الشخصي و كذا الإحساس بالثقة في النفس، لكنني لا أتوقع حدوث ذلك مع المرأة الريفية، هذا الكلام نابع من إدراك للواقع الذي لمستته بعد الجولات الاستطلاعية التي قمت بها كما ذكرت سابقا، و بعد الكثير من الملاحظات مثل:

1. عدم استقبالي ببساطة، فالبعض منهن فضلن عدم اللقاء معي إلا بعد استشارة إما الأب أو الزوج لدى البعض الآخر.

2. البعض منهن لم يلتقين معي بمفردهن بل بحضور الزوج، و الأكثر من ذلك الإجابة على تساؤلاتي تكون من طرف الزوج بدلا عن المعنية بالأمر أي زوجته المستفيدة من القرض المصغر.

3. لاحظت أيضا أنه لا وجود للمشاريع عند الأغلبية لا الإنتاج ولا المُنْتَج.

و عليه، و بناء على تحليل ما سبق ذكره أفترض بعض الإجابات لما سبق طرحه في الإشكالية، حيث يتم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

■ المرأة الريفية ليس لها استقلالية أخذ القرار في تبني و تسيير مشروع تنموي.

وبما أن المشروع التنموي يمر بثلاث مراحل و هي كالتالي:

أ- المرحلة القبلية: و المتمثلة فيما قبل تبني المشروع التنموي و الحصول على

القرض المصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أي الحصول على المعلومات عن القرض المصغر، و عن كيفية الحصول عليه.

ب- مرحلة تبني المشروع: و تتضمن الحصول على القرض المصغر و الدخول في العملية الإنتاجية.

ت- مرحلة التسويق: الدخول في مرحلة الحصول على الربح.

تتخلل كل هذه المراحل العديد من التعاملات تم طرحها في الشكل السابق، و بما أنني أفترض أن المرأة الريفية ليست لها استقلالية في تسيير مشروعها التنموي، فعليه نفترض التالي:

الفرضيات الجزئية:

1. أفراد أسرة المرأة الريفية هم الذين يدفعونها لتبني مشروع تنموي مدعم من طرف القرض المصغر.

2. يتم إدارة شؤون المشروع من طرف ربّ الأسرة بدلا من المرأة.

3. وساطة العنصر الرجالي من أفراد أسرة المرأة الريفية في التعاملات مع الفاعلين.

٧. تحديد المفاهيم:

1. التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي⁽⁶⁾:

إن التنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات و الإمكانيات الكامنة، و عندما تحول المصطلح من اللغة العادية إلى علم الاجتماع اندرج تحت التطوري مثل في ذلك مثل مصطلح "التقدم"⁽⁷⁾. إلا أن التنمية كمصطلح يستخدم دولياً على نطاق واسع الآن، لا تشير إلى عملية نمو تلقائي، و إنما إلى عملية تغيير مقصودة تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوة الاجتماعية الموجودة بالفعل، و إعادة توجيهها و تنشيطها بطريقة جديدة، و تهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية.

و من الخصائص المميزة للتنمية أنها ليست عملية تطور تدريجي تلقائي حيث إنها تتم على أساس التدخل المستمر المقصود في المجتمعات و تستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزء من بناء الدولة.

و للتوضيح أن هناك خلط بين مفهوم التنمية و التغيير الاجتماعي عند البعض من الكتاب مثل:

توينبي في كتابه كيفية ظهور الحضارة و تدهورها.

سوروكين في كتابه الأنساق الثقافية المتعددة التي تزهر ثم تندثر.

ماركس في كتابه الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية و ظهور أنساق أخرى جديدة.

باريتو و ماكس فيبر في الصفة و السلطة.

6 محمد عاطف غيث و محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص

ص 18-19

7 نفس المرجع ص 18

كانت كل هذه الدراسات تضع أحد المفهومين محل الآخر، حيث كان هؤلاء دارسين للتغيير الاجتماعي ليس التنمية.

2. في المفهوم الاقتصادي للتنمية⁽⁸⁾:

يؤكد على سياسة الهيئة المسؤولة عن المعونة سواء على مستوى الدولة، أو على المستوى العالمي، التي تهدف إلى بناء نظام اقتصادي في المجتمعات النامية ليكون قادراً على أفراد الشعب، و تعلق القيم المتضمنة في كل هذه السياسة أهمية كبرى على تحقيق الرفاهية المادية، الشرط الضروري لبناء إنساني أفضل، كما تؤكد معنى العدالة الاجتماعية بهدف التوزيع العادل لهذه الرفاهية على كافة أعضاء المجتمع.

3. مفهوم النظام الأبوي:

يرى "هشام شرابي⁽⁹⁾: أن النظام الأبوي يتميز بسلطة أبوية تبدأ أول ما تبدأ في العائلة بسلطة الأب البيولوجي ثم تمتد إلى السلطة في البيئة الاجتماعية و المتجسدة في علاقات المجتمع و حضارته ككل فتكون السلطة بذلك ظاهرة و خفية في نفس الوقت حيث يراها الفرد و يحس بها أينما كان و حيثما توجه، فهي تحكم علاقاته المباشرة و غير المباشرة، و يتميز النظام الأبوي بلغة خاصة هي لغة جماعية تنفي الفرد و الوعي الذاتي و تستبدلها بالوعي الجماعي و بالتالي فهي انعكاس للسلطة الأبوية، و تظهر هذه اللغة إلى جانب لغة الحياة التي يتكلمها العامة، حيث تظهر هذه الأخيرة أمامها ناقصة و مشوهة، و هي لغة يتقنها الخاصة و ذوي السلطة و ينشأ الإنسان خلالها على أنها مهيمنة و تمثل القيم العليا و الحقائق السامية و الغموض و عسر الفهم على العكس من اللغة العامية التي هي لغة الأطفال و الفقراء و عامة الناس، إن هذه اللغة الأبوية يكمن في أعماقها آليات السيطرة على جميع أشكالها الإيديولوجي في المفاهيم و التعابير و القيم و الألفاظ و الأساليب و على جميع أشكالها المادية في وسائل

8 نفس المرجع السابق ص 19

9 هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

1999، ص ص 16- 20

القمع و السيطرة العنيفة المباشرة، و هي لغة غير قادرة على التعبير العلمي و استيعاب المعرفة العلمية، و هي لغة دفاعية تخشى التفاعل و الحوار و تحتمي وراء الفكر الديني.

4. مفهوم الأسرة:

لقد عرفها العالم الانثربولوجي " ميردوك " بأنها " وحدة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي، و وظيفة تكاثرية، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع و تتكون الأسرة على الأقل من ذكر و أنثى بالغين، و أطفال سواء من نسلها أو عن طريق التبني⁽¹⁰⁾ " فهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع و خليته الأساسية الأولى التي من خلالها يرى أفرادها و يرى الأفراد كذلك مجتمعهم، فهي الوسيط الذي يربط الفرد بالمجتمع، لأن الفرد يأتي إلى المجتمع و يعيش فيه من خلال الأسرة التي ينتمي إليها، أما عالم الاجتماع "بوجاردس" و في تركيزه على الجانب النفسي الاجتماعي للأسرة يعرف الأسرة "على أنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب و الأم و واحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب و يتقاسمون المسؤولية، و مهمة الأم تربية الأطفال و توجيههم و ضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية⁽¹¹⁾ " ، أما "عبد الواحد وافي" فيذهب إلى اعتبار الأسرة بمثابة الوسيط الطبيعي و الاجتماعي الأول للفرد و تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي و قواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، و تاريخها و عرفها الخلفي و ما تسيير عليه من نظم في شؤون السياسة و الاقتصاد و القضاء⁽¹²⁾

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار الأسرة بمثابة البناء الاجتماعي الذي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع و المكانة، يكون أساسها دور كل من الزوج و الزوجة اللذان يشتركان في مكان الإقامة الواحد و في مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية، و عن طريق علاقة جنسية شرعية اجتماعيا ينبج الزوجان أطفالا تقوم الأسرة برعايتهم و حمايتهم و تزويدهم

10 علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة دار نهضة الشرق، 1997، ص 108
11 جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981، ص 15
12 عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966، ص 4

بحاجاتهم المختلفة و يقتضي استقرار الأسرة و توازنها سيادة قيم العدالة و المساواة في تقسيم الأدوار و المسؤوليات و كذا قيم الاحترام و الثقة المتبادلين في إطار تكاملي و بهدف عام هو ضمان استمرار استقرار النسق الأسري الذي هو أساس استقرار المجتمع، هذا و يجمع الباحثون على أن هناك نوعين أساسيين للأسرة هما الأكثر انتشارا في العالم و يتعلق الأمر بالأسرة الزوجية و الأسرة الممتدة ف فيما يتعلق بالنوع الأول: فإنه يتكون من الأعضاء المباشرين و هم الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين، و لأنها تتميز بصغر حجمها فإن العلاقات الأساسية فيها تقوم على محور العلاقة بين الزوج و الزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية، و هو نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية و بالتححرر الواضح من الضبط الأسري و علو مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة و هو النمط الأكثر انتشارا في العالم المعاصر أما النوع الثاني فهو: ناتج عن امتداد الأسرة الزوجية لتشمل إضافة إلى الزوجين الأساسيين الأبناء المتزوجين و الأحفاد، و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة و الأرملة، و يقيم كل هؤلاء في نفس الوحدة السكنية و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة⁽¹³⁾، و عادة ما يكثر انتشار هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الريفية التي يشهد فيها الضبط الأسري و الرقابة الاجتماعية.

في الأخير ينبغي أن نشير إلى أنه قد يرد مصطلح " العائلة " كتعبير عن الأسرة، فإنه مفهوم أت من الفعل " عال " ، "يعيل" ، " معيل" ، " عيال " ، و تعبر عن الشخص الذي يعيل أفراد أسرته، و في هذا الإطار يرى " حلیم بركات " : " أنه مع سيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل و أصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل و مهما كانت علاقات الإعالة و الاعتماد متبادلة⁽¹⁴⁾

13 سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص 34
14 حلیم بركات، النظام الاجتماعي و علاقاته بمشكلة المرأة العربية، ط1 ، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982، ص 63

5. مفهوم الدور الاجتماعي:

يعتبر مفهوم أساسي و أولي في علم اجتماع التنظيم و علم اجتماع العائلة، و هو ذلك السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي، لذلك فالمركز الاجتماعي يعتبر بمثابة العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي، أي أن هناك علاقة وثيقة بين الدور و المكانة (المركز) و هو ما يؤكد " رالف ليتون " في تعريفه للدور على أساس أنه "المظهر الديناميكي للمكانة، و إن كانت هي مجموعة الحقوق و الواجبات، فإن السير على هذه الحقوق و الواجبات معناه القيام بالدور⁽¹⁵⁾ و منه يمكن اعتبار الأدوار بمثابة أنظمة إلتزامات معيارية، يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها و حقوق مرتبطة بهذه الإلتزامات، أي أن لكل دور اجتماعي مجموعة حقوق و واجبات اجتماعية معينة فواجبات الدور هي مجموعة التصرفات التي يقوم بها لاعب الدور الاجتماعي أثناء تصرفاته و علاقاته بالآخرين، فالدور في ارتكازه على الحقوق و الواجبات، يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو في موقف اجتماعي معين، و وفقا لذلك يتحدد دور الفرد في أي موقف عن طريق مجموعة من الصفات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه، فعندما يدخل الفاعل (أ) في علاقة متبادلة مع الفاعل (ب)، فإن كليهما ينتظر أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره، و منه فإن الدور هو سلسلة نمطية لأفعال متعلمة أو أعمال يقوم بها الفرد في موقف تفاعلي، مثال: دور الزوجة الأم العاملة من خلال تفاعلها مع المنزل و العمل و بالتالي تأثير ذلك على الاستقرار الأسري.

6. مفهوم المكانة الاجتماعية:

تشير المكانة الاجتماعية إلى موضع أو مكان الفرد أو الفئة الاجتماعية داخل نسق اجتماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية، و كل مكانة تتطوي على توقعات محددة، وهي كل الأحكام و المقاييس الأخلاقية و الاجتماعية التي تحدد السلوك الاجتماعي اليومي للفرد.

15 محمد عاطف غيث، نفس المرجع السابق، ص 390

و يعرفها " دينكن ميشال " بأنها تمثل مجمل العلاقات المساواتية و التسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة، و هي بذلك جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير أدوارها، أو لعبها وفقا لتعديلات مبتكرة إلى حد ما⁽¹⁶⁾

انطلاقا مما سبق فإن تحديد المكانة الاجتماعية يتطلب تحديد الصفات الأساسية لسلوكات شاغل الدور الاجتماعي مهما كان هذا الدور و الطريقة التي يتحمل بها هذا الدور.

7. مفهوم السلطة:

إن السلطة حسب ماكس فيبر⁽¹⁷⁾ هي : القدرة على إلزام الغير بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه و تأخذ السلطة شكلين أساسيين:

- الشكل الترابطي: و يكون على شكل تعليمات و برامج.

- الشكل تراتبي: و يكون على شكل أوامر.

فالسلطة هي سياق مقصود يؤثر بفاعلين على الأقل و هي بالتالي علاقة اجتماعية عامة تماما تهدف إلى تنظيم المجتمع و مختلف الجماعات التي تسودها من أجل ضمان أحسن تسيير و استمرارية.

و يقصد بالسلطة الأبوية: أن العلاقات الأسرية تكون عمودية و في كل الحالات تقف إرادة الأب على أنها الإرادة المطلقة و تتجسد في العائلة إجماعا مفروضا يرتكز إلى العادة و الإكراه، فهي قائمة على التسلط و الهيمنة الممارسة خاصة على المرأة.

16 دينكن ميشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة حسان محمد الجيني، بيروت، دار للطباعة للطباعة و النشر، 1982، ص 223
17 ر. بودون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ط1 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 372

8. المفاهيم الإجرائية:

مما سبق نستنتج المفهوم الإجرائي التالي:

أ- **النظام الأبوي:** النظام الأبوي يشكل نموذجاً مثالياً و مبدأً تفسيريًا يميز الأسرة كبناء فرع من المجتمع ككل، و يتميز بلغة خاصة تظهر إلى جانب لغة الحياة العادية، و لا يمكن تحديد مفهومه بدقة دون تحديد أهم الأبعاد الأساسية المشكلة له و خصائص كل بعد على حدة، و يتميز النظام الأبوي الأسري كنموذج مصغر للنموذج الأكبر في المجتمع بما يلي:

أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة في ظل هذا النظام هي علاقات عمودية يشكل الأب محوره تجاه باقي أفراد الأسرة، و الذكور اتجاه الإناث، فسلطة الرجل تجاه المرأة تكون مطلقة و قائمة على فرض الرأي و رفض النقد و غياب الحوار المتبادل، بالمقابل تسود قيم الخضوع و الامتثال من طرف المرأة تجاه الرجل.

اللاعادلة في توزيع الأدوار الأسرية و التمييز بين نوعي الجنس البشري الواحد منذ الميلاد خاصة فيما يتعلق بالحقوق و الواجبات المشتركة.

أن حرية المرأة تكون مقيدة في ظل هذا النظام تحت تأثير تدخل الرجل في شؤون المرأة و أمورها الخاصة كطريقة اللباس، و في التصرف في مالها، و مختلف اختياراتها، ينبغي التأكيد في هذا الإطار أن هذا المفهوم لا يخرج عن إطار العلاقات الاجتماعية الأسرية التي تجمع أفراد الأسرة في حدود علاقة الرجل بالمرأة

ب- **مكانة المرأة:** و الذي يمكن قراءته ببعدين بيولوجي و الآخر سوسيو-اقتصادي، فالبعد الأول يتمحور حول الإنجاب، أما البعد الثاني فنستشفه من خلال تقمص المرأة للأدوار التي كانت حكرًا على الرجل الريفي فقط، مثل الأدوار الجديدة التي تطالب بها السلطات و تعمل على إدماج المرأة فيها (الاستفادة من القروض المصغرة).

ت- **الديناميكية الجديدة:** و تتجلى من خلال صراع قوتين أولى تقليدية مربوطة بالمجتمع الريفي في حد ذاته (سلطة الرجل، الأبوة، الذمة المالية...)، أما القوة الثانية فهي تعزى إلى الأدوار الجديدة التي تطمح السلطات بتوفيرها رغبةً في إدماج المرأة.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية:

1. الإطار التاريخي:

يعتبر مفهوم التنمية في العلوم الاجتماعية و الاقتصادية مفهوما إشكاليا، إذ يختلف تحديده باختلاف التصورات و النظريات والمدارس، و أيضا باختلاف السياسات و التجارب و الممارسات التنموية، فقد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح إثر الحرب العالمية الثانية و تبنته الدول المستقلة آنذاك لعلاج مشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفها الاستعمار، فارتبط هذا المفهوم بالمفهوم المقابل و هو مفهوم التخلف الذي يمثل الوجه الآخر لهذه العملية، فالتخلف هو مرحلة السكون التي تحاول التنمية تجاوزها نحو الديناميكية و التطور، فهو نقيض التنمية كما أشار إلى ذلك يفيس لاکوستس و هذان المفهومات جعلتا العالم ينقسم إلى صنفين متناقضين: عالم متقدم و آخر متخلف أو المركز والأطراف كما يشير إلى ذلك سمير أمين، فالتنمية و التخلف ليسا في واقع الأمر تعبيرا مقارنا فحسب، بل توجد بينها علاقة جدلية، بمعنى أن كل منهما يفضي إلى وجود الآخر بطريقة التأثير المتبادل، و قد وجدت كما أشرنا سابقا - بين بلدان العالم الثالث و العالم المتقدم.

و بناء على ما تقدم، يمكن القول أن مفاهيم التنمية و التخلف قد ظهرت "كمفاهيم معاصرة إثر الحرب العالمية الثانية، خاصة إثر إحراز العديد من بلدان إفريقيا و آسيا على الاستقلال في الخمسينات و الستينات و قد ظهرت هذه المفاهيم في المؤسسات الدولية"⁽¹⁸⁾. إذ نشأ و تطور مفهوم التنمية داخل الدراسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة و قد كان أول تعريف لها في سنة 1955 و يعرف التنمية بكونها " العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية و الاعتماد الكامل على مبادرة الأهالي قدر الإمكان"⁽¹⁹⁾. و جاء التعريف الثاني سنة 1956 في محاولة لتدقيق و

18 العرفاوي عادل : التنمية و التشغيل في جنوبة ، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس ، قسم علم الاجتماع 1996 / 1997 ، ص 26.
19 السمالوطي نبيل، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1989 ص 111.

تحديد المجال العملي لهذا المفهوم و هو كالتالي " هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن"⁽²⁰⁾. و لهذا التعريف خاصة لأنه يحدد الجوانب الأساسية للتنمية، و يمكن من خلال هذا التعريف أن نميز بين ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن تتوفر قدر الإمكان، حتى يعتبر المشروع مشروعاً للتنمية.

المبدأ الأول:

هو أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة المجتمع التي تتمثل في خطة وطنية شاملة للإصلاح و الارتقاء بالمجتمع ككل، و قد تبدو محاولة الربط بين مشروعات التنمية و الخطة الشاملة - لأول وهلة - محاولة تعسفية و لكن العلاقة بين الاثنين تصبح واضحة و منطقية حين ندرك أن الهدف من التنمية في نهاية الأمر - أو على الأقل - أحد أهدافها الرئيسية هو ربط المجتمع المحلي بالمجتمع كافة، و الاندماج الكامل في حياة المجتمع.

المبدأ الثاني:

هو أن التنمية عملية تغيير مستمرة و شاملة، أي أنها عملية اجتماعية و ليست مجرد عملية اقتصادية، مما يعني ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، والواقع أن الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار باستمرار هو العنصر البشري باعتباره وسيلة التنمية و غايتها.

المبدأ الثالث:

ضرورة تعاون و اشتراك جميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية⁽²¹⁾. و من هذا المنطلق، تجدر الإشارة إلى أنه مع ظهور مفهومي التنمية و التخلف " ظهرت أيضاً مفاهيم

20 هيئة الأمم المتحدة، التنمية و التخلف في بلدان العالم الثالث 1956
21 محمد فنوص محي، أزمة التنمية ن الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1992، ص ص 166-167.

أخرى ذات علاقة بهما مثل التحديث، العالم الثالث، العالم المتقدم، التطور، التقدم، النمو، التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي".

و قد كان من أهم أسباب ظهور مفهوم التنمية و التخلف كذلك الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي وجدت البلدان المستقلة نفسها فيها، هذا من جهة، و من جهة ثانية المقارنة بين تلك الأوضاع و أوضاع المجتمعات الغربية المصنعة، فمن الجهة الأولى، فإن إحرار العديد من البلدان الإفريقية و الآسيوية على استقلالهما السياسي، واصطدامها بالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتأزمة أدى إلى التساؤل حول مسألتي التخلف و التنمية، فالاستقلال الذي جندت له المجتمعات تحقق، و لكنه لم يفض إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، بل وضع المجتمعات المتحررة حديثاً في مواجهة أوضاعها و هياكلها و مشاكلها، و من جهة ثانية، فالمقارنة المعقودة مع أوضاع البلدان الصناعية سواء في ما يتعلق بالمستوى المجتمعي الشامل أو في مستوى عيش الأفراد، هذه المقارنات أدت أيضاً إلى التساؤل عن أسباب التخلف و عن الوسائل و السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية و التقدم و النمو⁽²²⁾ و قد أشار ريمون بودون إلى أن "تعبير التنمية و جملة المفاهيم التي تبعته (التخلف، البلدان النامية، العالم الثالث...) تعود في ظهورها إلى النظام العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية، و هي مفاهيم تتضمن إغراء يتجلى خاصة في البحث عن تفسير عام للتقدم كمقولتين ، اندفعت البحوث السوسولوجية إلى الخوض فيهما بالبحث عن أسباب الأزمة التي تعيشها البلدان النامية⁽²³⁾. لذا أصبح مفهوم التنمية مفهوماً شائعاً في مختلف النظريات السوسولوجية و بالتالي تجدر بنا العودة إلى أصول نشأة هذا المفهوم في المقاربات السوسولوجية و الاقتصادية لكي نقف على أهميته العلمية و العملية.

22 العرفاوي عادل، مرجع سابق، ص 26.
23 بدون ريمون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ترجمة سليم حداد، ط1، بيروت 1986 ص 205.

2- الإطار السوسيولوجي للتنمية:

لقد كان لكل من ابن خلدون و علماء الاجتماع الغربيين الأوائل طموح علمي كبير لإرساء معالم نظرية سوسيولوجية في هذا الشأن ، فصاحب المقدمة يرى أن مسيرة تطور المجتمعات لا يمكن الاطمئنان على استمراريتها إن لم تراقبها و توجهها أخلاق الدين التي تساعد في نظر ابن خلدون على المحافظة على توازن النظام الاجتماعي للحضارة البشرية⁽²⁴⁾، فهو يعتبر أن مرحلة الحضارة و الترف في مسيرة تطور المجتمعات، هي نهاية تطور المجتمعات و الحضارات العربية و الإنسانية.

و من ذلك، فهو يعارض بشدة النمو المادي الضخم للمجتمعات ويبدو أنه يفضل ما يمكن أن نطلق عليه بالنمو الكيفي النوعي، و الذي من صفاته الهامة هو محافظته على الطبيعة البدائية الأولى للطبيعة البشرية و على التضامن الاجتماعي القوى و على الأخلاق الدينية.

و بينما لا يكاد يرى ابن خلدون إمكانية التطور المستمر للمجتمعات البشرية بدون انتشار أخلاقيات الدين، فإن علماء الاجتماع الغربيين لم ينظروا عموما إلى أن تلك العلاقة علاقة ضرورية، إذ تغلب المسحة المادية على العلم والصنيع و الثقافة في المجتمعات الغربية المعاصرة، و قد سجلت هذه العوامل انتصارا كبيرا على السلطة الدينية للكنيسة، و هكذا أضعفت تلك العوامل من تأثير الرموز الدينية في المجتمعات الغربية الجديدة، و هكذا ولد ما يمكن أن نسميه بظاهرة "المنطق الكمي للأشياء" في هذه المجتمعات المتقدمة علميا و صناعيا.

و من ثمة، يتضح أن موقف ابن خلدون من تقدم المجتمعات ونموها يختلف عن موقف معظم نظرائه من علماء الاجتماع الغربيين⁽²⁵⁾ فقانون الحالات الثلاث لأوغست كونت، يبين كيفية تطور المجتمعات وانتقالها من حالة إلى أخرى، من مرحلة لاهوتية إلى مرحلة ميتافيزيقية

24 الذوايدي محمود، أضواء جديدة على محددات العقل العمراني الخلدوني، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 228.
25 نفس المرجع السابق، ص 228

إلى مرحلة وضعية، كما تحدث كارل ماركس عن العناصر التي تخلق النمو في المجتمع مثل التفسير المادي للتاريخ و الصراع الطبقي و فائض القيمة و تراكم رؤوس الأموال العينية ... فالتنمية عند كارل ماركس هي عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسات والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية، و أشار إلى أن "البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الخاص للبلد الأقل تقدما"⁽²⁶⁾

و ذهب بارسنز إلى "أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم للقدرة التكيفية للمجتمع، و أن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خارجها"⁽²⁷⁾ كما أشار سنسر إلى مفهوم التطور المستمر للمجتمعات الإنسانية، و يرى شوداك أن التنمية هي "عملية تغير جذري في المجتمع من نواحي مختلف سواء، اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها"⁽²⁸⁾

و يعرف ريتشارد وارد عملية التنمية بأنها "منهج علمي و واقعي لدراسة و توجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، و ذلك بهدف إحداث التكامل و الترابط بين مكونات المجتمع"⁽²⁹⁾

أما سمير أمين، فيرى أن "التنمية ترتكز على نظرية التراكم على الصعيد العالمي باعتبار الرأسمالية أصبحت منظومة عالمية و ليست تجاوز "رأسماليات وطنية" و التخلف يأتي كنتيجة للتراكم الأول الذي يصب لحساب المركز، فالبرجوازية العالمية و بشكل رئيسي برجوازية

26 شوقي عبد المنعم، الدفراوي أحمد، تنمية المجتمع الريفي، الشركة المتحدة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1976، ص 2.

27 الحسيني السيد، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 120.

28 الجوهري محمد، و آخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، ط 5، القاهرة 1980، ص 353

29 السمالوطي نبيل، مرجع سابق ص 120

المركز و بشكل آخر بوجوازية الأطراف المتكونة في ركاب الأولى و هي تابعة دائما و موجه من قبل برجوازيات المركز⁽³⁰⁾.

و يرى كذلك البشير العربي أن "التنمية عملية حضارية شاملة تتصل بكل الأنشطة داخل المجتمع، و تتعلق بكل ما يكتشفه الإنسان من موارد يعمل على تنميتها و تطويرها من أجل بناء قدراته الإنتاجية لفائدة كل الفئات الاجتماعية دون استثناء حتى تعيش كل شرائح المجتمع في سعادة إذ يحقق الإنسان كرامته ويحسن بالرضي و إثبات الذات بتحرير قدراته في الخلق و الإبداع و الابتكار"⁽³¹⁾.

" فالتنمية هي تحسن في مستوى الإنتاج و تنوع في أساليبه و هي تطور في مجرى الحياة الاجتماعية بصورة عامة على مستوى السلوك و المواقف و القيم و العلاقات الإنسانية المتعلقة بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والثقافية"⁽³²⁾. و " بالتنمية تستطيع الدول النامية مواجهة عواقب التخلف"⁽³³⁾.

بناء على ما تقدم - و رغم تعدد تعريفات مفهوم التنمية و اختلافها من باحث إلى آخر - فإنه يمكن القول أن مفهوم التنمية - كما أشار إلى ذلك الحبيب دلالة - يبقى مفهوما مفتوحا إذ "أن عددا كبيرا من الباحثين يتخرجون حاليا من تجميد مفهوم التنمية في نطاق تعريف محدد و نهائي، بل إنهم يفضلون تحديد التنمية بصفة ظرفية، و يدعون إلى أن يكون المفهوم مفتوحا و قابلا للمراجعة بالتوازي مع تحسن فهمنا له، و للمشاكل التي تحتاج حلا تنمويا، و يكفي إعطاء الأولوية لمتغيرات جديدة سياسية أو ثقافية أو بيأوية لفتح مسالك تنموية أخرى"⁽³⁴⁾

30 أمين سمير، التطور اللامتكافي، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعة، بيروت، 1985

31 العربي البشير، مقاربات سوسولوجية في الثقافة و التنمية و المجتمع، دار السحر للنشر، تونس 1998، ص 56 - 57.

32 العربي البشير، الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي، دراسة سوسولوجية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس 2005، ص 141

33 لطفي على التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1980

34 دلالة الحبيب، وجوه الإشكال في جغرافية التنمية، مركز النشر الجامعي، تونس 2002، ص 98.

الفصل الثاني

آفاق التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري

تمهيد:

تتميز الكثير من الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، لذا تتجسد معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول في القطاع الريفي، لما يعانيه من جهل وفقر ولعل من أبرز السمات التي تتميز بها الممارسات التنموية في الدول النامية هي في حقيقة الأمر سياسة تنمية مهتمة بالمجتمعات الحضرية أكثر من المجتمعات الريفية.

حيث اسحذت قضية التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي على اهتمام المختصين على اختلاف انتماءاتهم العلمية والإيديولوجية، وما يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم، خاصة بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية وظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية المجتمع المحلي - الريفي - والتنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي باعتبارها إرادة التغيير التي يسعى بها المجتمع الريفي للانتقال من الحالة السيئة التي عليها إلى وضع أفضل، هذا الواقع لا يتم بغير وجود دراسة قائمة على تخطيط علمي سليم(35)،

ونشير إلى أن مشاريع التنمية المحلية تخضع لجملة من الضوابط والنظم التي تستلزم ضرورة توحيد الجهود بين الأخصائي الاجتماعي (المختص في الخدمة الاجتماعية) والمنظمات المعنية المختلفة التي تعمل على مستوى المجتمع المحلي الريفي، حيث أن الخلاف بين هذه الجهات يؤدي حتماً إلى تشتيت الجهود وازدواج الوظائف وربما إلى انقسام أفراد المجتمع المحلي فيما بينهم.

35 التابعي، كمال: القيم والتنمية الريفية(دراسات في علم الاجتماع الريفي)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986، ص 11-12.

1. مضمون الخدمة الاجتماعية تجاه التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

قبل الولوج لموضوع الخدمة الاجتماعية وجب علينا التعريف بالتنمية المجتمعية الريفي :

1. تعريف تنمية المجتمع الريفي:

حيث تعددت تعريفاتها واختلفت فيما بينها، ويرجع ذلك إلى النظر للتنمية المحلية الريفية منظور جزئي وقطاعي، فهناك من يحددها باعتبارها عملية تعليمية أو أنها مدرسة للديمقراطية أو أنها تنمية زراعية أو حتى تنمية اجتماعية، ولكن في حقيقة الأمر فإن تنمية المجتمع الريفي تتضمن كل تلك العناصر.

فقد عرف البنك الدولي التنمية الريفية على أنها "إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس : هم فقراء الريف وتتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية. وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق بالتالي مداخيل عالية للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة"(36)

من الواضح أن هذا التعريف ركز على الفئة الفقيرة المحرومة والتي عانت من ظروف التخلف رداً طويلاً من الزمن، وهو يؤكد على تكامل وشمولية خطط وبرامج التنمية الريفية وتكاملها، ولقد استطرد "نيرر Nyerere" في توضيح مفهومه من خلال تحديده للعنصرين التاليين:

أ- إن سياسة التنمية الريفية ترتبط بالضرورة بالسياسة العامة للمجتمع، وأن التنمية الريفية تتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة والذي يتطلب تحديد إستراتيجية متكاملة للتنمية.

ب- إن زيادة قدرة أفراد المجتمع المحلي على التنمية هي زيادة من قوتهم لمواجهة المشكلات، لأن ذلك يعطيهم القدرة على التحكم في أنشطتهم التي تحدث في مجتمعاتهم المحلية

36 البنك الدولي: التنمية الريفية، ورقة عمل من إعداد مجموعة من خبراء البنك، فيفري 1975، ص 4.

الريفية، وعلى إحداث الضغط الفعال على السلطات المحلية و الولائية، وسوف يكونوا مشاركين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشاريع التنمية(37)

ومنه يمكن أن نحدد عناصر التنمية الريفية على ضوء التغيرات الحاصلة في الجزائر بصفة عامة فيما يلي:

- التنمية الريفية ضرورة حتمية أملتها الجذور والأبعاد التاريخية التي عاشتها المجتمعات الريفية المحلية وذلك بدراسة المشكلات التي تحيط بها.
- التنمية الريفية عمليات تهدف إلى تحقيق تغيرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغييرات مادية في المجتمع الريفي.
- التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية في صورة شاملة ومتوازنة.

كما أنه يجب أن تقوم التنمية الريفية على الأسس التالية:

- أ- الاهتمام والاستفادة الكاملة والفعالة للموارد البشرية والمادية في الريف.
- ب- تحديد الأهداف بالاعتماد على الجهد التعاوني.
- ت- الدراسة لكل الحقائق والخصائص للمجتمع الريفي.
- ث- إتاحة الفرصة الكاملة لمشاركة أفراد المجتمع المحلي في برامج التنمية.

ونرى أن الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية يجب أن يكون مراعيًا لعدة اعتبارات من أهمها:

- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض، أي تعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة وكذلك النهوض بالجوانب الحضارية المادية وغير المادية بدرجة واحدة.

37 محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي (أسس نظرية ونماذج تطبيقية) ط2، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية 1996. ص75.

- أن تكون برامج التنمية متعددة الأساليب، أي عند رسم برامج التنمية يجب أن ترسم هذه البرامج على أساس الاستفادة من كافة الإمكانيات المحلية والإمكانيات التي يمكن الاستعانة بها من الخارج مثل إعانات الاتحاد الأوروبي، أو إعانة البنك العالمي، أو غيرها من مصادر الإمكانيات الأخرى.
- أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع الفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع في اللجان الخاصة بالتنمية على نطاق المشروع.
- يجب العمل على استكمال برامج المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي وتقويتها عند تنفيذ برامج التنمية.

كما أننا نرى أن أي تخطيط لأي برنامج تنموي ريفي يجب أن يتبع الترتيب التالي:

- أ- الاحتياجات التي يشعر أفراد المجتمع بأنها احتياجات أساسية ويجب البدء فيها.
- ب- البدء بالمشاريع التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع التقاليد والعادات الموجودة في المجتمع المحلي، والتي يجد إجماع على قبولها.
- ت- أن يبدأ ببرامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الذاتية المسطرة سابقاً حتى تعتبر هذه البرامج مكتملة ومساندة للسياسة الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر.

2. مفهوم الخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية مصطلح يستخدم لوصف عدد متنوع من الطرق المنتظمة لمساعدة الناس الذين يحتاجون لشيء لا يستطيعون الحصول عليه دون مساعدة (38) ولقد مال تنظيم الخدمة الاجتماعية إلى الارتباط بحاجات أو مشاكل نوعية، كالفقر والجُناح وذوي الاحتياجات الخاصة، وكانت الهيئات التطوعية - الجمعيات الخيرية الوطنية، الهلال الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية - أول من حاولت تقديم المساعدة على أساس مُطرد.

38 عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998، ص 201.

وهي تعتبر مهنة نبيلة و حديثة - في وطننا العربي وبالأخص في الجزائر - بالرغم من امتداد جذورها إلى أزمان بعيدة، حيث كانت الدوافع الإنسانية ومازالت تلعب دوراً كبيراً في حث الأفراد والجماعات على مساعدة الضعفاء وغيرهم من ذوي الحاجة.

وهي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على بلوغ أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية، وهي تستخدم في سبيل ذلك أساليب مهنية خاصة تختلف عن المهن الأخرى، فمن خصائصها أنها تقوم برعاية كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والبيئية التي تؤثر على حياة الفرد والجماعات والمجتمعات المحلية وهي بالتالي أصبحت ذات نشاط مهني مزدوج، حيث أنها لا تستهدف الأفراد والجماعات فحسب بل تهدف أيضاً إلى تحسين ظروف العمل والسعي وراء إصدار تشريعات اجتماعية عاجلة، وهو ما يعرف الآن بالاتجاه التنموي لمهنة الأخصائي الاجتماعي.

حيث تعد الخدمة الاجتماعية التنموية نوع من الممارسة المهنية تتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، وتساهم بإيجابية وفعالية في رفع مستوى المواطنين اقتصادياً واجتماعياً باطراد في زيادة متوسط الدخل للفرد، ومنه يمكن أن نحدد الخدمة الاجتماعية بأنها الممارسة المهنية التي تتخذ من أهداف التنمية في المجتمع أهدافاً تسعى هي الأخرى إلى المساهمة في تحقيقها.

وإذا كانت الظروف و أوضاع الدول النامية - وبالخصوص الجزائر- تعطي الأولوية للأخذ بالاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى جانب الاتجاه الوقائي والعلاجي وصولاً إلى تحسين أحوال هذه المجتمعات فإن هذا الاتجاه يتضمن تحقيق مستويات للتنمية الإنسان اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً إلى مستوى الإنسان العصري الحديث، وفي رأي الأسباب الكامنة وراء الأخذ بهذا الاتجاه يكمن في الجوانب التالية:

أ- يتعرض المجتمع الجزائري لعمليات تغيير مقصود ومخطط فيما يعرف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك ليس هو بالمجتمع الذي يريد الحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

ب- تحاول جهود التنمية حالياً تغيير الأنظمة الاجتماعية لصالح الفئات الأقل دخلاً وهذا يدعو إلى توجيه نشاط الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة- ذوي الاحتياجات الخاصة والأقل دخلاً.

ت- تلقي الخدمة الاجتماعية ممثلة في الأخصائي الاجتماعي بثقلها في تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال الإسهام في عمليات التنمية المحلية للريف الجزائري بالخصوص.

ث- تساهم الخدمة الاجتماعية التتموية في دفع قوة فاعلية المشاركة والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية المحلية، ويتحقق ذلك من جهودها بالمساهمة في إيقاظ وعي الأهالي، كما تسهم في إيجاد علاقات للتعاون والفهم المتبادل بين السلطات والأهالي.

ج- تساهم الخدمة الاجتماعية في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي تعاني منها السكان وتنمية إمكانياتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات وإشباع هذه الاحتياجات.

ح- استثمار الموارد البشرية عن طريق تنظيم الجماهير كي توفر لنفسها بمختلف الوسائل المشروعة ما تحتاجه من خدمات (39)

ومنه نحدد أهم العمليات الاجتماعية الأساسية التي تتضمنها تنمية المجتمع المحلي الجزائري وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخدمة الاجتماعية وهي كالتالي:

أ- طرق وأساليب التعرف على المجتمع الريفي، والتعرف على أعضاء السلطة المحلية - ونقصد به الأعيان، رئيس المجلس الشعبي البلدي، ممثلي المجتمع المدني...

ب- مساعدة الأهالي على مناقشة مشكلاتهم والإفصاح عن معاناتهم، وكذا مساعدتهم على الوصول إلى تحديد المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي بحددة.

39 عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط4، القاهرة 1982، ص 155-159

ج- دعم ثقة الأهالي بأنفسهم أي بث الرغبة في المواجهة وإبداء رأيهم بطريقة موضوعية وبعيدة عن أي ضغوط أو ممارسات خارجة عن نطاقهم.

د- مساعدة الأهالي على اتخاذ القرارات حول خطط العمل المناسبة ونقصد هنا بعملية المشاركة في تحديد البرامج ومشروعات التنمية.

هـ- التعرف على مواطني القوة والضعف على مستوى البرامج والمشاريع، وحث الأهالي على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود قصد حل المشكلات التي يعانون منها، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

و- زيادة قدرة الأهالي على مساعدة أنفسهم بأنفسهم، أي الاعتماد على أنفسهم في تحقيق احتياجاتهم وكذا القيام بواجباتهم وحتى الاستفادة من حقوقهم(40)

II. آفاق التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

يمكن تحديد آفاق التنمية الاجتماعية في ثلاثة عناصر أساسية هي: تغيير بنائي أو بنياني، الدفعة القوية، وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

1. التغيير البنائي أو البنياني:

يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، وبقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.

والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فقد ورثت الدول النامية كثيراً من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين، وأصبحت تمثل

40 محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 212-213

خصائصها كالثنائية الاقتصادية والتكنولوجية، وسيادة الطابع الزراعي عليها والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم والسلطة، وانخفاض المستويات التعليمية.

كل هذه الخصائص تمثل تحديات بالنسبة للدول النامية، ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجزرية ولها طابع الشمول والامتداد - أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية في البلاد النامية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، بحث لا يغير البناء الاجتماعي في تلك الدول تغييراً جذرياً فلن تتحقق لهم مقومات النجاح(41)

وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائي واحد من مجموعة عناصر لازمة للتنمية، بدونها لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلة الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومات هذه البلاد.

2- الدفعة القوية:

لا بد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها، ومن حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لا زمة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع وإحداث تقدم في أسرع وقت ممكن.

وتعتبر حكومات الدول النامية هي المسؤولة - مسؤولة - قد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية فهي التي تملك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، ويمكن أن تحدث أيضاً هذه الدفعة في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والمداخيل بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً كما هو معمول به في الجزائر ويتأمين العلاج (هناك بطاقة استحدثت في الجزائر سُميت: بطاقة الشفاء) والتوسع في مشاريع الإسكان وغير ذلك من المشاريع التي تتعلق بالخدمات(42)

41 عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، ص 111.
42 نفس المرجع السابق، ص 114.

وللحد من الأمية بين الكبار في السن فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة، والاستعانة بالشباب الجامعي في المناطق الريفية والحضرية وتجنيدهم في حملات محو الأمية- تحت رعاية وتسيير مديريات التربية - ، وبواسطة وسائل الإعلام أيضاً في إعداد برامج محو الأمية وسن قوانين ذات صلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية أو الخدمائية التي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة...

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة وأزمات ضخمة أقل أضرارها مقاومة التغيير الذي يحدث في الجوانب الاقتصادية، ووضع العقبات والعراقيل عن طريق هذا التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فعاليته.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تتطلب الخطط الاقتصادية من خطة التعليم القوى البشرية المدربة، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في مواقع العمل وكذلك بالنسبة لباقي الخطط الاجتماعية المختلفة.

ثم إن ارتفاع مستويات الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، فارتفاع المستوى الثقافي و الصحي للعامل وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقته وقدرته في العمل، كما يؤدي إلى زيادة الإتقان في العمل.

لذا فمن الضروري إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بحيث تكون الخطط متكاملة في وظيفتها، متوازنة في أهدافها، ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك(43)

43 محمد شفيق: التنمية الاجتماعية(دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع)، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.1994ص 64.

3. الإستراتيجية الملائمة:

و يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الإستراتيجية عن التقنية التي تعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

و لكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لا بد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة جيدة الإعداد من شأنها تمكن واضع التقنية من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً حسناً.

و ينبغي أن تقوم إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون، بحيث توجه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وبحيث تسعى لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقى بالنسبة لكل فئات المجتمع.

كما ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى وجوب قيام إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتعاون بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي (التنمية الشاملة).

و تتوقف الإستراتيجية المختارة على العديد من الاعتبارات أهمها:

أ- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها ونوع الحكم السائد في بلد بعد تحرره، درجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي، وحجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع(44)

ب- طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب.

44 التابعي كمال، مرجع سابق ، ص 65.

و نجد أن الأهداف الاجتماعية للتنمية التي نصت عليها معظم الخطط في البلاد النامية تتمركز حول توفير فرص العمل لفئات المجتمع، تقليل التفاوت في توزيع الثروة وتحسين الدخل، رفع مستويات المعيشة.

إن تحديد دور السلطات العمومية في التنمية الاجتماعية، و دور المجتمعات المحلية (المجتمع المدني) والجهود الذاتية يمكن أن تساهم في عملية التنمية، فمع ضرورة قيام الحكومة وأجهزتها المختلفة بالدور الفعال في عملية التنمية في البلاد النامية إلا أن من الضروري أيضاً المشاركة الفعالة في برامج التنمية الاجتماعية سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو المتابعة أو التقويم، وعلى ذلك يلزم باستمرار تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة، والخدمات التي تتم على المستوى المحلي وتشارك في السلطات المعنية بالمساعدات الفنية والمالية وكذلك العمال التي تعالج بالجهود الذاتية (45).

III. آليات الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

إن الخدمة الاجتماعية باعتبارها ممارسة مهنية، و أداة و وسيلة لتحقيق تنمية المجتمع الريفي وذلك من حيث اهتمامها بالعلاقات الاجتماعية و اعتمادها على الحقائق العلمية وهي بذلك تقدم خدمات مباشرة للأفراد و المجتمعات بصفة عامة.

و تشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الاجتماعية ولها دور أساسي في مساعدة الأفراد و الجماعات على التكيف مع المجتمع.

1. الأثر التبادلي بين الخدمة الاجتماعية و التنمية في المجتمع الريفي:

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نحدد الأثر التبادلي بين الخدمة الاجتماعية و تنمية المجتمع الريفي الجزائري كما يلي:

أ- هناك ارتباط واضح بين الخدمة الاجتماعية و تنمية المجتمع الريفي لان كلاهما يؤمنان بمجموعة من الأخلاقيات و القيم الأساسية في ممارسة العمل و تجسد هذه الأخيرة في

الاعتراف بكرامة الفرد و التعاون بين جميع الوحدات الإنسانية وهي تضبط على كل من أخصائي الخدمة الاجتماعية و أخصائي التنمية في تعامله مع الوحدات الاجتماعية و هذا الاعتراف بكرامة الفرد يعد القاعدة التي تقوم عليها التغيرات التي يرجى إحداثها في اتجاهات وقيم و سلوك الوحدات الإنسانية و كذلك في تحديد الدور لتوفير الفرص لنمو الأفراد وزيادة قدراتهم حتى يشعر كل فرد بأهمية فعاليته ضمن المجتمع، و كما اشرفنا إليه أنفا فان التغيير الاجتماعي لا يتحقق إلا بمشاركة الجماهير في تخطيط البرامج و المشروعات و تنفيذها .

ب- الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي أهداف مشتركة حيث أن هدفها الرئيسي هو الإنسان ذاته وذلك لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الريفي ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

- محاولة القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية الريفية.
- المساهمة في رفع و تعبئة روح التعاون داخل الوحدات الإنتاجية.
- إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على علاج مشكلاتهم لتمكينهم من الاستفادة من قدراتهم.

2. دور الخدمة الاجتماعية:

ودور الخدمة الاجتماعية في تحقيق هذه الأهداف من خلال مجالات العمل التالية:

- أ- **المجال الوقائي:** يقصد به محاولة تجنب حدوث الأزمات والحد من المعاناة و الآلام و التخفيف من المصاريف الباهظة لعلاج هذه الأزمات بعد حدوثها.
- ب- **المجال العلاجي:** وهي مجموعة الأساليب التي تعتمد في معالجة المشكلات - الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية - و ذلك قصد إيجاد حل لها أو التخفيف من حدتها(46).

ت- **المجال التأهيلي** : يستخدم هذا الأخير عند فشل المجالين السابقين قصد ضمان قيمة الإنسان ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن بمستوى أدائه المنخفض للمشكلة.

و لتحقيق الأهداف السابقة الذكر وجب مايلي:

أ- ضرورة التنسيق بين مهنة الخدمة الاجتماعية و تنمية المجتمع الريفي من حيث الاهتمام بالفروق الفردية وكذا الاحتياجات الفردية لذا يجب أن يكون أسلوب أو طرق تقديم الخدمة مبنيا على احترام كرامة الإنسان وحرية (أي بدون تفرقة أو عنصرية أو تعصب لجهة ما)

ب- تبني كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي على أسس علمية ضمن نظام مضبوط وموضوعي من حيث التخطيط وتنفيذ البرامج و المشروعات.

ت- تركز كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي على أدوات ووسائل متنوعة للاتصال بال جماهير فهما يستخدمان المقابلات والندوات والاجتماعات ووسائل الإعلام كما أنهما يستعينان بالقيادات المجتمعية المحلية.

3. سير الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

تعتمد الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي على ثلاث طرق :

أ- **طريقة خدمة الفرد وتنمية المجتمع الريفي :**

وتعتبر من أول طرق مهنة الخدمة الاجتماعية والتي عرفها المؤتمر السنوي للخدمة الاجتماعية عام 1964 " طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تستهدف التدخل والتأثير في حياة الفرد الاجتماعية والنفسية لتحسين وتوجيه وتدعيم وظيفته الاجتماعية " (47)

ويظهر دور هذه الطريقة في الأهداف التالية:

- تحقيق التوازن الاجتماعي بزيادة حجم الطاقة العاملة في المجتمع، وذلك للاستفادة من الطاقة البشرية السلبية والمعوقة و المنحرفة واستغلال إمكاناتها وتحويلها إلى طاقة منتجة.
 - حماية المجتمع من المخاطر المستقبلية، حيث تحويل هذه الفئات إلى طاقات هدامة تعوق رفاهية المجتمع.
 - تعمل خدمة الفرد على تدعيم قيم التضامن الاجتماعي و تحسيس الأفراد بالأمن، وذلك بما تقدمه مهنة الخدمة الاجتماعية للأفراد من خدمات والذي يساهم في زيادة ارتباطهم بالمجتمع.
 - تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي بالاهتمام بالإنسان وما يجابه ذلك من أزمات اجتماعية تعيق تحقيق هذا الهدف، مع توعية المجتمع بالأمراض الاجتماعية التي من الممكن أن تصيبه.
- ومما سبق نجد أن خدمة الفرد تعمل جاهدة في خدمة الإنسان والمجتمع لتحقيق هذه الأهداف في إطار مجتمعنا الريفي حتى يمكن الوصول إلى بناء مجتمع متكامل.
- وعلى ضوء الأهداف السابقة يمكن لنا أن نحدد الدور الذي تلعبه طريقة تقديم خدمة الفرد بمهنة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بما يلي:
- المساهمة في مواجهة مشكلات التغيير الاجتماعي بأساليب خاصة وجديدة تتفق والظروف التي يعيشها المجتمع الريفي الجزائري.
 - التصدي للمشكلات الفردية لدى بعض الأفراد والتي تعيق التنمية كاللامبالاة والتفاس والتكاسل، فالفرد الذي تواجهه مشكلة ما يُعد طاقةً معطلة من جهة، وقوة لا تخدم التغيير ولا التنمية الريفية بل تعيق حركتها، فخدمة الفرد تعمل

كشفت هذه المشكلات وتحديد الطريقة المثلى لتؤثر في الظروف القائمة كأداة إنسانية تأثيراً إيجابياً.

كما أن الجانب التنموي لخدمة الجماعة يعد كأحد الأساليب الأساسية لنظرية طريقة العمل مع الجماعات وعلى ضوء ما يجري في الجزائر يمكننا أن نضع المبادئ التالية:

- مفهوم الخدمة الاجتماعية بمفهومها التنموي تهتم بالقيام بالأداء الاجتماعي حيث أن هذا الاهتمام ينقسم إلى قسمين هما:

✓ استعادة الفرد لإمكاناته وكذا المساهمة في تنميتها.

✓ مساعدة الفرد على تنمية قدراته بغية الرفع من مستوى الأداء.

- تقييم وتقويم مستوى أداء الأفراد في موقف طبيعي، حيث نجد القواعد العامة التي تضبط سلوك الفرد، هذا الأخير يمكن ملاحظته عن طريق سلوك الأفراد الآخرين أو بواسطة علاقته بالأخصائي الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالمهام الاجتماعية في المواقف الخاصة وعلاقة هذا السلوك بأدائه الاجتماعي، العناصر الأساسية في كفاءة سلوك الأداء الاجتماعي تمثلها على طرفي مقياس بدايته سوء الأداء ونهايته حسن الأداء (48)

فإذا كان الاتجاه التنموي في أسلوب وطريقة العمل مع الجماعة مهتم برفع مستوى أداء أعضاء الجماعة فإنه أيضاً يساهم في تنمية صلة الترابط بين الجماعة والمجتمع الريفي الذين ينتمون إليه كما أن الشعور بالانتماء يفرض على الفرد قبول أساليب العمل التي تسير عليها الجماعة والخضوع لها .

مما سبق نجد أن المفهوم التنموي لخدمة الجماعة يركز على الأداء الاجتماعي فضلاً عن اهتمامه بتحقيق الذات كما أنه يثير قدرات الأفراد ليحققوا أقصى درجات النمو في حياتهم الاجتماعية وكذا مواجهة المشكلات والأزمات .

ترجع أهمية استخدام هذه الطريقة مع الجماعات في تنمية المجتمع الريفي الجزائري إلى أن مشكلات المجتمع الريفي يجب أن تعالجها جهود الجماعة والجهود المشتركة للجماعات.

فالمجتمع الريفي الجزائري الذي يواجه تحديات التنمية يتطلب من أسلوب العمل مع الجماعات أن تساهم بشكل فعال في التنمية الشاملة ولاسيما التنمية الاجتماعية منها لذا يمكن للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في دور الشباب أو في المنظمات الشبابية أن يمارس دورا هاما في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعهم .

وعليه يمكن لنا أن نحدد أهداف طريقة العمل مع الجماعات في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في هدفين رئيسيين هما:

✓ مساعدة الأفراد ليدركوا قدراتهم وإمكانياتهم من خلال الخبرات الجماعية التي توفر الاهتمامات المشتركة للأعضاء.

✓ مساعدة الجماعات حتى تقوم بوظائفها ومسؤولياتها بكفاءة عالية لتحقيق ما تسموا

إليه(49)

ب- طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع الريفي :

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع من الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تدعيم قدرة المجتمع الريفي على تحديد مشكلاته وتعبئة طاقاته وموارده لمواجهة الحاجات والمشكلات لتحقيق أهدافه بالاعتماد في ذلك على بعض نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في المجتمع .

ونستطيع تحديد العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع الريفي الجزائري فيما

يلي:

- إن كلا من طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع الريفي الجزائري هما في حقيقة الأمر

عبارة عن عناصر لنفس الأسلوب العام لحل مشكلات تنمية المجتمع الريفي ويمثل هذا

التشابه بينهما في:

✓ كلاهما مهتم بحاجات المجتمع الريفي ومهتم أيضا بطريقة حل مشكلاته المحلية.
✓ يهتمان أساسا بالعمل مع الناس سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو في العلاقات
بين هذه الجماعات.

✓ استخدام نفس المناهج و الأساليب الفنية في العمل إلى حد كبير.

✓ يتضمنان مساعدات فنية أو مهنية و الاعتماد على أسس فلسفية واحدة تقريبا (50)

- كلا من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع الريفي الجزائري يشتركان في المهارات والعمليات
مثل تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية فضلا عن تنمية المجتمع المحلي يستخدم المهارة
مع الناس والمهارة في تنمية المجتمع الريفي الجزائري.

- أن كل من تنمية المجتمع الريفي الجزائري وطريقة تنظيم المجتمع يعتمدان وسائل وأدوات
متشابهة مثل المؤتمرات الندوات أعمال اللجان وتشكيلها والوسائل السمعية و البصرية.

IV. أدوار الأخصائي الاجتماعي في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي :

إن من أهم الركائز التي يجب أن يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي هي القيادات
المحلية (القيادات الممثلة في السلطة المحلية) لأنها القوة المحركة والمؤثرة على حياة
الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد في المجتمع من ثمة فان القيادات المحلية تعتبر من أهم
الأساليب التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي عند عمله في مجال تنمية المجتمع الريفي .

ويمكن تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في هؤلاء القادة - على ضوء ما تعيشه الجزائر
من أوضاع سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مختلفة عن باقي الدول النامية الأخرى -
فيما يلي:

أ- العمل على إنشاء لجان تجمع هذه القيادات اخذين في الاعتبار أساس التجانس في السن
و الجنس و المستوى الثقافي و تقوم هذه القيادات بالمشاركة في وضع برامج ومشروعات
التنمية الريفية المحلية بحيث ان البرامج و المشروعات تؤدي الى تحقيق الأهداف التالية:

- إعلام كل جماعة بالبيانات و المعلومات التي لها علاقة بالبرامج بالطريقة المناسبة لهم.

- إبراز دور هؤلاء القادة سواء بالنسبة للتوعية العامة المتصلة بالتنمية الريفية وتبادل الخبرات والآراء ودراسة المشكلات التي تواجه هؤلاء القادة.

ب- وضع نظام فعال لتحفيز هذه القيادات على القيام بدورها في تنمية المجتمع الريفي المحلي .

ت- يشرف الأخصائي الاجتماعي على هذه القيادات وتوجيهها وكذا متابعة النتائج التي يحققونها وتقييمها وذلك عن طريق اجتماعات دورية معهم.

1. دور الأخصائي الاجتماعي في تغيير القيم والاتجاهات السلبية:

القيم هي تصورات يحتكم إليها الأفراد والجماعات في تحديد ما هو مرغوب فيه وما هو مرفوض كما أنها تحدد لهم مستوى الحكم على الأفعال وأنماط السلوك ومن ثم فإن المعايير الاجتماعية هي القواعد التي يسير عليها السلوك في مواقف معينة، ومنه الأفراد الذين يشتركون في القيم المتشابهة قد يختلفون حول بعض المعايير التي يخضعون لها فكأنها تتميز بصفة العمومية، وعكس ذلك تماماً أي تتسم بالخصوصية، فكل من المعايير والقيم يخضعان للتغيير ويتشكلان في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر (51)

وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أذكر بان هناك بعض العثرات التي تكبح وتعيق عملية تنمية المجتمع الريفي الجزائري، وهي في رأيي قد لا تكمن في مجموعة النظريات العلمية أو الأساليب الفنية وإنما في عدم العناية الكافية بالإنسان نفسه والتي تتطلب توعيته ومحاولة تغيير الاتجاهات السلبية كالاتكال والتكاسل والتفكير الخرافي والعمل على تحريره من المعتقدات البالية، والتعصب للأسرة أو العشيرة الجهوية - ولما كانت الخدمة الاجتماعية من المهن التي تساهم في إحداث التغيير إيجابياً، فإنها يجب أن تسير وفق المبادئ التالية:

51 كمال التابعي: القيم والتنمية الريفية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986. ص 458-459.

- تقديس العمل

- احترام وتقدير الوقت، مع تقدير الأمر الواقع ودراسته ومحاولة إيجاد الحلول

للمشكلات(52)

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأن الخدمة الاجتماعية تقوم بدور فعال عن طريق التفاعل لإتمام التغيير بما يتلائم وأهداف المجتمع الجزائري، أي أن الخدمة الاجتماعية تهيئ الموارد البشرية وتجعلها في أسلوب يتناسب واحتياجات هذا المجتمع، ولا يمكن أن نجد علاج لكافة المشكلات ما لم تكن تنمية اجتماعية واقتصادية بكيفية متوازنة.

2. دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجماعات المحلية:

يمكن أن يؤدي الأخصائي الاجتماعي دوره مع المؤسسات أو المنظمات المحلية مثل المجلس الشعبي البلدي، والذي يجمع رؤساء هذه المنظمات المحلية، ويتمثل دوره في:

أ- الاشتراك في وضع الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات وتدعيم البرامج والمشروعات الموجهة للمجتمع الريفي الجزائري.

ب- ضبط مهمة كل مؤسسة في المجتمع الريفي بغية تحديد أبسط الطرق لتقديم الخدمة إلى الأهالي وقيام مؤسسات المجتمع الريفي في استثارة الأهالي للمشاركة في وضع البرامج والمشروعات للتنمية الريفية.

ت- تقديم المساعدة لمختلف المنظمات والمؤسسات المحلية في رسم الخطط التنموية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي (53)

ث- القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالمجتمع الريفي الجزائري (موارد، إمكانياته، مشكلاته) ومن ثم تقديم نتائج هذه البحوث إلى المؤسسات المحلية للاستفادة منها وتحسين برامجها والعمل على خلق خدمات جديدة يحتاجها أفراد المجتمع الريفي المحلي.

52 محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 229-230.

53 . كمال التابعي: مرجع سابق، ص 453-455

٧. مشاركة المواطنين في التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

١. مفهوم المشاركة :

لقد حضي مفهوم المشاركة بجهد وافر في محاولة التعريف به وتحليل مضمونه، وإذا كانت المشاركة في نفس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد فإنه من السهل علينا أن نطلق عليها لفظ مشاركة، بينما الجهد التطوعي الموجه إلى مجتمعات أخرى غير المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد فإنه يقف عند التطوع و لا يرقى لمستوى المشاركة .

وجهود المشاركة ليست حكرًا على مجتمع بعينه، ولكنها قاسماً مشتركاً في كافة المجتمعات وتتأثر بدرجة كبيرة بأيدولوجية المجتمع، وعلى ذلك فإن مفهوم المشاركة يقترب من مفهوم حق تقرير المصير على أساس أن المشاركة هي بمثابة التطبيق العملي أو ممارسة هذا الحق، فعن طريقها يمكن للإنسان أي يشارك في تحديد طريقة حياته، والعمل على رفع مستوى هذه الحياة بما يتفق ومستوى الطموح لديه.

ولذلك فإن الخدمة الاجتماعية (ممثلة في الأخصائي الاجتماعي الممارس للمهنة) تؤمن بأهمية الديمقراطية وقيمة الإنسان وحرية العقيدة واحترامها وكذا احترام الفروق الفردية، حيث يستخدم الأخصائي الاجتماعي مهاراته ومعارفه في المواقف المتعددة، ويأخذ في حسبته جميع المبادئ المهنية التي من بينها المشاركة وحق تقرير المصير، ذلك لأن الهدف العام أو الإطار الذي يحكم الممارسة هو تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع مع عدم التضحية بالمصالح الفردية(54) ومع بداية الاهتمام بطريقة تنظيم المجتمع، وعن طريق ظهور بعض الكتب والمبادئ العامة كان الاهتمام ينصب على تحسين العلاقات الاجتماعية والرغبة في حماية القيم الخاصة بالمجتمع وكان حجر الزاوية في هذا المنهج ينصب على تقوية ودعم المشاركة الايجابية والديمقراطية، بل أنه أصبح من المنفق عليه أن نجاح بعض المنظمات في المجتمع يقاس بعدد المشاركين في الأنشطة، ولكن يجب ألا تقتصر جهود المنظمة على ذلك، حتى يمكن أن تشبع بعض الحاجيات المادية حتى لا ينفذ المجتمع من حولها، وربما هو الذي أوجد فكرة الاهتمام المشترك بين العملاء الذين يشتركون في مشكلة واحدة في اتخاذ القرار، ومن مشاركتهم هذه سيصلون حتماً إلى نتائج طيبة.

54 محمد شفيق: مرجع سابق، ص 148-149.

ولا يعني الاهتمام بالمشاركة في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على أن الاهتمام ينصب على العلاج الذاتي الموجه إلى جماعات المجتمع لتعديل نسق القيم فقط، ولكن هناك توازن في الممارسة بالنسبة لتنظيم المجتمع بين العلاج الذاتي والعلاج البيئي، وكلاهما لا ينفصل عن الآخر، ذلك أن التغيرات في البيئة المحيطة للإنسان من شأنه أن يؤثر في الوظائف الاجتماعية، ولذلك فإن هذه الطريقة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الظروف البيئية والاستخدام الأمثل لقدرات الإنسان.

ويمكن أن ندل على تأثير المدخل البيئي بالنسبة لتعديل الوظائف الاجتماعية وفقاً للآتي:

- أ- إن عدداً كبيراً من العملاء يواجهون قصوراً في الأداء نتيجة عدم القدرة على الاختيار والتحرك خلال الظروف البيئية المحيطة، بمعنى أنهم أسرى للظروف البيئية.
- ب- يحصل العملاء على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع التي تسيّر وفقاً للظروف البيئية التي توجد فيها.

لا شك أن كافة جماعات المجتمع يتأثرون ببرامج وخطط التنمية الاجتماعية التي تدور حولهم، وكثيراً ما يتجاهل الحاجات النفسية والاجتماعية التي ليست دائماً محوراً للقرارات التي تؤثر فيهم، ولكن الظروف البيئية هي ذات الاعتبار الأول من خلال الموارد المتاحة.

إن معظم الخدمات التي تقوم عليها المهن الأساسية للمواطنين ترتكز على تحسين الظروف البيئية أو محاولة التوظيف الأمثل لمواردها، بمعنى أن المساعدة التي تقدم للعملاء تقوم على دراسة عملية لمساعدتهم على فهم مشاكلهم ورسم خطط العلاج معتمدين في ذلك على إمكانياتهم الذاتية، مع الاستعانة بطبيعة الحال بالموارد والخدمات الاجتماعية الموجودة في البيئة المحيطة، ولذلك فإن مبدأ المشاركة يعبر عن روح وفلسفة الخدمة الاجتماعية التي تقوم على العمل مع العميل وليس من أجله (55)

حيث أن نجاح عملية المساعدة مرهونة بمبدأ المشاركة من قبل المواطنين، ولقد أثبتت الخبرات والتجارب المتتالية في العمل مع المجتمعات أن مشاريع الإصلاح لن تتأصل في حياة المجتمع ولن تؤدي الفائدة المرجوة منها ما لم يشارك فيها أفراد هذا المجتمع وجماعته، ومرجع

55 طه حسن حسين: التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1977، ص 311.

ذلك أن المواطنين في مجتمع ما هم أكثر حساسية من غيرهم لما ينفع مجتمعهم وما يصلح له، ومن ثم فاشتراك المواطنين في تخطيط برنامج معين يضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع وتنمية قدرة المجتمع ككل على تحمل المسؤوليات تدريجياً (56)

2. عناصر مفهوم المشاركة:

يمكن تحديد عناصر مفهوم المشاركة في التنمية فيما يلي:

- أ- إن مشاركة المواطنين قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي، والتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمستفيدين من حدوثها، فضلاً عن كونها وسيلة فعالة علاجياً وتربوياً وهي تتضمن في ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية واكتشاف وتنمية القيادات المحلية.
- ب- إن مشاركة المواطنين في التنمية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية، بمعنى أن يقوم بها المواطن بوزع من إرادته واختياره وبدون أن يتعرض لأي ضغوط أو إجبار على القيام بها.
- ت- إن مشاركة المواطنين في التنمية هي حق لجميع فئات المجتمع، طالما هم لديهم القدرة عليها وليست قاصرة على فئة أو طبقة محددة بالمجتمع ويجب أن تشمل جميع الفئات لأن ذلك يحقق نمواً مطرداً لمشاريع التنمية، وبذلك يمكن أن يتحقق للمواطن المساهمة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجتمعه. (57)
- ث- لا يجب أن تقف مشاركة المواطنين في التنمية عند حد اختيار القيادات الشعبية فحسب - و إلا أصبحت عملية موسمية فقط - بل يجب أن تمتد إلى المساهمة في جميع عمليات ومراحل تنمية المجتمع لكافة البرامج والمشاريع التي تتم على مستوى منطقتهم، وبذلك تضمن لها الاستمرارية وتصبح ذات دور محوري في كافة مراحل التنمية.

56 نفس المرجع، ص 313-316.

57 محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 191-192.

3. أهمية المشاركة في التنمية المحلية :

تعد مشاركة المواطنين في التنمية المحلية إحدى القيم المحورية، باعتبارها هدفاً ووسيلة في نفس الوقت وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أنها تعد وسيلة إستراتيجية للعلاج عن طريق التعلم، ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم.

كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتسبين إليه فهو يتطلب من الفرد أن يعدل من سلوكه حتى يتفق مع تلك القيم والمعايير.

وعموماً تبرز أهمية مشاركة الأفراد في التنمية المحلية في النقاط التالية:

- أ- المواطنين المحليين في العادة هم أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، ولطالما يكون إشراكهم في عمليات التنمية ورضائهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على التنمية إلى مشاريع مناسبة.
- ب- إن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقائق الخدمات التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طيبة لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشاريع التي أقرتها السلطات العمومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتماشى مع مصالح المجتمع(58)
- ت- إن اشتراك المواطنين في تنمية المجتمع المحلي يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب وممثلي السلطة العمومية وبالتالي القضاء على عنصر الشك الذي يورق الكثير من المجتمعات، حيث ليس هناك معوق للتنمية أكثر من انعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة

58 هيفاء الشنواني: منهج الدراسة الاستكشافية عن المشاركة الشعبية، مركز البحوث لجهاز تنظيم الأسرة والإسكان، القاهرة، نوفمبر 1980، ص 21

الحكومية خاصة في مجال دراستنا، فضلاً عن أن تعاون الجهود الشعبية والجهود الحكومية في التنمية يحقق أهداف الخطة، فإذا ما قصرت هذه الإمكانيات المالية والبشرية الرسمية عن تنفيذها بادر المواطنون عن طريق العون الذاتي - وضمن نسق مدروس لا عشوائي - إلى تكملة هذه الإمكانيات وهي تعد من الخصائص الهامة لمشاركة المواطنين - وبصفة خاصة في المناطق الريفية التي تعاني نقصاً واضحاً في الخدمات المختلفة التي تعجز إمكانيات الدولة عن توفيرها فترات قد تطول و تقصر وفقاً لظروفها الاقتصادية. (59)

ث- لا يمكن الحديث عن التخطيط الديمقراطي للتنمية في الوقت الذي يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي من حيث النقد والحديث عن السلبيات بينما ليس لديهم القدرة على الحديث عن الآراء الايجابية البناءة، ومن هنا تظهر دراسة الجماعات والتنظيمات المجتمعية ودورها في العمل على أن يشعر الناس بأن التخطيط نابع منهم وأن القيادة منوطة بهم، وأنه ليس هناك مجال لفرض الأمور ضد رغباتهم.

ج- إن مشاركة المواطنين تضيء على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد هو نتاج لجهودهم سواء كانت مادية أو معنوية، أو مساهم بالمال، ومن ثم يحرصون على المحافظة على البرامج والمشاريع التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشاريع التي يشاركون فيها.

ح- تؤكد الدراسات الاجتماعية على أمام دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيراً ما تقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمع الريفي عملية التنمية، وهذه الأمور لا يمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات أو باستخدام القوة وإنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة،

59 محمد صلاح بسيوني: مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، مقالة في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، دار المعارف، القاهرة 1980، ص 75.

وبالاستفادة من قيادات المجتمع حيث يقنع الأهالي أنفسهم ويقدرّون التغيير اللازم ويحددون وسائل إحداثه في المجتمع. (60)

4. إستراتيجيات المشاركة في التنمية :

إن دعم المشاركة المحلية من طرف المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشاريع الخاصة بتنمية المشاريع المتعلقة بتنمية المجتمع، ودعم المشاريع الإنمائية فيه.

حيث أن مشاركة المواطنين بأنفسهم يعد بمثابة إستراتيجية لتنمية المجتمع، وتختلف النظرة إلى المشاركة حيث تعتبر لبعض الأحيان تأييد لسياسة المنظمة وحماتها، والحفاظ على استقرارها، وفي أحيان أخرى تكون أداة علاجية أو تكملة لتغيير الاتجاهات أو تعتبر المشاركة من الوسائل المساعدة لتحديد أهداف المنظمة.

وتتجلى أهم الاستراتيجيات الخاصة بأنماط المشاركة في النقاط التالية :

أ- إستراتيجية التعليم العلاجية:

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سوياً لحل مشكلات المجتمع، ولتقييم وتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية، ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو، مع الانتماء إلى المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة ومن ثم تحديد أساليب العلاج.

ب- إستراتيجية تغيير السلوك:

يمكن عن طريق المشاركة تعديل السلوك وتغييره عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها، وتعديل وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون يتلقون الفائدة من وراء هذه المشاركة، وأنها ذات جدوى بالنسبة لأنفسهم وللجماعة في آن واحد(61)

وتقوم هذه الإستراتيجية على مجموعة من المسلمات هي :

60 هيفاء الشنواني، مرجع سابق، ص 22.

61 محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 193-194.

- أنه من السهل إحداث تغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون إلى الجماعة، أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

- الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة، ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم لا سيما إذا كان ذلك عن اقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات النابعة منهم، وبذلك تكون المشاركة في عملية القرارات تخلق نوعاً من الالتزام بالأهداف الجديدة.

ت- إستراتيجية استكمال هيئة الموظفين:

وتقوم على التأكيد على المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية، فهي تعتمد على الجهود التلقائية وذلك لسد العجز في هيئة الموظفين، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات ذات الطابع المدني تعتمد بالكامل على المتطوعين لإنجاز أهدافها وأعمالها.

ث- إستراتيجية التعاون:

وتقوم على أساس أن المشاركة الأهلية تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات، وبذلك فإن إستراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة تسهم في بناء سياسة المنظمة، أو الهيئة المكلفة بالتنمية بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها (62)

5. الإطار التنظيمي للمشاركة في التنمية:

يرتبط مستوى وفاعلية المشاركة بوجود إطار تنظيمي محلي محدد وتتبع أهميته، على أن يشجع ويحفز المواطنين على المشاركة في برامج التنمية، كما أنه يشكل البوتقة التي يتم من خلالها التفاعل والتنسيق بين أنشطة سكان المجتمع، وبين مختلف الأنشطة الرسمية (الحكومية) من جهة أخرى، ونستطيع حصر هذا الإطار التنظيمي في ثلاث مستويات هي :

62 نفس المرجع السابق، ص 195.

أ- الإطار التنظيمي يشجع المبادرات المحلية:

ويقصد بذلك المشاريع التي تتبع من البيئة المحلية ذاتها، وبالذات تلك التي تستعين بالموارد المحلية، ولاشك أن لذلك أهمية قصوى بالنسبة لتنظيم قيم الاعتماد على الذات في المجتمع وتحويل سكانه من مجرد مستقبل سلبي للمشاريع الحكومية إلى سكان إيجابيين في عملية التنمية، وضمان واقعية مشاريع التنمية

ب- الإطار التنظيمي يحفز المواطنين على المشاركة:

حيث أنه يوفر الأدوات التي يمكن أن تستثير وتحفز سكان المجتمع على المشاركة في مشاريع التنمية المحلية، وذلك بنقل المعلومات إلى سكان المجتمع عن المشاريع المزمع إنشاؤها، وإيضاح المزايا التي قد تترتب على مشاركتهم في تنفيذ تلك المشاريع.

لذلك فمن الضروري لكي ينجح الإطار التنظيمي من تحفيز سكان المجتمع على المشاركة مراعاة الواقعية والتدرج، ويقصد بالواقعية عدم خلق توقعات محلية ضخمة تتعدى الإمكانيات التي تحوزها تلك السلطة العمومية المكلفة بتنفيذ مثل هذه المشاريع، أما التدرجية فهي أن تراعي الأجهزة القائمة على المشاركة البدء بالمشاريع التي يمكن أن تنتج أثارا عاجلة أو ملموسة بالنسبة للسكان المحليين، فإذا تلاؤم جو المشاركة لهم فإنهم حتماً سيتجهون تدريجياً إلى المشاركة بشتى أصنافها(63)

6. دوافع ومحددات المشاركة في التنمية المحلية:

إن مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي ليست ظاهرة متأصلة فيهم ولا في بناء المجتمع، وبالتالي لا يتوقع الممارسين في حقل التنمية أن تتم المشاركة بصورة عقوبة أو تلقائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل ومحددات داخلية وحوافز خارجية، حيث نوجز هذه الدوافع في النقاط التالية:

- درجة إشباع احتياجاتهم الأساسية، حيث أن الناس يتطوعون في برامج العمل الاجتماعي ليقابلوا مستوى احتياجي أعلى كالحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات.

63 نفس المرجع السابق، ص 220.

- تتأثر درجة مشاركة المواطنين من جانب أصحاب المصلحة في التنمية في طبيعة البناء الاجتماعي للقوى، وبنوع العمليات التي تتم فيه، فهي بالتالي تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتيح من حرية ممارسة النشاط الاجتماعي، والتعبير عن القوة في تنظيمات متعددة يكون لها رأي في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية، فيجب أن تراعي هذه التنظيمات في تعاملها مع أفراد المجتمع الدرجة العالية من الثقة، بحيث تسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات في كل مستويات التنظيم ما أمكن ذلك، وبحيث يشعر أهالي المجتمع أن عملية المشاركة ليست مجرد عملية شكلية ومن الضروري أن يدرك العاملون بهذه المنظمات أن ممثلون عن كل مجتمع، وأن إنجازهم الأكبر يتمثل في جذب المزيد من المواطنين ليشركوا في مهام مختلفة.

- درجة مشاركة المواطنين في التنمية مرهون بمدى التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فالطبقات الفقيرة -المحرومة- تكون عادة مشغولة بإشباع حاجاتها الاقتصادية التي تكفل لها البقاء ويتميز سلوكها بالفردية ويكون اهتمامها بالقضايا العامة ضعيف، فدرجة المشاركة تتأثر دون شك بدرجة الرخاء الاقتصادي لدى المواطنين، فالسكان المحليين يشتركون في أنشطة المجتمع المحلي لإشباع احتياجاتهم الفسيولوجية الأساسية، ويلاحظ أن الطبقات التي تشعر بالأمن الاقتصادي الذي ينعكس على الإشباع الفسيولوجية يقبل أفرادها على المشاركة في شؤون مجتمعهم المحلي (64)

- يرى " فيليبس " أن هناك نوعين للمشاركة التطوعية هما الدوافع الغيرية والتي تتمثل في الاهتمام بالآخرين والرغبة في خدمة الغير، والدوافع الذاتية كالدافع لتحقيق الذات، وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية، إذ يمكن القول أن درجة مشاركة المواطنين في التنمية تتأثر بمستوى طموح سكان المجتمع المحلي، ويؤكد " روس " ذلك بأنه كلما زادت آمال الفرد وطموحاته، كلما كان أكثر ميلاً للاندماج والمشاركة (65)

64 محمد العربي: المشاركة المجتمعية في المجتمع المحلي، قراءات في تنظيم وتنمية المجتمع الريفي، الاسكندرية، 1986، ص 266.
65 نفس المرجع، ص 268.

- تعتبر المنظمات الاجتماعية إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها استشارة المواطنين وتحفيزهم على المساهمة الايجابية في بعض النشاطات والمشاريع التي تتم بمجتمعاتهم المحلية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المنظمات تمتاز بقدرتها القيادية المهنية التي تستطيع أن تتعاون مع المواطنين من خلال عمليات التنمية، وهناك رأي يرى بأنه كلما أمكن تحقيق التكامل في الخدمات عن طريق هذه المنظمات كلما كان اشتراك الأهالي أكثر سهولة من ناحية التوفير الاقتصادية والتركيز على الخدمة ووسائل الاتصال وغيرها(66)

فضلاً عن الدور الذي تقوم به المنظمات في نشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين على إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم في النطاق المحلي، وكذا دورها في تحفيزهم على الاشتراك في الأنشطة التنموية وعن طريق تقديم المعارف والمعلومات عن هذه الأنشطة للأهالي والفائدة والجدوى من مشاركتهم فيها.

7. أنماط المشاركة في التنمية المحلية :

تتعدد صور وأنماط مشاركة المواطنين في التنمية وتتباين من منطقة لأخرى ومن مجتمع إلى آخر، وفقاً لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين، كما تختلف أنماط المشاركة ودرجتها من مرحلة إلى أخرى من مراحل عمليات التنمية، وقد تتمثل أنماط المشاركة في الصورة غير المباشرة عن طريق التمثيل في بعض التنظيمات أو الجمعيات المجتمعية التي تقوم بأنشطة تدخل في نطاق تنمية المجتمع المحلي وسنوضح أهم أشكالها في النقاط التالية:

أ- التمثيل في السلطة المحلية :

ونقصد بالسلطة المحلية هي تلك الهيئة المنتخبة ديمقراطياً و رسمياً من طرف المواطنين ، بهدف تسيير وإدارة شؤون المنطقة المحلية أو ما يُعرف بالبلدية، حيث يعتبر التمثيل في السلطات المحلية من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية، حيث أنها

66 عدلي سليمان: التنمية والمشاركة الشعبية، مجلة تنمية المجتمع، العدد4، أوت 1977، القاهرة، ص 41.

تضطلع بتفاصيل التنمية ومراحلها المختلفة، فضلاً عن انتشارها في جميع البلديات المحلية الريفية، وقيام بنائها على أساس ديمقراطي،

ب- عضوية تنظيمات تنمية المجتمع :

تمثل تنظيمات المجتمع إحدى أنماط المشاركة غير المباشرة التي تضطلع بجميع مراحل عملية التنمية والتي تدخل في نطاق اختصاصها فضلاً عن أن هذه التنظيمات تنتشر بكثرة في الريف ويمكن أن تسهم بدور فعال في تنظيم جهود المواطنين في التنمية الريفية بصفة خاصة، و من أمثلتها الجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي، والخلايا الجوارية للتضامن حيث لا يفوتنا هنا أن نذكر بالمرسوم التنفيذي رقم : 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417هـ الموافق ل 29 يونيو سنة 1996 الذي تضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وكذا تحديد قانونها الأساسي(67)، حيث أن من بين أهم مهام هذه الوكالة :

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة وذلك بالقيام بعمليات التوظيف في أوساط الفئات السكانية المحرومة والبطالة.
- تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات السكانية.
- المشاركة في الحفاظ على المنشآت القاعدية و الاقتصادية والاجتماعية.
- تحديد الأشخاص الذين يمكن انتقائهم من أجل الاستفادة من تكوين مستهدف (تحسين المستوى التقني، تكوين في مجال قيادة الفرق العاملة، إعطاء معلومات حول تسيير المؤسسات المصغرة، ...)
- تسيير البرامج الاجتماعية مثل : المنحة الجزافية للتضامن التي تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة، الأامل، كبار السن، ذوي الدخل المعدوم(68)

8. عوائق المشاركة في التنمية المحلية :

إن ظاهرة مشاركة المواطنين في التنمية تعتبر بمثابة ظاهرة معقدة وعملية ديناميكية تعتمد على مجموعة من متغيرات متعددة، ولكل منها وزنه النسبي في تحديد وجودها وفي تغييرها.

67 الجمهورية الجزائرية: رئاسة الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد5، صادرة بتاريخ 9-02-2000.
68 وكالة التنمية الاجتماعية، مجلة الوكالة، عدد 4، ماي 2007، ص 5.

وبالرغم من النصوص القانونية التي تقرر حق المواطن في المشاركة وتعدد المنظمات والجمعيات التي يشارك المواطنون من خلالها، إلا أن حجم مشاركة المواطنين في التنمية في الجزائر حال دون تحقيق الهدف بكثير، ومرجع ذلك إلى العديد من المعوقات التي نذكر من أهمها :

انتشار إحساس المواطنين في المجتمع الذي يعيش فيه بالاغتراب، بمعنى أنه عبارة عن حالة اجتماعية تنتاب الفرد وهي تتضمن قيماً سلبية أو عكسية، إذا وبالرغم من الاختلاف الإيديولوجي والنظري للعديد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع أو السياسة وعلماء النفس، إلا أن هناك اتفاقاً على قضية أساسية بالنسبة للاغتراب وهي :

- أن مصطلح الاغتراب يشير إلى العجز أو الضياع في الحياة بالنسبة للأفراد أو الجماعات وحتى المجتمعات، حيث أنها تحديد لموقف سلبي، وأن السمة الغالبة للاغتراب تتضمن فقدان السيطرة على الإنتاج، بينما الحق يكمن في ملكية الإنتاج وتوزيعه، وتتأثر العلاقات الاجتماعية بالاغتراب وتتساقط المنافسة الشديدة والحد وعدم الثقة والعدوانية، ويميل الفرد إلى الاستقلالية والفردية في تعامله مع مشكلات المجتمع.
- يؤدي الاغتراب إلى قتل الطاقات الخلاقة والمبعدة في الإنسان، بينما المشاركة تؤدي إلى التحرر من السيطرة وتحرير الطاقات والتنمية.

وبصفة عامة يمكن لنا أن نحدد أهم معوقات المشاركة لدى المواطنين فيما يلي:

- أ- الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط والناجم من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنون يتشككون في إمكانية التغيير (69).
- ب- عدم توفر وقت فراغ إيجابي لدى المواطنين لأن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الجزائري الآن يجعل مستوى الحياة التي يعيشها السواد الأعظم من أفراد المجتمع يكاد يكون على مستوى البقاء، مما يستدعي منهم بذل جهد كبير، واستغراق وقت طويل في العمل لسد احتياجاتهم الأساسية.

- ت- تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة، فانخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى نقص درجة المشاركة، كما أن انحدار المستوى الاقتصادي وانخفاض في القدرة الشرائية للمواطن يؤثر على درجة المشاركة والفاعلية في المجتمع.
- ث- تأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية بمدى وضوح الفوائد التي سيحصلون عليها، وذا يفسر سبب تعثر مشاركة المرأة الريفية في مشاريع التنمية وذلك لعدم وجود فوائد مباشرة تلمسها من خلال مشاركتها في برامج ومشاريع التنمية المحلية.
- ج- تأثير ظاهرة الاغتراب - كما أشرنا إليه سابقا - على مشاركة المواطنين في التنمية، حيث تعتبر اللامبالاة مفهوم للدلالة على عدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من الظواهر أو المواقف المختلفة في المجتمع بصفة عامة أو خاصة.
- ح- انخفاض مكانة المرأة وعدم الاعتراف بأهمية دورها في التنمية - المرأة الريفية خاصة- بما يحول دون اشتراك نصف قوى المجتمع المحلي تقريبا في التنمية.
- خ- ضعف المنطقة المحلية اجتماعياً و حتى سياسياً مما يحول دون إشراك المواطنين في برامجها ونشاطاتها (70)

VI. خلاصة:

بعد إطلاعنا على طبيعة التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري، وأشرنا إلى المناهج والطرق المستخدمة من طرف الأخصائي الاجتماعي، فإنه يلزم حتى نعرف وجهة نظرنا إزاء هذا الميدان في المجتمع الريفي الجزائري أن نلقي الضوء على الاتجاهات المختلفة من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي عبرت عنه نظريات محددة حاولت قدر الإمكان تعميمها على هذا النوع من المجتمعات وذلك بما يحمله من خصائص سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث أن نجاح تنمية المجتمع الريفي الجزائري رهن بمدى فاعلية البرامج والمشاريع التنموية هذا من جهة، ومدى جدية القائمين على مثل هذه البرامج ونقصد بذلك روح المسؤولية التي يجب أن يتمتع بها الأخصائيون في التنمية وكذلك الأخصائيون في علم الاجتماع.

فإذا اعتبرنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي إحدى المهن التي تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود، فإن من مسؤولياتها أيضاً مساعدة الناس على التكيف ومسايرة التغيير واستيعاب منجزاته، ومن هنا لا بد وأن نسعى للتعرف على رغبات أفراد المجتمع وأهدافهم، لذلك فإن الخدمة الاجتماعية تولي اهتماماً كبيراً نحو الديمقراطية وقيمة الفرد وحرية التعبير واحترام العقيدة بدون أن تتخلى عن احترام الفروق الفردية.

ويستخدم الأخصائي الاجتماعي كل ما اكتسبه من نظريات وأسس وطرق في تقديم الخدمة بالموازاة مع ما يتمتع به من مهارات وخبرات، وأن يأخذ في اعتباره جميع المبادئ المهنية لأن الهدف أو الإطار الذي يحكم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية هو تحقيق الرفاهية للفرد وللمجتمع مع عدم التضحية بالمصالح الفردية.

و من خلال ما سبق نستطيع استخلاص النتائج التالية:

- أ- مساهمة الخدمة الاجتماعية - ممثلة في الأخصائي الاجتماعي - في تحديد المشكلات التي يعيشها المجتمع الجزائري وبوجه أخص في الريف هذا من جهة والتخفيف من حدتها معتمدة في ذلك على أساليبها وطرقها الفنية المختلفة من جهة أخرى.

ب- بالاعتماد على الموارد التي تتوفر عليها المجتمع الريفي الجزائري يمكن أن تؤدي التنمية الشاملة عامة والتنمية الاجتماعية خاصة دوراً رئيسياً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهذا المجتمع.

ت- التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يتم تنفيذها في الريف الجزائري، لا تستند إلى سياسة تنموية مضبوطة، وتخطيط علمي مدروس على ضوء ما طرأ من تغيرات على الساحة الجزائرية ولا يوجد مكان لما يسمى بالمتابع الفعلي للبرامج والمشاريع الموضوعة لتنمية المجتمع الريفي والمتمثلة في شخص الأخصائي الاجتماعي.

ث- القيم الاجتماعية الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات في مجالات الحياة الاجتماعية ما هي إلا نتاج التكوين الاجتماعي الاقتصادي في مرحلة معينة.

ج- غياب الرقابة التي ينبغي أن تركز على البرامج الإنمائية، حيث أن غياب هذه الأخيرة يؤدي إلى تشويه الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي الجزائري.

الفصل الثالث

المرأة و التنمية

إن ديناميكية مكانة المرأة تقع بين قوتين، أولاهما المكانة التي سطرها لها مجتمعها، و الثانية التي تطمح إليها السلطات بإعطائها أدوار جديدة، فهذه الديناميكية نابغة من رفض، أو عدم تقبل مجتمعها لفكرة تبني أدوار غير أدوارها المعتادة من إنجاب، طهي، و معاملات إزاء الزوج و أهله، الأب و أهلها، فالأدوار الجديدة التي تطمح إليها السلطات، من خلال تدعيمها ماليا، لا تعني بالضرورة التخلي على ما كان، بل تستطيع أن تضيف إليهم، هذا الدور الإنتاجي الذي سيحسن من وضعها إن سار كما يجب، لذا و بعد القراءات حول المرأة و التنمية، خلصنا إلى ما يلي:

المبحث الأول: المرأة و المجتمع

المبحث الثاني: المرأة و سياسات التنمية

المبحث الثالث: القرض المصغر بالجزائر

المبحث الأول: المرأة و المجتمع

لقد أكد الكثير من الباحثين على أهمية أدوار المرأة في عمليات التنمية في العالم الثالث فالبعض يرى أن الأدوار متعددة و تتراوح بين مشاركة المرأة في النضال من أجل الاستقلال الوطني، و بين مشاركتها في الحركات الاجتماعية و السياسية أثناء عملية التحول من التقليدية إلى الحديثة. و لكن هناك من الباحثين من ينظر إلى عمل المرأة نظرة حذرة معتمدين في تبرير و جهة نظرهم على القول بأن المرأة في العالم الثالث مازال التقاليد التي تحدد أدوارها في المجتمع، و من ثم فإن مشاركتها في التنمية مشاركة محدودة. تبقى هذه الآراء خاصة بكل طائفة، لكن الواقع ما سنجدده بعد إجراء بحثنا هذا، و عليه فضلنا أن نتطرق في فقرات هذا المبحث إلى المرأة و المجتمع، و كذا تناولنا مميزات المجتمع العربي بالنسبة للمرأة و كذا موقعها فيه، ذاكرةً بعدها و بشكل خاص المجتمع الريفي الجزائري و مميزاته و موقع المرأة فيه. و هذا كان على النحو التالي:

- I. المرأة و الروابط الأسرية
- II. المجتمع العربي مجتمع ذكوري في جذوره التاريخية و في ثقافته
- III. المرأة في المجتمعات العربية و موقعها المجتمعي
- IV. المجتمع الريفي الجزائري (مميزاته، موقع المرأة فيه)
- V. محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

1. المرأة و الروابط الأسرية:

1. الأسرة:

إن موضوع بحثنا و كما تعلمون يدور حول ما إذا كانت المرأة مستقلة في أخذ القرار في تسيير مشروعها التنموي، لذا ارتأيت أنه من الواجب تحديد مفهوم الأسرة لأن المرأة فرد منها، و الأسرة سواء أكانت ممتدة أو نوية هي الرابط المباشر لها. و بالتالي يمكن الاستعانة ببعض التعاريف لبعض العلماء.

أ- لغة:

تعني أهل الرجل و عشيرته و هي الجماعة التي يربطها أمر مشترك و جمعها أسر⁽⁷¹⁾. كذلك هي مأخوذة من الأسر و الأسر هو القيد.

ب- اصطلاحاً:

فهي المؤسسة الأولى المسؤولة عن بلورة الأفكار و الأنماط السلوكية و ترسيخ القيم و العادات و التقاليد الخاصة بالأفراد و الجماعات.

و يعرفها ماكيفر الأسرة جماعة على أسس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال و رعايتهم.⁽⁷²⁾

كما يعرفها بيلز و هويجز: "الأسرة جماعة اجتماعية تربط بين أعضائها روابط القرابة"⁽⁷³⁾. أما كنكرلي ديفيس يعرف الأسرة: "على أنها جماعة من الأفراد تربطها روابط دموية و علاقات اجتماعية قوية"⁽⁷⁴⁾

71 فضيل دليو ، أسس البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية ، 130 سؤالاً و جواباً ، قسنطينة ، د.م.ج 1997 ، ص 30

72 محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المصرفة الجامعية القاهرة ، ط 2 ، 1989 ص 176.

73 محمد عاطف غيث، مرجع سابق ص 177

74 دينكين ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، تر إحسان محمد حسن ، بيروت ، دار الطليعة 1996، ص 96

و يعرفها كل من برجيس و لوك في كتابهما العائلة على أنها "جماعة من الأفراد تربهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج و الدم و التبني وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة و تربط أعضائها الأب، الأم، الابن والبنت علاقات اجتماعية متماسكة، أساسها المصالح و الأهداف المشتركة"⁽⁷⁵⁾.

أما مصطفى الخشاب، فهو يرى أن "الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم و الأوضاع وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري و دوام الوجود الاجتماعي بفضل إتحاد كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر، هما الرجل و المرأة و الإتحاد الدائم بينهما بصورة يقويها المجتمع هي الأسرة"⁽⁷⁶⁾.

و يعرفها علي عبد الواحد وافي بأنها نظام اجتماعي يمليه عقل الجميع و يتحكم فيه، كما أن نظامها يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع وتقاليد و تاريخه، و عرفه الخلي و ما يسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد و التربية و القضاء.⁽⁷⁷⁾

و نجد أجبرن يعرف الأسرة بأنها "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة و أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها" و يضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك، فتشمل أفراد كالأجداد والأحفاد و بعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال.⁽⁷⁸⁾

و يعرفها عبد الباسط محمد حسن على أنها جماعة اجتماعية و وظيفة تكاثرية، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف المجتمع بها و تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ و أنثى بالغة و طفل سواء من نسلهما أو عن طريق التبني.⁽⁷⁹⁾

75 نفس المرجع السابق ص 97

76 مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص 12.

77 مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 46.

78 علي عبد الواحد، وافي الأسرة والمجتمع، دار النهضة للطبع و النشر، القاهرة، 1979، ص 16.

79 عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مكتبة غريب القاهرة، 1982، ص 398.

و يشير المعنى الواسع للأسرة إلى مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون فيما بينهم أنه ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، و يرتبطون الواحد بالآخر عن طريق روابط دم أو الزواج و يدركها بقية أفراد المجتمع، و يرون أن هؤلاء يرتبطون بعضهم البعض عن طريق علاقات خاصة تجمعهم.

و طبقا ليروم و سيليزنيك: يشتمل مصطلح الأسرة " في استعماله العام على الأسرة النواة " التي تتكون من الزوج و الزوجة و الأولاد فقط و لا تضم أفراد آخرين، وكذلك على بعض الجماعات مثل الزوجين الذين لم ينجبا والأب الذي يعيش مع ابن واحد غير متزوج أو أكثر من إبن.

و كذلك على الأسرة الممتدة التي تتكون ليس فقط من الآباء والأطفال، و إنما تشمل الأقارب الآخرين، الأجداد و الأعمام و العمات. أيضا رجل كبير و زوجته (أو عدة زوجات) و أطفالهم المتزوجين و زوجاتهم و أطفالهم غير المتزوجين و يشكلون حياة اقتصادية اجتماعية تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة.⁽⁸⁰⁾

نلاحظ من كل هذا تحديد بناء الأسرة و وظائفها اعتبارا أنها نظام إجتماعي و منه وظيفة الأسرة من الناحية البيولوجية و الناحية الاقتصادية.

كما نشير إلى تعريف برجس و لوك الذي أشرنا إليه سلفا و الذي يشير إلى مجموعة الأشخاص المرتبطين معا بروابط الزواج و الدم أو التبني و يعيشون تحت سقف واحد، فهم متفاعلين معا وفق أدوار اجتماعية محددة مع المحافظة على نمط ثقافي عام.⁽⁸¹⁾

من الملاحظ أن كل هذه التعريف للأسرة تنطلق إلى النقاط التالية:

- تتكون الأسرة من مجموعة أشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني.
- المعيشة تحت سقف واحد مهما كان صغيرا.

80 غريب أحمد و آخرون ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1995 ، ص 17.
81 عبد الباسط عبد المحسن ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ص 398.

- تفاعل الأفراد لأدوار محددة (دور الزوج و الزوجة و الأب و الأم و الابن).
- قيام الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي مستمد من النمط الثقافي العام و محاولتها تجديد هذا النمط الثقافي.

و من هذا، تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية و أعظمها في حياة الأفراد و الجماعات، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي نشأت عن طريق مختلف التجمعات الاجتماعية و هي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع و تدعيم وحدته و تنظيم سلوك أفرادها بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة وفقا للنمط الحضاري العام.⁽⁸²⁾

2. الروابط الأسرية:

إن ظهور التصنيع و اتساع مجال الخدمات و تنوع المهن و بالتالي بروز إمكانات الحراك المهني و الجغرافي لأفراد الأسر و ارتفاع المستوى التعليمي لديهم، ودخول المرأة ميدان التعلم والعمل قادر لبروز بنية الأسرة النووية المؤلفة من جيلين فقط، مستندين إلى قاعدة الاستقلال المادي التي أصبحت كافية نسبيا لتحقيق هذا الاستقلال رافق بروز البنية الأسرية الجديدة تقلص حجم الأسرة و شيوع الزواج الخارجي و أصبح اختيار الشريك أكثر تحررا من تأثيرات أسرتي الشاب والفتاة، و أخذ دور المرأة يتسع في تقرير مصير الأسرة مع استمرار الروابط القوية، فالتماسك العائلي المستند إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، نفسية، عقائدية مازال قويا. و مع ذلك فقد استمرت الأسرة التقليدية الممتدة في الأوساط ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي المنخفض في الريف و المدينة على السواء.

فعملية التحضر أدت إلى تغير في حياة المجتمع من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية في البناء الاجتماعي الذي أصبح يتميز في الغالب بعلاقات التشابه و سيادة التقاليد و القيم بدرجة عالية من الضغط الاجتماعي الأسري والتضامن و قوة الترابط إلى أسر تتعدى فيها علاقات أفراد الأسرة، حيث تكون العلاقات ذات أبعاد مختلفة و يبرز فيها الطابع الشخصي

82 جورج شهلا و آخرون ، الوعي التربوي و مستقبل البلاد العربية ، بيروت 1972 ، ص 314.

الفرداني، فتكون الأسرة النووية قائمة بذاتها، ولكنها متصلة بإطار الأسرة الكبيرة إذ أن سلطة الأب الصارمة تتلاشى و تنحصر، وتسقط صورة السلطة الأبوية التقليدية و تتغير العلاقات التي تربط بين الآباء و الأبناء سواء إناث أو ذكور و ساد نوع من الديمقراطية و حرية التصرف و برز الفرد الذي لا يذوب في جماعة بل يفرض نفسه، و صارت له حرية في الاختيار أوسع في أن ينشئ أي علاقات أو يرفضها، دون أي ضغط أو إلزام، فتغير الأسرة الجزائرية من نموذج الأسرة الكبيرة الممتدة إلى نموذج الأسرة النووية متصلة بالأسرة الكبيرة⁽⁸³⁾.

و صارت الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن متكونة في الغالب من الأب والأم و طفل أو مجموعة من الأطفال، قائمة بذاتها اقتصاديا متصلة بالأسرة الكبيرة الممتدة من حيث العلاقات التي تربطها لكن هذه العلاقات غير مفروضة، و مجبرة على الفرد قد يقبلها أو يرفضها.

و التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية يعتبر حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع، و كل مؤسساته الاجتماعية و أصبحت الأسرة ميدانا لبروز تلك التغيرات. والأسرة حاليا و في كل أنحاء العالم تعرف تغييرا وتفككا و ترى هذا التغير أكثر في المدن فخصائص الحياة الحضرية، كالحراك و تقسيم العمل و تعدد المؤسسات و الخدمات الاجتماعية، ساهمت في تعجيل إدخال هذه التغيرات و استولت على الوظائف المختلف التي كانت تقوم بها الأسرة وحدها و بنفسها⁽⁸⁴⁾

83 بن قطب عائشة، التحضير و تغير بناء الأسرة الجزائرية، رسالة نيل شهادة الماجستير، دراسة ميدانية لعينة من حي وسط حضري بمدينة البليدة، 1993، ص9

84 Jean Reny. La ville et l'urbanisation. Ed du culot, 1974, p 3

II. المجتمع العربي مجتمعا ذكوري في جذوره التاريخية و في ثقافته:

إن المجتمع العربي في ثقافته الجاهلية و الإسلامية، مجتمعا ذكوري يتبع النظام الأبوي، هذا النظام الذي هو مقولة واقع بالنسبة للثقافة الإنسانية، و على أساسه بنيت معطيات التاريخ البشري المكتوب، و قد كانت النظرة إلى المرأة من خلال أبوية الأسرة نظرة عامة لا استثناء لها، و حتى مفهوم الأسرة اللغوي في الحضارة الرومانية لم ينجو من الخضوع لهذه النظرة فكلمة (Famulus) اللاتينية تعني العبد البيتي و (Familia) تعني مجموع العبيد الذين يخدمون رجلا واحدا و الحرم تعني النساء لرجل واحد⁽⁸⁵⁾

و في اللغة العربية نجد أن كلمة (مرأ) أي طعم و تواجهنا صلة المرأة بالطعام، و تجمع على غير اشتقاق كلمة نساء من نسا - ينسو و معناه ترك العمل و كأن المرأة تعني البطالة، و ترتبط المرأة بعدة أفعال رئيسية و أهمها فعل (حرم) يعني (منع) و الحرم هو (النساء لرجل واحد). و يقال حرمة الرجل أي حرمة و أهله و الحريم يعني (النساء) أي ما حرّم فلم يمس.

و بالمقابل إذا قارنا فعل الأم بفعل الأب تبين أن الأم مشتقة من فعل (أمه) أي (نسى) و (عهد). و يقال تأمه المرأة أي اتخذها أمًا. كما يقال أمت فلانة أي صارت جارية، و الجارية (الأمّة أو العبدة) مشتقة من فعل جرى، و يقول العرب إنها سمية بذلك لخفتها و كثرة جريها. أما الأب فهو مشتق من فعل أبا إباءه و أبوة. و تعريف الأب أنه رمز للأبوة و الإباء (من كان سببا في إيجاد شيء أو إصلاحه)، و خلاصة هذه المقارنة الاستدلالية هي أن الرجل له دور إنتاجي خلاق و مهيم، و إن المرأة يتحدد دورها في الطعام و الجنس و البطالة عن العمل. و إن الرجل هو الإباء في حين أن المرأة هي الإماء⁽⁸⁶⁾

85 عبد الهادي عباس، المرأة و الأسرة، الجزء الثالث، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، ص ص 1242-1243
86 هيثم مناع، الأسرة الأمومية في الإسلام، مجلة دراسات عربية، العدد 12، 1971

و يقول زكي الأرسوزي: "الرجل يتفوق على المرأة لأن صيغة التثنية قد حصلت من جمع المذكر لا من جمع المؤنث، و هنا أيضا يلتقي الحدس العربي مع آية أخرى هي (الرجال قوامون على النساء) فالرجل سيد أو هو يصون منزله، في حين أن المرأة تبقى مع بنيتها في حجرها المقدس. أما واجبات المرأة العملية التي بها تكتمل وظيفتها و تحقق شخصيتها، فهي أن تكون ربة منزلها تلقي عليه طابعها بترتيب شؤونه و تنظيمها كما تجعل منه لوحة فنية يلهو بها الرجل من أعباء الحياة و يخلع عنه عناءها"⁽⁸⁷⁾.

و من خلال تحليل الثقافة و القيم السائدة في المجتمع العربي نلاحظ أنه مجتمع ذكوري في جذوره و تكوينه و أساس ثقافته، و أخلاقه، فمنذ بداية تكوين الأسرة يتولى الرجل زمام المبادرة و التصرف. هو الذي يخطب الزوجة، حيث أن أي امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، و هو الذي يطبق ويرى حق الوالد العميق في ضمير الناس بتزويجه لابنته القاصرة، و هو الذي يرى المرأة تتخلى عن اسمها بمجرد زواجها و بولادة ابن له، فهي زوجة فلان و أم فلان، و هو الذي يطلقها حسب رغبته، و هي التي تسمع صبح مساء قول رجال الدين بلزوم حجرها و سترها و منعها من الخروج و أنها عورة بصوتها و شعرها و بكل مظاهرها و بكل مظاهر حياتها، و هي في الأديان الموروثة الضلع الأعوج مخلوقة للطاعة و لتلبية رغبات الرجل و قيمتها بقدرتها على الإنجاب، و هي ناقصة العقل و الدين لها نصف ما للرجل، و الرجل قوام الأسرة أي حاكمها و راعيها و مراقب أخلاقها و شؤونها و واجب الطاعة لجميع أفرادها. و لذلك له أن ينكح ما طاب له من النساء مثني و ثلاث و رباع و له حق المتعة في بعض المجتمعات عند غياب زوجاته، و له في الجنة ما يشبعه من الحور العين و العذاري. و سيادة الرجل في أسرته تتجلى في واجب الطاعة له و قرار المرأة في البيت و حق

87 خليل أحمد خليل، المرأة العربية و التغيرات الرئيسية في عصرنا، مجلة دراسات عربية، عدد 8، 1973

التأديب، و لأن المرأة خليق بها السجود لزوجها و هي في زواجها بمثابة رقيق أي أنها بالنسبة لزوجها كوضع العبد بالنسبة لسيده من حيث أنها لا حول لها و لا قوة⁽⁸⁸⁾ .

هذه الأفكار كلها عنوان الثقافة العامة في المجتمع العربي، و رغم انتشار العلم بعد الاستقلال و انتشار المبادئ السياسية التي تدعو للتغيير، و الانقلاب في بنية و تكوين المجتمع و وصول الأحزاب التي تنادي بالاشتراكية إلى السلطة في بعض الأقطار العربية فإنها لم تستطع أن تنص القوانين الأبوية في المجتمع العربي التي ترسخ المرأة لوصاية الأب و الزوج و تعاني من انعدام المساواة الحقوقية مع الرجل، و رغم الانفصام بين الدين و الدولة في مجالات عدة من العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية فإن هذا لم يتحقق في مجال الأحوال الشخصية. و مازالت الثقافة أبوية بمعنى الكلمة. تلقن في المدرسة و في وسائل الإعلام و في التعامل، فالمرأة تثبت كيانها و شخصيتها في المنزل و واجبات المنزل نسائية محضة. و الكثير من النساء يتركن العمل بعد الزواج و كأن واجبهن انتهى نحو المجتمع و بدأ الواجب نحو الرجل الشرعي و الأولاد، فهي حسب تعبير إحدى الباحثات⁽⁸⁹⁾ كائن بغيره لا بذاته و ما دامت كذلك فهي تسعى بكل الوسائل للدخول في آلة مؤسسة الزوج، لتفقد فيها شخصيتها، إنها ملك الأسرة، و للسيد ملء الحرية في التصرف بها، إنها في عالم من صنيعه الرجال لا يفهم المرأة إلا تابعة، في مجتمعه الذكوري المدعم بأفكار أزلية مما وراء الطبيعة، و بآراء الذين نصبوا أنفسهم قادة للفكر ورمزا للتححرر، وبممارساتهم العملية في هذا الوطن و فيما أصدره له من شرائع و قيم تتحاشى اقتلاع الداء و تكتفي بترميم بعض الآراء القديمة، و بصورة خاصة في نصف المجتمع من نساء حيث بقيت المرأة في محيطها العربي أسيرة الأساطير التي يحيط بها الرجل متقبلة مكانتها ووضعية القهر مؤمنة بتفوق الرجل وبتسيطرته عليها، و بأنها كائن قاصر جاهل عالمها

88 زكي الأرسوزي، المؤلفات الكاملة، مجلة الأسرة، ص ص 307-308

89 عائدة سعيد، مقال في مجلة مواقف، عدد 12، سنة 1970

البيت و حدود كيانها الزوج و الأولاد و الأسرة. و بأنها لم تخلق إلا لخدمة الرجل و حمل الأولاد و رعاية بيته.

III. المرأة في المجتمعات العربية و موقعها المجتمعي:

1. دونية المرأة في المجتمعات العربية:

إن جذور تبعية المرأة للرجل بشكلها المعروف في البلاد العربية تعود أساسا إلى البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع مضافا إليها عوامل التخلف الفكرية، و قد كان الفهم السيئ للأفكار الدينية و لآراء الفقهاء و تفسيرات المفسرين و الأساطير الموروثة. دور بارز في تكريس هذه التبعية لاسيما وأن رجال الدين و القوى المحافظة الأخرى يشددون على الكثير من الأحكام والآراء الصادرة في عهود مختلفة وأنها إرادة أزلية لا مجال لنقاش فيها، بل إن محاولة تجاوز ما جاء فيها و ما لم يعد يتفق مع منطق العصر و لا مع العقل، يعتبر في نظر الغالبية الساحقة من رجال الدين بمثابة خروج عن المجتمع الإسلامي و هي محاولة مرفوضة و مدانة، و حتى إن بعض الآراء الموروثة في التفسير لم تستطع تجاوز هذه النظرة، التي تلقن للطفلة منذ صباها و يمارسها الذكر منذ بدء وعيه، فالتمييز بين الجنسين سواء في الريف أو المدينة يبدأ من الطفولة و يستمر ذلك في جميع مدارج الحياة، و بذلك تتكيف الفتاة منذ الصغر على الاعتقاد بأفضلية الذكر عليها و يساهم الوالدان و الأهل و مفهوم الثقافة للجنس من حيث هو مذكر أو مؤنث بالإيحاء و التوجيه بما مناسب أو غير مناسب لكل من الجنسين فيما يتعلق بالأخلاق و السلوك و الاهتمامات و المركز و القيمة و الحركات⁽⁹⁰⁾، و لا يشذ وضع المرأة في طوائف أخرى غير إسلامية فرجال الدين لدى هذه الطوائف أيضا يمارسون ذات السلطة بالنسبة لرجال الدين المسلمين إن لم يكن أكثر أو ينطلقون من أفكار القرون الوسطى أيضا في هذا الموضوع.

إن الوضعية الدونية المفروضة على المرأة العربية تتخذ في بعض البيئات و المجتمعات العربية طابع قهر و إذلال مجردا من الإنسانية. و تتخذ بيئات أخرى أنواعا

90 عبد الهادي عباس، مرجع سابق، ص 1257

الاستلاب و التشييء تتحول معه المرأة لمجرد دمية أو أداة لخدمة أغراض متنوعة تصب كلها في مصلحة الرجل المتسلط.

و قد تعرض الكثير من الباحثين و لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مظاهر الاستلاب الذي تعاني منه المرأة في المجتمعات العربية، و تشكلت جمعيات و اتحادات و طرحته حكومات في سياساتها و أحزاب في منهجها لكن ذلك لم يقض على مظاهر الدونية المتأصلة في أعماق المجتمع المتخلف. و تتجلى مظاهر الدونية المستمرة بالنسبة للمرأة العربية و مع تباين حجمها و نوعها من قطر لآخر أو بيئة لأخرى في مجالات عدة من أهمها المجالات التي نشير إليها بالآتي:

أ- في المجال الاقتصادي:

في هذا المجال تبخس حقوق المرأة بشكل واضح، ففي أرياف الوطن العربي و بغض النظر عن الطائفة التي تنتمي إليها تبدو ظاهرة عدم توريث المرأة من أملاك والدها و إن وجدت تبخس إمكاناتها بحيث يدفع بها دوما في نطاق الإنتاج إلى مواقع إنتاجية ثانوية بحيث يقسم العمل عادة انطلاقا من اعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة، و هي تحاط بمجموعة أساطير و معتقدات و أدبيات تراثية حول إمكاناتها الذهنية، و حتى حين تتساوى كفاءتها المهنية مع الرجل نجد ميل واضح نحو تفضيل الرجل عليها لأن القناعة بدونيتها المهنية مع الرجل نجد ميلا واضحا نحو تفضيل الرجل عليها لان القناعة بدونيتها المهنية متأصلة في عقلية الإنسان المتخلف المبني على نمط طبقي أساسا، و هذه القناعة تؤدي بدورها إلى فقدان المرأة الثقة بنفسها مهنيا مما يولد عندها عقدة انعدام الكفاءة الاجتماعية التي تلازم الإنسان المقهور⁽⁹¹⁾.

و منذ وجود المرأة تعد للمكانة هامشية و لوضعية التبعية للرجل، حتى في إرسالها المدرسة لا يعتبر ذلك إلا وسيلة تزيد من قيمتها كزوجة مقبلة، و إذا كانت تتمتع بقسط من الجمال اعتبرت

91 مصطفى الحجازي، مرجع سابق، ص 221

الدراسة غير ضرورية لها. بينما يلاحظ مدى قلق الأهل على دراسة الصبي، كذلك فإن الإعداد المهني لها يعتبر جهد ضائع في نظر الأهل في معظم الأحيان، يلاحظ هذا من مدى قلق الأهل على الفشل الدراسي و التأهيلي لكل من الصبي و البنت فبينما يعتبر الأمر كارثة في حاله الأول، بينما يؤخذ بلا مبالاة في حاله الثانية.

و أبرز ما يظهر من إصرار الرجل على دونيتها في المجال الاقتصادي أنها ولو عملت خارج المنزل فإنها تعود للقيام بالأعمال المنزلية بمفردها في حين ينصرف الرجل إلى متعه و لهوه، و هكذا تبذل جهدا مزدوجا من منطق الدونية، هذا و الذي يجد مداه في الريف العربي الذي لا تتعدى المرأة فيه دور الإنسان المُستغل البائس، ففي بعض الأوساط الفقيرة كان يدفعها والدها للخدمة في المنازل مقابل أجر يتناوله بكامله، و تبقى عرضة للجور و الذلّ، و في بعض الأحيان يقايض الرجل بابنته على زوجة جديدة له من ابنة شخص آخر في عمره أو أكبر. و هي بالإضافة إلى عملها في الحقل جنبا إلى جنب مع زوجها و الأسرة تعود لتعمل في البيت أعمالا أخرى، و أمها الكبير في البقاء هو فيما تنجبه من أولاد و غالبا ما يهجرها زوجها و يطلقها حين يتقدم بها السن، و هنا يبدو تهافت المقولة التي يكررها الفقهاء باستقلال ذمة الزوجة المالية عن ذمة زوجها و إشادتهم في كل مناسبة بتقدمية الشريعة في هذا الشأن على القوانين المتبعة في بلاد أخرى حيث توجد المشاركة المالية.

إن الشريعة في هذا الموضوع تبدو مجدية فعلا لو كان لزوجة مال أو عمل تستقل به أما و إنها لا تملك في الواقع حتى مهرها في معظم البيئات و المجتمعات العربية و بصورة خاصة الريفية منها و هي النسبة الكبرى في عدد السكان فإن مقولة استقلال ذمتها المالية كانت و بالأعلى عليها حيث لا يلتزم الزوج بشيء لها في حالة تخليه السهل جدا عنها بالطلاق. و يبدو واضحا لو أن نظام المشاركة في المال كان قائما لما كانت تظهر تلك المآسي المشاهدة على أبواب المحاكم الشرعية و في الحياة اليومية المعاشة، و هكذا إن ما يعتبر (نظريا) تقدما في استقلال الذمة المالية للزوجة يغدو سيفا قاتلاً مع سهولة الطلاق فهي بعد أن تشارك

زوجها عمليا في كل ما يكسبه طيلة حياته سواء أكان ذلك مباشرة أو بصورة غير مباشرة. تغدو عند الطلاق محرومة منه بحجة استقلال الذمة المالية التي يعتمد فيها القانون و الرجل الذي وضعه على أحكام الشريعة المنبثقة عن إرادة إلهية حسب تقديره، إن مما لا ريب فيه أن استقلال الذمة المالية للمرأة في بدء الإسلام كان مرحلة متقدمة بالنسبة للجاهلية، و لكنه في عصرنا و مع إباحة تعدد الزوجات و نمو الثروة و سهولة الطلاق يبدو استعبادا للمرأة و استغلالا لجهودها و عملها المنظور أو غير المنظور، و نظام المشاركة في الأموال أكثر عدلا و حماية للمرأة من الظلم و الاستبعاد، و لا نعتقد أن الدين يحول دون هذه المشاركة التي تطبقها المجتمعات الاشتراكية و المجتمعات أخرى متطورة.

ب- المجال الثقافي:

مما لا جدل فيه أن جماهير الوطن العربي لم تستطع حتى الآن أن تحرر ذهنيتها من سيطرة الخرافة عليها و لم تستطع أن تستفيد من علوم و حضارة القرون التي أنجزتها الإنسانية و أوصلت بها الإنسان في البلدان المتقدمة إلى تكييف معطيات الطبيعية و استخدام الإمكانيات لرسم البرامج المسبقة للوصول بثقة و إبداع للأهداف المنشودة. و المجتمع العربي رغم تقدم التعليم و الازدهار الاقتصادي في بعض أرجائه القائم على ثروات طبيعية كبرى. هو مجتمع تتغلغل الخرافة فيه سواء اعتقادًا أم ممارسة إلى الأعماق، وأكثر ما تتجلى سيادة هذه الخرافة لدى الطبقات المحرومة التي تستعين بها كوسيلة مساعدة لتخفيف الآلام بما تثيره في خيالها و إن كانت وهمية كاذبة، من آمال لحل مشاكلها المستعصية و خاصةً تلك الأكثر التصاقا بنشاطاتها المعيشية مثل الأمراض و المشاكل الاجتماعية كالزواج و الإنجاب. و بما أن هذه الطبقات المحرومة في الوطن العربي تعاني الكبت و الحرمان الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و خاصة في المجتمعات القديمة المتواصلة - كما هو الحال في بعض أنحاء الريف العربي و بصورة خاصة في الريف المصري و العراقي و السودان و بعض المناطق العربية الأخرى - فإنها بقيت أكثر من غيرها أسيرة الحلول الخرافية، و كما ذكرت سابقا إن للفهم السيئ

لما جاء في الدين دور كبير في دمج الخرافة في تصوراتهم الدينية، هؤلاء ساعدوا في ترسيخ الخرافة في أذهان الناس و ممارسة الكثير منها و خاصة ما يتعلق منها بالجنّ و السحر و الأولياء بحيث أصبح ذلك من المظاهر المعاشية في المجتمع و أصبح معه بنیان هذا المجتمع الخرافي مستعصيا على تحديات العصر بالكم و الكيف المطلوبين و في الوقت المناسب. لاسيما أن التركيب المعقد للدولة الحديثة و العلاقات الدولية المعقدة يجعل نوعية عقلية الجماهير على جانب كبير من الأهمية لا يكفي فيها وجود نخبة متعلمة، و لا يبرهن وجود هذه النخبة عن وجود الدولة العصرية التي يستسلم مجتمعها للخرافة، لأنه لا وجود لدولة عصرية بمفهومها المعقد الحديث، إذا لم يكن لكل فرد فيها دوره الذي يقوم به على الوجه الأكمل، و بصورة خاصة نصف المجتمع أي النساء، فاستيراد المعدات الحديثة و بناء الجامعات لا يكفي وحده لتحديث الدولة، بل لابد من تغيير طريقة تفكير لدى الفئات المتعلمة تغييرا جذريا عما كانت عليه من قبل⁽⁹²⁾.

إن العقلية الخرافية في المجتمع العربي تمارس صباح مساء في وسائل الإعلام و الثقافة و يمارسها الحكام مباشرة أو بصورة غير مباشرة و يشجعون عليها خشية من الرأي العام المشبع بها، أو رغبة في بقاء الجماهير سهلة القيادة كالقطيع المستسلم المكتفي بما يجتّره من هذه الخرافات و بما يردد على مسامعه منها صباح مساء، و أبرز ما تُحشى به الأدمغة من خرافات تلك التي ينسبها مُرَوِّجُها إلى الدين لكي يصبغوا عليها صفة القداسة فلا يجرؤ أحد على الكلام فيها، لقد استقر في عقول معظم الناس في المجتمعات العربية أن الدين كما يفسره من نصّبوا أنفسهم قبيمين عليه قد جاء بأجوبة و حلول قاطعة أزلية لكافة مشكلات البشر، و أن هذه الحلول غير قابلة لتعديل لأنها تمثل نظاما فكريا و عمليا نهائيا ليس أمامنا إلا تطبيقه و إتباعه في أدق التفاصيل المتعلقة بحياة الإنسان، و بصورة خاصة بالنسبة للمرأة، هذا الكائن الذي ترتبط به كل مقومات الأحكام و الأخلاق و الأفكار الموروثة. و لهذا النظام المتعلق بها

92 إبراهيم بدران و سلوى خمّاش، دراسات في العقلية العربية – الخرافة 1

هو كامل و نهائي لا يمكن التفكير بإجراء أي تغيير فيه لأن هذا التغيير مغاير للأخلاق و لإرادة الله، كما يلاحظ من الدروس اليومية المطلقة بوسائل الإعلام في هذا الشأن.

إن أوسع نطاق تظهر فيه الخرافة وتجول فيه هو نطاق بنية الأسرة و الزواج و محيط المرأة، و إن أكبر فئة ترتبط بالخرافة اعتقادا و ممارسة هي فئة النساء. فنتيجة خضوع المرأة للرجل بشكله الاستبدادي المبني على مقولات دينية أزلية، و تبرير المجتمع و قبوله و ترويجه لهذا الاستبداد عبر القرون الطويلة، و نتيجة عزلة النساء اقتصاديا و فكريا و اجتماعيا أغرقنا بحالة جهل مطبق تعيش فيه الغالبية العظمى في أرجاء الوطن العربي. و رغم وجود ظاهرة الاستسلام للخرافة و الجهل التي يتساوى فيها المتعلم مع غيره في كثير من الأحيان حيث تتحكم الروحانيات و الغيبيات التي لا تتسجم مع منطق العصر، فإن المرأة كانت أكثر انقيادا للمؤسسات التقليدية المتمثلة بالذين أقاموا من أنفسهم أوصياء على الأحكام الدينية الذين يذيعون مختلف الأحاديث و الأقوال المأثورة بكل الوسائل المتاحة، لمنع المرأة من حقها الطبيعي في التعليم و اللحاق بالرجل ذهنيا و تربويا، و من الملاحظ أن ظروف المرأة العربية العريقة في قدمها من الاستلاب و الاختزال الذي أحاطها بها الرجل قد جعلها تتبنى كل الأساطير و تتقبل الأحكام الجائرة بصددها و تسكت عن وضعية القهر التي تعانيها، و يترسخ في ذهنها أنها كائن قاصر و أن عالمها البيت و تنمية إمكاناتها كأم و خادم. و تظهر المفارقة المرعبة عندما ترى في كلية الطب أو الحقوق أو الهندسة و هي تدرس أحدث النظريات العلمية و مع ذلك تعيش على يقين أنها يجب أن تحافظ على شرفها ليس من أجلها بل من أجل الأب و الأخ والزوج و الابن بعدهم، دون أن يخطر في بالها التمرد عليها.

صحيح أن المرأة لم تصل إلى هذه الحالة إلا من خلال مجتمعها الذي أروضها مع الحليب هذه الأفكار، و إنه لم يترك لها منفذا منذ ولدت خارج القوالب المحددة لها، و ليس أمامها في معظم الحالات إلا الرضوخ لما أعد لها، إذا أرادت تجنب الضغوط القاسية، إلا أنه كان من المفروض بالعلم الذي تتلقاه على مقعد الدروس أن يجعلها تعي وضعية القهر و تحرر

عقليا من الأساطير التي تتحكم في مصيرها. و مما لا ريب فيه أن المسؤولية الكبرى على الرجل بصورة خاصة ذلك الذي ينتهج شعارا تقدما و منطقا اشتراكيا و فكرا يصفه بالتحريية، و لكنه ما إن يواجه موقف بعض المفسرين لدين المذكورين سابقا على بعض التفسيرات المؤدية من حيث نتيجتها إلى إلغاء العقل البشري و شلّه و تثبيطه عن أن يفكر في مشكلاته و يجتهد في تفهمها و علاجها، ما إن يواجه هذا حتى لينزلق إلى هاوية من الخوف من الوسط الذي يعيش فيه، و يغض الطرف نفاقا و تزلفا عن الدفاع عن حرية الفكر و حرية الإنسان⁽⁹³⁾ تحت معاذير و تبريرات شتى لا ينطبق شيء منها على رسالة الفكر الحرّ بل الثوري، إن مواقف مدعي الثورية و مدعي تحرير المرأة في الوطن العربي كانت بأئسة جدا، فما إن يدخل حيز الممارسة حتى يتزك كل ذلك جانبا و يرجع إلى جذور ثقافته الغيبية، و يتهرب من مواجهة المتسلطين باسم الأفكار الدينية، رغم أن استعراض التاريخ و العلم و المنطق يبرز أن مثل هذه الأفكار لا تستطيع الثبات على وجه التطور و منطق الحياة.

إن مواقف بعض المفسرين لدين الجامعة كانت تتغير مع الزمن أمام الحقائق و الوقائع الجريئة، فمع مطلع هذا القرن و مناداة بعض المصلحين بتعليم المرأة كان رجال الدين أول المتصددين لهذا النداء⁽⁹⁴⁾. و مع كل خطوة للأمام كانت تحرزها قضية المرأة بفعل عوامل التغيير الاجتماعي والاقتصادي كان رجال الدين يتراجعون خطوة إلى الوراء و يبررون هذا التراجع بأن الإسلام قد حضّ على كذا و أمر بكذا⁽⁹⁵⁾. وتكرر الشيء نفسه عندما تخرجت الدفعة الأولى من المتعلمات إلى ميدان العمل فبعد موجة الاستنكار الشديدة عادت و تقبلت الأمر الواقع ووجدت أنه "لم يصب الفضيلة بسوء"⁽⁹⁶⁾. و يتساءل الإنسان إذا كان الإسلام قد أقر مبدأ تعليم المرأة مثل الرجل استنادا إلى الحديث النبوي: "طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة" فلماذا لم ينادي و لم يؤيد رجال الدين من البداية قضية تعليم المرأة؟. و لماذا لم

93 عبد الهادي عباس، مرجع سابق، ص 1263

94 قاسم أمين، مرجع سابق، ص 215

95 عبد الهادي عباس، مرجع سابق، ص 1263

96 نفس المرجع، ص 1263

يشجعونها على تثقيف عقلها بدل العمل على ترويح فكرة (نقصانه)؟ لماذا حصروا العلم عندها في معرفة فروض العبادة فقط؟⁽⁹⁷⁾ فإذا تعدت ذلك قالوا إنه مفسد لأخلاقها؟ إن سيطرة الخرافة و أساليب الشعوذة على عقلية المرأة توضح عمق الجهل الذي تعيش فيه، ولا شك في ذلك طالما أنها تعاني إلى جانب تخلف زوجها من وطأة كابوس الثقافة التي تدمغها بالدونية و تخضعها إلى أحكام لها صيغة القداسة و الدين و تبعدها عن المشاركة و الاختلاط في عالم الرجل بحجة أن إثبات كيانها و شخصيتها إنما هو في المنزل و أن واجبات المنزل إنما هي نسائية محضة، و بهذه الثقافة تشوه نظرة كل من الجنسين إلى الآخر و تحول العلاقات بينهما إلى علاقات استغلالية استبدادية مبنية على الريبة و الخوف. و على تكريس الموروثات التاريخية لعبودية المرأة و سيادة الرجل. و هذه السيادة التي أصبحت المرأة تعلق حياتها بها، و لا تكتسب هذه الحياة قيمة بدونها، و لهذا تركز المرأة همها بالوصول إلى الاحتماء بها، و قد تعدد إلى العقاقير السحرية و الطلاسم و الكتابات و زيارة الأولياء و الصالحين أحياء أو أمواتاً لمساعدتها في الوصول إلى الزوج الذي يسترها، و تكرر وسائل الإعلام و المسرحيات و المسلسلات التلفزيونية أمثال هذه الخرافات التي تتحكم إلى حد كبير في عقلية نساء الطبقة البائسة في المدينة و الريف، وكذلك الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، و لا بد في هذا الواقع الأسطوري من الاستعانة بالأرواح و العفاريت و بصورة خاصة الجنّ الذي يتحكم في كثير من الأمور مما يتوجب استرضاءه و طلب معونته.

و ليس حال النساء في الطبقة الأعلى و لاسيما طبقة الأغنياء بأحسن من زميلاتهن في الطبقات الفقيرة، بل إنهن أيضا يعشن أفكارا و ثقافة مشوهة و يخضعن لقيم صلبها مجتمع الطبقة في رؤوسهن تجمع كل مظاهر المجتمع الاستهلاكي المهترئة.

صحيح أنه في السنوات الأخيرة قد نما التعليم لدرجة كبيرة في الوطن العربي، إلا أن الفتاة المتعلمة مازالت تعاني مشكلة الدونية فهي تخاف دائما من ردّ فعل المجتمع على

97 أنظر: سلوى خمّاش، المرأة العربية و المجتمع التقليدي.

سلوكها. في حالة رفضها العادات و التقاليد المألوفة، و هي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيئية و بتأثير المجتمع، فتعتبر الزواج الحياة التي يمكن أن تعيشها لتحظى من خلالها باحترام المجتمع و لذلك تسعى بكل وسيلة للحصول على منانة الزوجة مما يجعلها تعيش تناقضا حادا بين تطلعاتها لاختيار شريك حياتها أو طريقة حياتها و التي اكتسبت عن طريقة تعليمها و خبرتها، و بين ما يفرضه المجتمع بحكم عاداته و تقاليده. و هي تعاني من خوف دائم من أن تكون مخصصة للقيم و المبادئ الجديدة التي تتطلع إليها، و هذا ما يفسر أساسا عدم توازنها نفسيا و سلوكيا، و بالتالي يلاحظ تذبذبها بين التحدي و الخضوع لنظام القيم السائدة في المجتمع. إن إدراك المرأة لحقيقة أساسية وهي أن تتغلب و تتخطى تلك الكتلة الضخمة من العادات و التقاليد السائدة منذ قرون، هو الشرط الأساسي لنجاحها في تغيير جذري في نفسها و نفس الرجل وهي كما يبدو لم تتوصل لإدراك أن العادات و التقاليد كمارسات مكتسبة تخضع لظروف اقتصادية و اجتماعية و بيئية ولا تحمل و لا يجب لها أن تحمل أي نوع من القدسية على الإطلاق⁽⁹⁸⁾. وإن هذه العادات هي من صنع الإنسان و لا تحمل صفة الأزلية. إن الوضع المعاش و المشاهد في التناقض القائم بين منطق العلم الذي توصل إلى إقرار حقيقة كون المرأة إنساناً لا يختلف عن الرجل في تركيبه الفسيولوجي و إمكاناته العقلية، و الذي تدرسه الفتاة على مقاعد كلية العلوم والطب مع الرجل سواء بسواء و بين مظهر العديد المتزايد من هؤلاء الفتيات و هن ينظرن إلى اعتبار ظهورهن مع الذكور شيء مخالف للعادات و التقاليد تعاقب عليه، و غير ذلك من التصرفات التي تبدو فيه مذعورة من زميلها في مقعد لمجرد كونه ذكر، إن مثل هذه المظاهر اليومية تبرهن على سطحية ما تتعلمه على عدم تشبعها و إيمانها بما تتلقنه من دراسة، كما تبرهن على إبقائها خاضعة لثقافة القرون الوسطى بكل مظاهرها و مضمونها.

98 عبد الهادي عباس، مرجع سابق، ص 1265.

2. موقع الاجتماعي للمرأة:

من المعروف أن وضعية النساء في طبيعتها معقدة الدراسة ومتعددة المظاهر، حيث من الصعوبة إن لم يكن من غير الممكن تحديد مقياس تجريبي واحد يستطيع بشكل كاف الإحاطة بكل مكونات الموضوع، وحالياً من المعروف على نطاق واسع بأن التعليم ووضعية العمل يستطيعان فقط أن يوفر تقيماً جزئياً لمكانة النساء في المجتمع والعائلة وذلك بسبب توفر المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذين المؤشرين.

و من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح موقع المرأة في مجتمعنا العربي منذ مطلع القرن العشرين، و ذلك على حسب نوع المجتمعات القائمة، وهي كالاتي:

أ- في مجتمع البداوة:

على الرغم من تشديد الحياة القبلية على العصبية و قرابة الدم و المساواة و البساطة في توزيع العمل، فإن المألوف في المجتمعات القبلية البدوية التي ظلت لفترة طويلة تعيش على الغزو و الرعي، و أن المرأة بقيت بعيدة عن المشاركة لزوجها في الغزو، و بقيت النظرة القديمة هي السائدة في نظرة الرجل إليها، فالرجل هو المدافع عن المرأة التي هي ضلع قاصر وليس لها أن تحمل السيف لتدافع عنه، و لهذا فهي حمية للرجل و هو المدافع عنها. ويذكر بعض الباحثين أن الرجل في البادية ينظر للمرأة بأنها (سبب علته) و أنها (مسؤولة عن الخطأ) و أنها (رضعت و إبلت من ثدي واحد) و أن الرجل البدوي يشترط على زوجته ليلة الزفاف (قبل كل شيء أن تحترم والديه وتخدمهما وتطيعهما⁽⁹⁹⁾)، ومن الآداب البدوية بر الولد بوالديه، و خاصة الأب في طاعة و الأم في الحنان و الرحمة، فأما الأب فهو صاحب النطفة و إليه ينسب الولد، أما الأم مطية الأب و ابنة أناس آخرين و خيرها لزوجها و عارها على أهلها و شرها لهم. و هو إذا هرم يستطيع أن يتزوج، و في عمره العادي يستطيع أن يجمع أربع زوجات معاً. أما الأم في

99 أحمد هويدي العبادي، في القيم و الآداب البدوية، عمان، 1976، صص 208-209

الغالب إذا مات زوجها و هي أم أولاد ترفض الزواج، و تجعل همها الوحيد تربية أولادها، وهذا بحد ذاته تضحية عظيمة منها ووفاء لزوجها المتوفى، ولهذا يحترمها ولدها و يجبر زوجته على طاعتها و احترامها، بل إنه يطلقها إذا هي أساءت إليها⁽¹⁰⁰⁾ .

و في مجتمع البداوة يقع على عاتق المرأة إعداد وجبات الطعام، و تهتم بإنزال و ترتيب و نقل جميع مقتنيات العائلة بما فيها الخيمة، كما تهتم بالرعي، و الحلب و سقاية الإبل، و الحياكة. و لكن الرجل يصطاد يذبح الحيوانات و يسلخها فقط و يحارب.

و يلاحظ من العديد من الدراسات التي أجريت في مناطق مختلفة عن حياة البدو أنها كلها متشابهة و متقاربة في عاداتها و أعرافها، و أن هذه الأعراف و العادات هي الأصل و أن الأحكام الشرعية تطبق طالما لا تختلف مع هذه العادات.

و المرأة في البدو لا تتحجب و لا تحبس في بيتها، فهي تشارك في حياة القبيلة و تتجول بين مضاربها، و ستائر الهودج هي في الدرجة الأولى للوقاية من الشمس أو البرد و ليس لإخفائها عن العين. و في غياب زوجها تستقبل الضيوف أحيانا و تكرمهم⁽¹⁰¹⁾ .

ب- في المجتمع الريفي:

يختلف دور المرأة في الريف إلى حد كبير عن دورها في المدن وفي المجتمع القبلي الرعوي، و مع مراعاة الفوارق في تنوع الزراعات و الصناعات الحرفية و تطور مجتمعاتها من مكان لآخر، فإنه يمكن القول بصورة عامة إن مهمات العمل الزراعي في الأرياف تقتضي أن يعمل جميع أفراد الأسرة . الرجال، النساء، الصغار و الكبار معا . و تتعدى أعمال المرأة المنزلية إلى الاهتمام بالمواشي و المزروعات و حتى المحاصيل و الحياكة و الخياطة و الاحتطاب و جلب المياه و غيرها من أعمال.

100 Victor Muller, avec les beduins, p 223

101 عبد الهادي عباس، المرأة و الأسرة، الجزء الثالث، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، ص ص 1242-1243

و المرأة في الريف تخضع لتقليد يكاد يكون عاما في بلدان العالم العربي، و هي أنه لا تترث الأرض التي يتركها المورث حيث تنتقل إلى أولاده الذكور. كما أنها من حيث المبدأ خاضعة لأهلها في موضوع الزواج حتى ولو بدون موافقتها و هي عرضة للمعاقبة الفورية بالقتل بخصوص جرائم الشرف. كما أنها عرضة للعقاب إذا تمردت على التقاليد المتبعة، و هي مازالت تستمد مكانتها من كونها أما و ابنة و أخت، و هي مثل الأرض التي تعيش عليها رمز الخصوبة تعطي أكثر بكثير مما تأخذ⁽¹⁰²⁾.

ونظرا للفقير الذي كان و مازال مستحكما في أكثر أنحاء الريف في الوطن العربي، كانت المرأة أكثر من يعاني وطأة هذا الفقر. ففي كثير من المناطق الريفية كان يجري تأجير الآباء لبناتهم خادمت في المدن لدى الأسر البرجوازية و حتى بيعهن أحيانا. و قد كان الجهل عاما في الريف العربي مع بدايات الاستقلال، و كانت المدارس نادرة و يتوجه لها الذكور إن وجدت. إن نظرة الرجل إلى المرأة في الريف تتبع من الأفكار المتوارثة و السائدة في المجتمع و في مقدمتها الأفكار التي تقرّ بكون المرأة مصدر الشرّ منذ البدء، و أنها ضلع قاصر و أنها تتبع من دورها الإنتاجي، حيث أنها كما قلنا تشكل عنصرا إنتاجيا يساعد الرجل في كسب قوته، بالإضافة إلى المهام الأخرى. و لكن هذا الدور الإنتاجي بقي تابعا للرجل الذي ينظر إليها نظرة دونية، حتى أنه كان يحرص على عدم التحدث مطلقا عن نسائه أو نساء أسرته و إذا اضطر إلى ذلك ذكرهن بقول أجلك الله كأن لفظ اسم المرأة أو ذكرها يخفف من قدر الرجل أو من قيمته. و لم يكسبها عملها المنتج معه قوة مكافئة أو شبه مكافئة له بحكم العادات و التقاليد.

و هي في أكثر أنحاء الريف العربي لم تكن تخرج في الحياة عن مفهوم الحياة عن أي مال تكتسبه، فكان المهر الذي يقرر لها غالبا ما يأخذه والدها ليتصرف به بشؤون أولاده الآخرين و كثيرا ما يتزوج بهذا المهر من امرأة أخرى أو يبادل ابنته بزوجة جديدة. وما لا ريب فيه أن إباحة تعدد الزوجات و سهولة الطلاق و بنية المجتمع المغلق هي من الأسباب التي

102 نفس المرجع، السابق ص 1244

تجبر المرأة الريفية على الخضوع الكامل و حتى إن ما يعتبره كثيرون من المدافعين عن استقلالية المرأة بمالها، وهي لا محال من المكاسب الشرعية قد يكون خيرا منه و حماية أكثر لو شاركت في مال زوجها مما يحميها من الطلاق السهل. و إذا أضفنا إلى ذلك عاملا نفسيا و هو أن طبقة الفلاحين التي كانت الأكثر استغلالا و انسحاقا من قبل ملاك الأراضي و الطبقات الغنية و السلطة، الأمر الذي يجعل الفلاح من باب التعويض يتحكم في زوجته بصورة تعسفية و هو ما كان قاسم أمين في مصر منذ بداية العصر عبّر عنه بقوله: "المرأة في رقّ الرجل، و الرجل في رقّ الحاكم، فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج"⁽¹⁰³⁾

لقد تقبلت المرأة الريفية في الأرياف العربية موقعها كحقيقة مقدرة عليها و هي لم تتعلم أي شيء يمكن أن يساعدها على رؤية غير ذلك، و إن تعلمت اصطدمت بواقع العادات و التقاليد.

ت- في مجتمع المدينة:

لقد كانت المرأة في مجتمع المدينة أكثر استعدادا مما هي في الريف و في الحياة البدوية فإضافة إلى استعباد الرجل لها بتقاليد الموروثة، كانت مستعبدة من طرف العادات و التقاليد السائدة من خلال استعمال الدين بطريقة غير صحيحة مستعبدة للمرأة، ففي مجتمع المدينة كانت تتجمع في شخصية المرأة، أقصى حالات التبخيس في نظر الرجل الذي يعيش على تقاليد و ينهل من موارثه الثقافية فهي عورة في جسمها و صوتها و هي رمز العيب و الضعف، قاصرة، جاهلة، و هي الأداة التي يمتلكها الرجل مستخدما إياها لمنافعه المتعددة. وهي مقيدة في حريتها و قدرتها على الاختيار. و قهر المرأة في مجتمع المدينة يتنوع تبعا للطبقات الاجتماعية المتجاورة في هذا المجتمع و يبدو بمظهر متلائم مع الطبقة التي تنتمي إليها فهي في الوسط الكادحين تستغل إلى الحد الأقصى (طاعة، خضوع للزوج، تحديد للرغبات، و الإدارة، أداة إنجاب و إنتاج) مما يستنزف طاقاتها بسرعة مذهلة. فيظهر عليها و هي مازالت في شبابها أمراض القصور المتنوعة و الاختلالات الوظيفية المتعددة، وهي التي

103 قاسم أمين، المرأة الجديدة، المؤلفات الكاملة 1، ص 39

تتحمل الوزر كله من عدم إيجابها للذكور، و يصب عليها الزوج كل نغمته و غمه وما قد يعانيه من متاعب في حياته.

و في الطبقة المتوسطة تطرح مشكلة المرأة بالنسبة لغيرها من فئات، وفي هذه الطبقة أتيح للمرأة أن تخرج من سجنها التقليدي و أن تأخذ قسطا متفاوتا من العلم و تبدأ حياة منتجة و تشارك الرجل الأعباء و المسؤوليات داخل الأسرة و خارجها كما أن الرجل من ناحيته بدأ يعي وضعيتها العقلية و أهمية مشاركتها و ضرورة نمو كيانها الذاتي لارتقائه هو بدوره. و مع ما تعانيه الطبقة المتوسطة من روايب الماضي عند كلا الجنسين على حد سواء، فإنه من هذه الطبقة بدأت المرأة تتطرق في اتجاه تحرري دون أن تجرؤ على طرح قضيتها جذريا، لأنها مازالت أسيرة تدجين مزمن يدفعها لتلعب دور الراضخ المقهور أو دور الأداة، و هي و إن بدت مطمئنة لهذا الدور الذي أعدت له نفسها، إلا أنها بدأت نتيجة التقدم العلمي و انتشارها تعي حقوقها و تطالب بها و أخذ الرجل يتحدث معها عن المساواة و التحرر دون أن يتخلى عن امتيازاته بسهولة⁽¹⁰⁴⁾ و من خلال هذه الطبقات أخذت تتحرك أصوات نسائية على شكل تمرد آني و جزئي تدعو إلى رفض رموز الماضي و كل وظائف دورها التقليدي، و بصورة خاصة دور المرأة المقتصر على آلة تنظيف، و إجاب الأطفال و بمعنى آخر تثور على صورة الأنثى التي تراها في أمها، و الرجل حيال ذلك يخشى أن تفلت من سلطته و أن تنافسه و تتفوق عليه و لذلك يحتمي و راء حقوقه التاريخية وما تعطيه من سلطة على المرأة وهو غالبا ما ينتسح في موقفه بأحكام و قواعد منسوبة إلى الدين.

لقد نما التعليم في السنوات الأخيرة في معظم أرجاء الوطن العربي نموا كبيرا و انفتاح الأفق فيه للمرأة أن تتال من العلم مثل الرجل في أكثر الأقطار العربية، و بما أن الطبقة المتوسطة هي الأكثر اتساعا فقد أصبح مظهر المناداة العملية التحررية ينبع من أوساط هذه الطبقة، و طبيعي أنه توجد فروق كبيرة على سلم المحافظة و التحرر و عند الجنسين على حد

104 مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1994، ص 216

سواء، إلا أن ما يمكن قوله هو أن المرأة مازالت على كل حال تدفع الثمن الأكبر، لأن تحررها الاقتصادي النسبي لم يحررها من أعباء الأسرة التي مازالت بدون تقويم. كما لم يحررها إلا فيما ندر من التقاليد و المفاهيم القديمة المستمدة من السلطة الذكورية و من الثقافة الغيبية و رواسبها المتأصلة.

أما في الطبقة المتمتعة بامتيازات الثروة و المكانة، فإن المرأة و إن كانت تحصل على كل متطلباتها المادية بدون حاجة لأن تعمل إلا أنها في واقعها تعتبر كأداة للرجل التي تعطيه سلطة على شخصيتها لقاء التطورات المادية التي تحظى بها، و في الواقع أن المرأة في هذه الفئة تعاني أخطر أنواع العبودية، و هي الاستلاب العقائدي فهي كشيء ترتبط بمقدار كلفة الجهاز و الأثاث و مدى ترف و فخامة الزفاف، و هي كأداة ثمينة يقتنيها زوجها الذي كلفه الحصول عليها غالبا. و هو يعتز بقدرته على ذلك و يتباهى بكونه تزوج أسطورة جمال أو جاه أو مال وليس امرأة إنسان، و هي بعد الزواج مجرد أداة دعاية لزوجها و والدها من خلال ما أسرفت في الإنفاق و المباهاة في سوق الواجهة المسمى حفلات و مناسبات اجتماعية و عائلية بما تعرضه من ثروت زوجها على جسدها و عنقها، متمسكة بالمظاهر الكاذبة التي تتم على فراغ شخصيتها من كل محتوى داخلي و تبدو معه كقشرة خارجية، أو أداة إعلان عن كل مستجد من السلع و اللباس و الأثاث، و هي بإفراغها من مسؤوليتها تفرغ شخصيتها من لبّ الإنسان و جوهره و تميزه عن سائر المخلوقات، و هكذا تبدو في حالة استلاب معنوي لكيانها الذي لا يقل عن كونه موتا نفسيا، تحاول التعويض عنه بمزيد من الاستلاب و مزيد من المظاهر و الاستهلاك⁽¹⁰⁵⁾.

IV. المجتمع الريفي الجزائري:

من المعروف أن دولة الجزائر واسعة المساحة و كذا العادات و التقاليد حسب كل منطقة، زيادة على ذلك الاختلاف الواضح بين الريف و الحضر و بما أن موضوع بحثنا يتناول المرأة الريفية فسنحاول من خلال ما يلي التحدث عن مميزات الريف و المجتمع الريفي وموقع المرأة فيه:

1. مميزات المجتمع الريفي:

يتميز المجتمع الريفي بجملة من الخصائص تختلف عن تلك التي تخص المجتمع الحضري، ومن بينها:

. بساطة تقسيم العمل: حيث يشكل العمل الزراعي القيمة العليا، كما يقوم التخصص أساسا على عاملي العمر والجنس، حيث توكل للرجل الأعمال الإنتاجية التي تمارس خارج المنزل، بينما تختص المرأة بأداء الأعمال المنزلية وتربية الأبناء، وذلك بسبب التقاليد السائدة التي تحرص على ملازمة المرأة للبيت، يضاف إلى ذلك أيضا ضعف قلة فرص العمل وصعوبته وبساطة التكنولوجيا المستخدمة مما يجعله يعتمد في جزء كبير منه على المجهود العضلي، وهو ما يجعل المرأة مستبعدة من هذا المجال.

. عدم تنوع الوسائل التكنولوجية: حيث يتم أداء الأعمال بوسائل بسيطة ومحدودة التطور، وهذا ما يجعل المجهود العضلي يشكل محور أداء العملية، وهو ما يجعلها عملية معتمدة في جزء كبير منها على عمل الرجل، يضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الوسائل التكنولوجية في التغيير القيمي لدى الأفراد، وفي إحداث تراكمات ثقافية تؤدي إلى إحداث تغيير اجتماعي، ومادامت هذه الوسائل بسيطة في الوسط الريفي فإن التغيير القيمي يكون بطيئا جدا .

. الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع الريفي: "ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي واستاتيكية القيم والعادات المتبعة"⁽¹⁰⁶⁾

106 محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 1996. ص 55

. سيادة نظام الأسرة الممتدة: والتي تتميز بالتماسك الشديد بين أفرادها، والتضامن فيما بينهم بشكل يؤدي إلى غياب فردية الفردية ومصالحه التي تصبح مندمجة مع مصالح الجماعة.

2- مميزات الريف الجزائري:

تعرض الريف الجزائري منذ فترة الاستعمار إلى يومنا هذا لجملة من الأحداث والعمليات، أدت إلى إحداث تغييرات على مواصفاته، كشكل وحجم العائلة، نوع التضامن السائد، مكانة المرأة في العائلة وعلاقتها بالرجل، نوع الأنشطة الاقتصادية السائدة... إلخ. فالقوانين الاستعمارية مثلا الخاصة بنزع الأراضي التي كانت تهدف إلى تفكيك بنية المجتمع القبلي عن طريق القضاء على الأساس الذي تجتمع حوله ألا وهو الأرض، وهو ما أدى إلى تفرق أفراد القبيلة وانتقال التضامن من العشيرة والقبيلة ليقصر فقط على العائلة. أما بعد فترة الاستقلال، وما شهدته من وتيرة تنمية متسارعة أساسها التصنيع، والتي كانت المدينة الجزائرية مسرحا لها، فشهد الريف الجزائري نزوحا لعدد كبير من السكان الراغبين في الالتحاق بالعمل في المصانع، فمنهم من استقر للعمل هناك ومنهم من كان يعمل ويعود للريف، كما نال الريف أيضا نصيبه من سياسات تنمية متتالية سنتطرق لها في الفصل الثاني من هذا البحث، هذه الأخيرة التي أدت إلى جانب سياسة التصنيع إلى إحداث تغييرات كبيرة على الريف.

و لازال الريف عرضة لعوامل أخرى ومن بينها العولمة ومرافقها من تطور وسائل الاتصال والتي أدت إلى تضيق الهوة بين الريف والمدينة، يضاف إلى ذلك أيضا التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة والتي تركت بالتأكيد بصماتها على الريف الجزائري وهو ما سيحاول هذا العمل الكشف عنه من خلال التركيز على عنصر هام، ألا وهو استقلالية المرأة الريفية.

وبشكل عام يتميز الريف الجزائري بالمواصفات التالية:

أ- **سيادة التضامن القرابي:** إذ يعتبر هذا الشكل من التضامن هو المهيمن على الريف الجزائري، إذ يخضع الفرد بشكل كبير إلى العشيرة، حيث لا يحظى باستقلالية في ظل هذا الفضاء الاجتماعي، إذ إن الجميع يعمل من أجل المصلحة العامة، ويتجسد هذا الشكل من التضامن من خلال اشتراك الأفراد في أداء الأعمال بشكل جماعي (التوزيع)، أو اشتراكهم في تعويض خسائر أحدهم نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحرائق، أو تعاونهم مثلا في جمع أموال من أجل زواج أحدهم أو من أجل مشروع ما.

ب- **سيادة العلاقات الشخصية:** نتيجة لصغر مساحة الريف وقلة الكثافة السكانية فيه، والعلاقات القرابية التي تجمع بين أفرادها، تتميز العلاقات فيما بينهم بأنها مباشرة وشخصية أي تتم وجها لوجه بلا واسطة وفي ظل جوّ من الودّ والحميمة.

ت- **يسود الأرياف الجزائرية أنشطة اقتصادية بسيطة:** تتمثل في الزراعة والصناعة الغذائية الصناعات التقليدية، إذ عملت سياسة التنمية الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى تقسيم العمل بين المدينة والريف حيث يختص هذا الأخير بالزراعة بينما تختص المدينة بالصناعة.

ث- **سيادة نظام العائلة الممتدة:** و هي تلك العائلة التي تضم الزوج والزوجة وأبنائهما المتزوجين وأحفادهم، ويشتركون جميعا في مصاريف البيت، وبالرغم من انحسار هذا النموذج من العائلة وتحوله إلى العائلة النووية التي تقتصر فقط على الزوج والزوجة والأبناء، مما يعني أيضا الاستقلال الاقتصادي، وذلك بفضل سياسة التصنيع والنزوح إلى المدن، إلا أن نموذج العائلة الممتدة لا زال يسجل حضوره خصوصا في ظل ارتفاع نسبة البطالة في المدن والأرياف وأزمة السكن.

٧. محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

1. محددات مكانة المرأة في الأسرة الممتدة:

إن العائلة الجزائرية الممتدة مثلت قاعدة حياة المجتمع الجزائري، حيث كان يشكل هذا النموذج ميزة القسم الأكبر من العائلة الجزائرية، و يعتبر الأب الشخصية المركزية النافذة في العائلة و التي كانت تشمل الأطفال البالغين المتزوجين و زوجاتهم و أولادهم الصغار، و أحيانا تضم حتى الأعمام و أبناء الأعمام، الأقارب أو البعيدين، و يعيشون في مسكن واحد، لذلك فإن مكانة المرأة في هذا النوع من الأسرة تتميز بالغموض، حيث لم يكن معترف بها بشكل واضح، فهي لا تحوز على أي سلطة إلا في مرحلة متأخرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة، و فيما يلي أهم المحددات الأساسية لمكانة المرأة:

أ- دور الزواج في تحديد مكانة المرأة: إن المرأة التي تتزوج في تقاليد الأسرة الممتدة هي

الأوفر حظا للحصول على منزلة أفضل في نظر عائلتها و جيرانها، بل تحسد من طرف قريناتها على هذا الوضع، لذلك أضحت المرأة العانس وصمة عار في الأسرة و المجتمع و هي عرضة لمختلف الاتهامات، و يصطلح على تسمية "بايرة" كل فتاة تجاوزت سن معين دون زواج، كما أنه و حتى في الزواج فإن مكانة المرأة تختلف من حيث قيمة مهرها و حسب زوجها و مكانته الاجتماعية...الخ.

ب- دور الإنجاب في تحديد مكانة المرأة: إن قيمة المرأة كزوجة أو كزوجة ابن يكمن في

إنجاب الأولاد و الذكور منهم بالخصوص، فالمرأة و بعد زواجها مباشرة تكون كل اهتمامات العائلة منصبة نحوها، منتظرين اليوم الذي تثبت فيه أنها غير عاقر و الذي تستطيع فيه وضع الطفل الذي سيحافظ على استمرار العائلة و حمل اسمها، لذلك فإن المرأة العاقر يكون غير مرغوب فيها، و لا تتمتع بأية مكانة في الوسط العائلي، حيث غالبا ما يكون مصيرها الطلاق لتعوض بامرأة أخرى قادرة على الإنجاب، كما أن المرأة التي تنجب الإناث فقط تكون أقل شأنا و اهتماما من المرأة التي تلد الذكور، لذلك فإن

عملية إنجاب الذكور تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي من خلالها يتم ضمان مكانة المرأة و ترسيخها في الأسرة(107)

ت- دور التنشئة الاجتماعية في تحديد مكانة المرأة: إذا كانت الأسرة تلعب الدور الحاسم في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، و نظرا لأهمية هذه العملية التي بفضلها يتعلم الفرد كيف يتكيف مع ثقافته و قبل ذلك بإشباع مختلف حاجاته البيولوجية و تدريبه على أنماط السلوك المختلفة التي تساعده على التكيف، فإن الأم تقوم بالدور الفعال و الأساسي في هذه العملية، غير أن أهم ما يميز هذه التنشئة في العائلة الجزائرية أنها في محتواها تمييزية لصالح الذكور على حساب الإناث، و الأكثر من ذلك أن المرأة تجسد هذه الفكرة رغم أنها ضحية هذا النظام التمييزي، فالأنثى منذ ولادتها و هي بدرجة إلى الوراء مقارنة بالذكر، فهي تولد بعيدة عن الفرح و الاحتفال، فولادة الذكر في الأسرة حسب "فرانز فانون" تحظى بمزيد من الحماسة عن ولادة الأنثى لأن الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال و الخليفة على الأرض و العائلة بعد موته، بالإضافة إلى الوصي على الأم و الأخوات(108) ، ليس هذا فحسب بل أن البنت تحظى بتربية مختلفة عن تلك التي يحظى بها أخوها الذكر، و كل شيء يحدث يأتي ليذكرها بتفوق الذكر عليها في مختلف المناسبات التي تقتضيها المراحل الأساسية للحياة، كمناسبات الميلاد، وقص الشعر لأول مرة، و حفل الختان...الخ.

إن اكتشاف الفتاة لهذا التفضيل و لهذه الفروق، إضافة إلى السلطة التي يمارسها عليها أخوها بإيعاز من والديها و الأسرة ككل يجعلها تخضع و تتحلّى بالطاعة و التنفيذ حتى و لو كان الأخ أصغر منها، بالمقابل يدرّب الذكر على أن يكون هو الأمر و الناهي، و أن لا يقبل أي مناقشة في أموره الخاصة من قبل الإناث، و في ظل هذا الوضع كثيرا ما تحلم الفتاة

107 lacoste DUJARDIN CAMILLE, des meres contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb, Alger, ed Bouchène, 1991, P 83.

108 Frantz FANON, op.cit, P 91.

بالزواج معتقدة بأنه هو الحل لمشكلتها و حريتها، و وسيلة لإبراز شخصيتها، إلا أنها في الواقع تصطدم بعد الزواج بأشخاص آخرين يمارسون عليها سلطة أشد من الأولى ألا و هي تلك المتمثلة في سلطة الزوج و الحماية. إن الفتاة في العائلة التقليدية تهيأ منذ ولادتها و بفضل التربية لأن تقوم بوظيفة قانونية و إجتماعية هي الزواج، و الذي لا يمثل في الحقيقة إلا عملية مرور من خضوع إلى آخر، فالشكل يتغير بينما الاستبداد يستمر، فالمرأة بعد زواجها تبقى غريبة عن عائلة زوجها فهي لا تطمع أن ترث من ملك أشخاص هي غريبة عنهم، إلا أنه بإمكانها أن تحظى بأهمية بالغة إذا أنجبت الذكور.

و تلعب المرأة (الأم) دورا هاما في التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة حيث تعتبر بمثابة الحارس للقيم و التقاليد الاجتماعية، و يتمثل دورها في عملية الاستنساخ الثقافي، حيث أن أول ما تقوم به في هذا المجال هو فصل الذكور عن الإناث أين يحظى الذكر بأهمية بالغة مقارنة بالأنثى، إذ أنه و في الوقت الذي تتميز علاقتها مع ابنها الذكر بالاعتزاز و الافتخار، فإن علاقتها بالأنثى تتميز بتوجيه النصائح و الأوامر لتحضيرها لمواجهة الحياة بعد الزواج، معلمة إياها أصول الحشمة و الطاعة و إجادة الأعمال المنزلية منذ سن مبكر، و بذلك فإن المرأة تحمل في ذاتها بذور مكانتها المتدنية، فهي تعيد إنتاج و وضعها الحالي عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها لأبنائها، و منه فإن النظام الأبوي الذي تشكل التنشئة الاجتماعية أحد قواعده الأساسية هو عبارة عن منظومة كاملة تعيد تشكيل دونية المرأة.

كما لا يمكن إهمال دور المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، في تجسيد و تحديد مكانة المرأة و هذا من خلال البرامج التربوية التي تساهم بقسط كبير في نقل الصورة و المكانة الحقيقية للمرأة السائدة في المجتمع، فمكانة المرأة من خلال هذه المؤسسة الاجتماعية لم تكن إلا استكمالاً لتلك المكانة المتدنية الموجودة في الأسرة، حيث نجد أن البرامج المدرسية في تناولها لموضوع المرأة تحصر مجالات نشاطها و تغرس تلك القيم التقليدية التي تؤكد عقدة إمتيازية الذكر، و بذلك فهي تتحمل جزءا من المسؤولية في تدني مكانة المرأة إلى جانب مؤسسة المسجد و ما تعتمد من دروس و خطب دينية تتعلق بالمرأة و تركز فقط على الجانب الخاص بدور المرأة في البيت و وظيفتها في تربية الأطفال، مع إهمال الجانب المتعلق بالمساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات المشتركة داخل و خارج البيت.

2. محددات مكانة المرأة في الأسرة الزوجية:

تتكون الأسرة الزوجية من الزوج و الزوجة و الأبناء غير المتزوجين، و هي ناتجة عن انقسام العائلة الممتدة بفعل عدة عوامل أهمها، السياسة الاستعمارية القائمة على إلغاء الملكية الجماعية، و كذلك حركة النزوح التي عرفتها الأسر الجزائرية من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية.

لقد عرف لمجتمع الجزائري عدة تغيرات خاصة مع ارتفاع نسبة التمدن و اتساع حجم المدن و النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الديموغرافي الذي عرفه في العشرينات الأخيرتان، خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي لأفراده، و خروج المرأة للعمل، أين أصبحت الأسرة النووية تأخذ بالقيم العصرية و لو بصفة غير شاملة، هذه القيم التي من شأنها أن تضمن لها الحرية و الاستقلالية سواء من حيث المسكن أو قضاياها الخاصة، أما من حيث محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية المعاصرة لا سيما الحضرية منها فإنه إضافة إلى استمرار دور بعض المحددات في الأسرة التقليدية رغم تضائل تأثيرها كالزواج، إنجاب الأطفال و الذكور بالخصوص، برزت محددات جديدة تطلبتها طبيعة التغيرات التي عرفها المجتمع من جراء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

أ- **دور التعليم في تحديد مكانة المرأة:** يعتبر العلم أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية، لذلك نجد أن الإسلام أولى اهتماما كبيرا للعلم و التعليم منذ الوهلة الأولى و دعا إلى تعميمه على كل شرائح المجتمع الإنساني دون استثناء و قد لعب التعليم على مر التاريخ البشري دورا حاسما و مهما في ترقية مكانة المرأة على المستوى العالمي و ذلك بمساهمته في إخراجها من عالمها التقليدي الضيق المتمثل في الحياة المنزلية و تمكينها من الانفتاح على أفاق جديدة لمواكبة متطلبات العصر، هذا و يعتبر التعليم من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تساوى فيها المرأة مساواة فعلية مع الرجل و في مختلف التخصصات نظرا للدور الذي يلعبه في حياة المرأة و في هذا المجال أثبتت الدراسات أن تعليم المرأة يساعدها على تنظيم أسرتها و يزيد من فرص حصولها على

العمل المناسب، خاصة إذا كان مرتبطا باحتياجات المجتمع و متماشيا مع عملية التقدم، كما أن التعليم يرفع كذلك من مستوى وعي المرأة بحقوقها و السعي إلى اكتسابها، كما يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة، أي بمعنى يساعد على ما يعرف في الأدبيات الدولية "بتمكين المرأة"، فالمرأة المتعلمة مقارنة بالمرأة الأمية، تتلقى الاهتمام و الاحترام من طرف الرجل، و ذلك لما يطبع سلوكها و علاقاتها و حتى نوع عملها و لباسها من دقة و أناقة، يلقي استحسان و رضى الرجل و أفراد الأسرة، لهذه الأسباب و غيرها يعتبر تعليم المرأة ضرورة لا بد منها من أجل تحقيق التقدم و الرقي الاجتماعي، و في هذا الإطار تكاد تجمع أغلب المقالات و الاجتماعات و الندوات التي تعالج موضوع المرأة على أن أمية المرأة العربية هي أهم عوائق مشاركتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة في مختلف الأقطار العربية.

ب- دور العمل في تحديد مكانة المرأة: إن تحقيق الذات و إثبات الوجود و شعور الفرد بتقدير و احترام الآخرين له هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت و التقاضي فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح و اكتساب المكانة، و قد تبين من دراسة قام بها "ياروو" YARROW أن 48% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع و إرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين، كما أن العمل يعطيهن الفرصة لتحقيق ذواتهن، و أن التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع (109)

فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها و مركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة

أحيانا للزوجة أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى، وهذا ما تؤكدته دراسة أقيمت بمدينة عمان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها (سلطة الزوج)، و في نفس الإطار توصل الباحث الجزائري " فاروق بن عطية" في دراسته حول "عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطور مكانة المرأة و بالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على دخل خاص يجعلها تملك و تكتسب وعيا بذاتها⁽¹¹⁰⁾

ت- دور العامل الديمغرافي في تحديد مكانة المرأة: إن انقسام الأسرة الممتدة و بروز نمط الأسرة الزوجية المتمركزة في المناطق الحضرية أثر على سلطة الرجل على المرأة داخل الأسرة، و هذا ما تؤكدته الباحثة "بن خليل" بقولها: "إن الأسرة الجزائرية الحضرية ذات النمط النووي (المقلص) قد أكسبت أفرادها نوعا من التحررية و الاستقلالية الذاتية و ذلك نتيجة تناقص حجمها من حيث عدد الأفراد فيها (الأقارب) و كل هذا أدى إلى تناقص اتجاه سلطة الأب داخل الأسرة⁽¹¹¹⁾، فالمرأة باستقلالها السكني عن الأسرة الممتدة تصبح أكثر حرية في مختلف تصرفاتها داخل الأسرة و في علاقتها بزوجها و أبنائها، حيث يصبح هناك حوارا مباشرا بين أفراد الأسرة و تشاور دائم في مختلف القضايا التي تهم الأسرة، و هذا لأن الرقابة الجماعية لأفراد القرابة هي التي تشجع و تجسد سلطة الزوج و هي التي تعتبر معيارا لإثبات وجوده أمام قرابته و أفراد عائلته و بالتالي تحد من حرية المرأة و من سيادة القيم الديمقراطية في الوسط الأسري.

110 Farouk BENATIA, le travail féminin en Algérie, Alger, SNED, PP 41-50

111 Rachida BENKHELIL, Réflexion sur les structures familiales, Définition et reproduction sociodémographique, Alger, OPU, 1982, P48

المبحث الثاني: المرأة و السياسات التنموية

إن مفتاح التقدم، كما هو مؤكد في المجتمعات المتقدمة، يقع في يد المرأة، فالمرأة تمثل نصف المجتمع، و تلعب عدة أدوار فيه، لهذا أصبح من بين المواضيع التي تحتل مكانة عالية في العالم، هو موضوع المرأة و أهمية إدماجها في عمليات التنمية، وكما جاء في العقد العالمي الأول للمرأة و الذي بدأ في المكسيك عام 1975، و انتهى بمؤتمر نيروبي عام 1985، و كان شعاره "المساواة و التنمية و السلم".

أصبحت التنمية و بخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، هدفا تسعى إليه معظم المجتمعات، باعتبارها وسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول و الرفع للرفاهية للشعوب.

فمن خلال جهود التنمية و بانتهاج أساليبها المختلفة و بالركون إلى وسائلها المتعددة، يمكن أن تأمل المجتمعات في أن تعبر فجوة التخلف و تتخطاها في محاولة للحاق بركب التقدم الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر الذي يزخر فيه عالمنا اليوم بعوامل تقدم مبهرة ارتكزت على قواعد العلم و فاقت كل وصف وخيال، فيما وصلت إليه من نتائج خاصة في البلدان المتقدمة، فإن عالمنا يموج بمشكلات واجهت المجتمعات و خاصة الدول النامية، فهددت كيانها و وجودها وأعاقت تقدمها و عجلة التنمية بها.

و من هذا المنطلق، حضي موضوع التنمية في الدول المتقدمة و النامية -على حد سواء- باهتمام بالغ، سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، أو من قبل الأجهزة و المؤسسات المعنية بها، أو بواسطة المسؤولين و المخططين في هذا المجال لما له من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والثقافية.⁽¹¹²⁾

112 M. Shafik. Social Development: definition, obstacles, and components Manchester, university of Manchester, 1991, p1.

أما الجزائر و منذ الاستقلال باشرت في تطبيق برامج تنموية متعددة، خاصة في المجال الريفي أي موضوع بحثنا، و سنحاول ذكر بعض المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. و هذا بعد التطرق إلى الاتجاهات النظرية للتنمية في الإطار التاريخي و السوسيولوجي لها، و كذا التطرق إلى التنمية الريفية بالجزائر لنصل إلى نموذج بحثنا هذا و هو القرض المصغر، من خلال العناصر التالية:

- I. السياسات الفلاحية و الريفية المتتالية في الجزائر
- II. التنمية بالريف الجزائري
- III. البرامج التنموية مشجعة لترقية المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة
- IV. تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية عبر التمويل الأصغر في الوطن العربي.

1. السياسات الفلاحية و الريفية المتتالية :

من خلال هذا العنصر حاولنا أن نتطرق إلى السياسات التنموية التي مرت عليها الجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2000، و ذلك من خلال مراحل زمنية كل مرحلة تعبر عن برنامج تنموي:

1. المرحلة الأولى أولوية الجانب الاجتماعي (1962 – 1970) :

لقد ركزت الظروف و مستويات إنتاج القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة بحيث أن متوسط معدل نمو مؤشر الإنتاج الفلاحي كان 0.06%. ففي حين استعادت الجزائر ملكية القطاع الفلاحي و أقامت نظام التسيير الذاتي على ما يعادل 2.8 مليون هكتار من بين أغنى و أخصب الأراضي الصالحة للزراعة، كانت القيمة المضافة الفلاحية للهكتار الواحد تتناقص ب 4.7 % سنويا و ب 3.5 % حسب الأصول الفلاحية، إن هذا الاتجاه نحو الركود السالب و بتدهور جهاز الإنتاج الفلاحي (قدم البساتين، عدم تجديد تجهيزات الري الفلاحي و تجهيزات كل قطعة أرض على حدة، وعدم كفاية صيانة العتاد الفلاحي ...) غير أن الصادرات الفلاحية و الغذائية كانت و ما تزال عالية حيث أنها تمس أكثر من ثلاث (1/3) منتجات القطاع.

2. الثورة الزراعية أو محاولة تحويل العالم الريفي (1971 – 1980):

في هذه المرحلة التي تميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي ب 0.88 % اتخذت عدة إجراءات، ومنها خصوصا الثورة الزراعية في 1971، والتي استهدفت تحويل العالم الفلاحية والريفي و إدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، بالارتباط مع جهود التصنيع القائم في البلد. وبموازاة ذلك تم القيام بمحاولات لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي و لكن دون أثر يذكر، مثل إجراءات 1975 الرامية على تأمين استقلالية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا والتي لم تطبق.

3. أولى إجراءات التحرير و تحسين نتائج القطاع (1981-1990) :

خلال عشرية الثمانينيات، انطلقت إجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية مع تحرير تسويق الفواكه والخضر و شرع في تنفيذ عملية تحويل كان يجب أن تفضي على تحرير تدريجي للقطاع، ففي خضم الإصلاحات الاقتصادية في عام 1987 مع إعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا و النظام التعاوني، لوحظت زيادة سنوية متوسطة لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغت 2.23 %.

4. إجراءات التعديل الهيكلي (1990 - 2000):

من 1987 (انطلقت الإصلاحات) و حتى صيف 2000 (بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية). نفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري و المركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988، و خاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، تم الشروع في إصلاحات مهمة مثل: إزالة القيود الجمركية على استيراد المواد و الخدمات و تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة و تحرير الأسعار و تخفيض الإعانات و تخفيض قيمة الدينار، و الانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا، وقد سمع برنامج التعديل الهيكلي (1995 - 1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة، بمتابعة و تعميق الجهود الجارية، و قد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4 %
- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى 3.3 % للفلاحة مقابل 1 % للصناعة و 2.3 % للخدمات.
- محاولات إنهاء تشنيت الهياكل، و تبعث الوسائل و الجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

II. التنمية الريفية المستدامة :

لقد ظهرت التنمية الريفية و إعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية، و لقد قامت سياسة التجديد الريفي بجعل هذه الأخيرة أهدافا ذات أولوية مع اقتراح إجراءات أنسب، تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية القائمة في الموارد الطبيعية المحدودة و الهشة من جهة، والضغط الاجتماعي من جهة أخرى. لذا أنا أرى أنه من الواجب ذكر أهداف التنمية و متطلباتها و كذا تحديد وضعية الوسط الريفي بالجزائر.

1. أهداف التنمية الريفية و متطلباتها:

انطلاقا من تشخيص دقيق و شامل للحالة السائدة على مستوى كل الأوساط الريفية تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تتمحور حول:

- تحسين الشغل، الدخل و ظروف معيشة سكان الريف.
- تطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية (النشاطات الزراعية، الغابية، الحرفية السياحية، الخدمات...).
- مكافحة الفوارق الإقليمية في منظور تهيئة و تدعيم التماسك الاجتماعي.
- تنمية نشاط (حيوية)، جاذبية و تنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح الاقتصاد الوطني.
- حماية البيئة وتقويم التراث الريفي.

أما بالنسبة لمتطلبات التنمية المستدامة فهي كالآتي:

- إعادة شغل الفضاءات المهجورة.
- تثبيت السكان.
- إعادة بعث الحياة في فضاءات ريفية تعاني عوائق متعددة.
- تنفيذ تنمية منسجمة تخفف من أشكال التفاوت الإقليمي.

2. وضعية الوسط الريفي :

يمكن تشخيص وضعية الوسط الريفي من خلال أربع معايير :

أ- المعاينة الأولى:

يتزايد عدد سكان الريف في المطلق، و تبرز مناطق دفع مقابل الوسط الريفي، إن ثقل سكان الريف في تزايد مع نهاية 2005، إذا ما قورن بسنة 1998، و ذلك حتى و لو كانت النسبة في انخفاض طفيف أي 13.5 مليون في نهاية 2005 أي 40 % مقابل 12.2 مليون في 1998 أي 42 %⁽¹¹³⁾. و يمكن ملاحظة التوجه نحو التعمير في الوسط الريفي في صورة التجمعات و أقطاب النشاطات الريفية إلى جانب التزايد السكاني. كما تم تسجيل 979 بلدية من بين 1541 هي ريفية بكليتها.

ب- المعاينة الثانية:

إن مؤشر التنمية الريفية المستدامة في تزايد⁽¹¹⁴⁾، و قد ارتفع المؤشر الوطني المتوسط للتنمية الريفية المستدامة بشكل جوهري حيث انتقل من 0.31 في 1998 إلى 0.50 في 2005، و إن النمو التنموي المطلق في كل القطاعات هو واقع لا غبار عليه.⁽¹¹⁵⁾

ت- المعاينة الثالثة:

إن التشغيل في الوسط الريفي رغم نموه، يبقى في حاجة إلى الدعم القوي، و إن طبيعة الشغل في الوسط الريفي و هياكله، تعطي فكرة عن هشاشة التشغيل و تحد من تطلعات السكان ذي الأغلبية الشبانية.

إن مؤشر التنمية الريفية المستدامة، و خاصة مؤشرات المتعددة العناصر مثل المؤشر البشري، الاجتماعي، مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي، تسمح كلها بقياس ظروف الحياة والتربية

113 le ministère délégué chargé du développement rural, Le renouveau rural, imprimerie officielle " les vergers" Bir Mourad Raïs, Alger, Août 2006.

114 حسب مقابلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية ، 17 سبتمبر 2006.

115 نفس المرجع.

والصحة والسكن وشبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب و شبكة صرف المياه والتطهير. حيث تطلعا هذه المؤشرات أيضا على ثقل تنمية الاقتصاد الريفي (في الفلاحة وخارجها).

و يحتاج التحول في عالم الريف إلى ملازمة مخطط مالي لكي تجد النشاطات و المشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها، و في هذا الإطار، فإن مسألة تمويل النشاطات في الوسط الريفي تكتسي أهمية كبرى لما لها من تأثير مشروط على إنجاز أعمال و مشاريع التنمية التي تريد أن تبادر بها الأسر الريفية لضمان تنمية ذاتية. إن رد الفعل الإيجابي للفلاحين فيما يتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضبط والإنتاج الزراعي يرسم بكل وضوح الرابط القوي ما بين سياسة دعم الدولة لنشاط اقتصادي مهيم.

و من جهة أخرى، فإن دعم الدولة للفلاحة من خلال هذا الصندوق ظهر كنفوذ قوي لسياسة بعث الاستثمار المنتج و سيرورة تحديث المستثمرات الفلاحية. و زيادة على الصندوق الوطني للضبط و الإنتاج الزراعي، فإن إنشاء صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بموجب قانون المالية لسنة 2003، سيوسع أكثر إمكانيات تمويل برامج التنمية الريفية لكونه يمول قسما جوهريا من تكفل مشاريع التنمية الريفية. إن إنشاء هذين الصندوقين يبينان تقدما فعليا في اعتبار تمويل التنمية الفلاحية الريفية كلا لا يتجزأ.

ث- المعاينة الرابعة:

إن الاختلالات في التنمية الشاملة، و كذا ما بين البعد الاقتصادي و الاجتماعي ما زالت قائمة. حيث يظهر بشكل واضح في هذه الأخيرة (فمعدل المؤشر البشري و الاجتماعي هو 0.60 في حين معدل الاقتصاد الريفي هو 0.34) (116)

3. رهانات و تحديات العالم الريفي:

من بين رهانات و تحديات التنمية في العالم الريفي نجد :

- التنمية الموازية و المنسجمة للمناطق الريفية.
- الازدهار الفردي و الجماعي للسكان الريفيين، بما فيها أهمية إشراك العنصر النسوي الريفي.
- الحركية الاقتصادية للمناطق الريفية.
- تطور حيوية الأقاليم و بعث تنافسيتها.

III. البرامج التنموية تشجع ترقية المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة:

لقد كانت المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة محل نقاش عدد كبير من المؤتمرات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين و من أهم هذه المؤتمرات نذكر على سبيل المثال المؤتمر الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، من بين أهم هذه المؤتمرات نذكر على سبيل المثال المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول النساء في بينينق بالصين سنة 1995.

من جهة أخرى، و من بين أهم الأهداف التي سطرته منظمة الوحدة الإفريقية وضع برامج تسمح للمرأة الإفريقية بالمشاركة في المشاريع التنموية.

و قد تم إصدار بيان رسمي حول المساواة بين الرجل و المرأة خلال انعقاد الدورة العادية الثالثة لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس بيبا في جويلية 2004، بحضور رؤساء الدول و رؤساء الحكومات، و خلال هذه الدورة تم تسليط الضوء على ضرورة ترقية مبدأ التكافؤ بين الجنسين، و توسع نطاقه الذي صادقت عليه اللجنة الإفريقية إلى جميع أجهزة الوحدة الإفريقية، بما فيها برنامج "NEPAD"، و اللجان الجهوية الاقتصادية و على المستوى الوطني و المحلي

و علاوة على ذلك، التزم رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية بالمصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب و الخاصة بحقوق المرأة في إفريقيا إلى غاية 2004، و الموافقة على إنشاء صندوق خاص لفائدة المرأة وإعداد تقرير سنوي يضم التطورات المنجزة في هذا المجال

و نجد أيضا من بين الأهداف التي سطرتهها جامعة الدول العربية، ترقية دور المرأة و تجسيد حقوقها و المشاركة الفعلية للتنمية و حضورها في الميدان السياسي و الاجتماعي و الثقافي.

ومع بداية الألفية الثالثة، أصبحت مسألة المساواة بين الجنسين و ترقية المرأة إحدى أولويات الساعة، و في بيان الألفية أصبحت هذه المسألة الأولوية الأولى، حيث يعتبر تحسين وضعية المرأة جزء لا يتجزأ من مسار التنمية البشرية.

1. القرض المصغر نموذج من المشاريع التنموية:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا لاحظنا أن الدول تحاول الوصول إلى تنمية شاملة من خلال انتهاج برامج تنموية مختلفة و بالرغم من تنوعها إلا أن الغاية واحدة و هي التنمية، أما فيما يخص موضوع بحثي المتعلق بالمرأة الريفية و مشاركتها في التنمية، فرأيت أن القروض المصغرة هو أحسن نموذج لأنه يوجه بالدرجة الأولى إلى النساء و حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإن حوالي 65 بالمائة من مجموع المستفيدين من القروض الممنوحة في إطار جهاز هذه الوكالة هن نساء⁽¹¹⁷⁾.

أ- القرض المصغر تاريخيا:

في الماضي وعبر أنحاء العالم كان القرض الصغير الممنوح للشرائح السكانية المتسمة بهشاشة وضعيتها الاقتصادية مرتبطا غابا بنسبة فائدة عالية ورغم هذه النسبة العالية من الفوائد

117 -أنظر الملاحق،الصفحة الأولى الجدول رقم 03

المطلوبة وكذا تسديد القرض على شكل سلع أثناء جني المحصول. نجح الدائنون واغتتوا من ذلك. لقد كانوا بحكم مجاورتهم على دراية تامة حاجيات الشرائح السكانية التي يعيشون معها.

نتيجة للاعتراض الحاصل ترك هؤلاء المدينون شيئاً فشيئاً مكانهم أشخاص طبيعيين ومعنويين أكثر مساعدة ورحمة تجاه المقترضين الصغار.

هكذا وفي القرن الخامس عشر قامت الكنائس والكهنة في إيطاليا وفي فرنسا بتنظيم الادخار القرض الصغير على المستوى المحلي.

أما في القرن التاسع عشر تمّ استحداث صناديق (رايفزن) في ألمانيا وكذا صناديق (دي جاردن) في كندا وبعض المنظمات غير الحكومية والمصاريف التجارية كانت سبابة لممارسة تمويل المشاريع الصغيرة مثل (بري يونت ديسا) في أنسلاونيسيا ومصرف كارمين في بنفلاديش، (وك-ريب) بكينيا (وبروديم/بانكوسول) (بيوليفيا و آخرون)⁽¹¹⁸⁾.

و انطلاقاً من سنة 1970 قامت دول الجنوب على غرار دولة بنغلادش بتطوير نظام القروض الصغيرة من أجل مكافحة النظام المرتبط بطلب نسبة فوائد مرتفعة، والذي كان سائداً في هذه الدول لتخليص شديدي الفقر من البؤس، وقد تركز القرض المصغر بفضل مبادرة(بنك قرامين) للأستاذ محمد يونس ببنغلادش المذكور أعلاه.

و انطلاقاً من سنة 1980 تم تعميم القرض المصغر، ومن بعده التمويل المصغر عبر أرجاء العالم، ونتيجة خصوصيته التقنية والاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا المنتج المالي والمتمثل في القرض المصغر موجة نحو الشرائح المهمشة، أي الشرائح التي ترفضها البنوك، أو الشرائح غير المؤهلة حسب النظام البنكي الكلاسيكي.

118 - الأمم المتحدة، أفضل الممارسات في مجال الإئتمانات الصغيرة للنساء والشباب الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، من 13 إلى 16 مارس 2001. طنجة المغرب

في عام 1998 أعلنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على أن تكون سنة 2005 سنة دولية للقرض المصغر بهدف الإشادة بمساهمة هذا الأخير في تخفيف حدة الفقر⁽¹¹⁹⁾، حيث ألقت النظر إلى أن الأشخاص الذين يعانون من الفقر سواء في المناطق الريفية أو الحضرية بحاجة للقرض المصغر لتكون لديهم قدرة أكبر للرفع من مداخيلهم، وإنجاز مكتسبات لأنفسهم والحد من تبعيتهم للفقر.

في نهاية 2006 قررت لجنة نوبل النرويجية منح جائزة نوبل للسلام للأستاذ محمد يونس مؤسس (بنك جرامين) لطريقته في مساعدة المحتاجين وقد بررت هذه اللجنة قرارها بالتصريح التالي: "إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بدون أن يجد جزء هام من السكان الوسائل اللازمة للخروج من عتبة الفقر".

و حسب خبيرة من الوكالة الفرنسية للتنمية "إن النمو هو الوحيد الذي بإمكانه إحلال الاستقرار والسلم في البلدان وأن التمويل المصغر (ادخار، قرض إلخ...) يلعب دورا إدماجيا وهاما"⁽¹²⁰⁾.

ب- تجربة الخدمات المصرفية لأفقر الفقراء فيتنام:

طبقا لمسح أجراه البنك الدولي لعام 1999، انخفضت نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر في فيتنام، لكن لا يزال الفقر المفرط يسود بعض السكان⁽¹²¹⁾، وبموجب برامج مختلفة، تم تخصيص ائتمان كبير للتنمية الريفية، وكان بنك فيتمان للتنمية الزراعية والريفية (أجر بينك) هو القناة الرئيسية لهذا التدفق، غير أن الافتقار إلى طرق المواصلات والتكلفة العالية للمعاملات حالت بينه وبين خدمة الفئات الأكثر فقرا من السكان.

119 رسالة الوكالة : الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر، عدد-2-2007 ص -01.

120 رسالة الوكالة، مرجع سابق، ص - 01.

121 أنظر: ج- نجوين تين هانج، بنك يسير على عجلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 2، جويلية 2004.

ففي 1998، استعمل اجر بينك برنامجا مصرفيا متنقلا على غرار نموذج برامج مماثلة جرى تنفيذها في بنغلاديش وماليزيا، وقام بشراء 159 عربة مجهزة للسير على الطرق الترابية والممرات التي تخترق التلال، تتيح لموظفي البنك بتقديم القروض بالوصول إلى المناطق النائية، والبدء في استقبال طلبات الحصول على قروض، وصرف النقود، وتحصيل المبالغ المسددة، وتعبئة ودائع الادخار، واتبعت الزيارات جدولاً زمنياً محدداً يعلن عنه مسبقاً، ونظمت الزيارات بحيث تتوافق مع انعقاد الأسواق الأسبوعية في القرى، مما يعفي المقرضين من إضاعة الوقت في السفر ومن تكاليف الانتقال.

و بمجرد بدء البرامج اتضح أنه توجد أكثر من عقبة، غير صعوبة الحصول على الائتمان تحول بين أفقر الفقراء وبين الاستفادة مما يقدمه من خدمات، فقد خلقت عزلتهم شعور لديهم بالعجز والخوف، وفي المناطق المرتفعة التي تعيش فيها الجماعات العرقية، فإنه كلما كانت الجبال أكثر ارتفاعاً وعاش الناس في عزلة أطول، زاد اعتقادهم بأنهم لا يستطيعون الحصول على الائتمان وكان الارتياح قضية أخرى، فماذا يحدث إذا قدم المقرض قرضاً، ثم تأخر المقرض في السداد.

فالفقراء جداً يفتقرون إلى الثقة بالنفس، واحترام الذات فعلى سبيل المثال قد يعجب الفقراء الأميون في كيفية كتابة الطلبات والتوقيع على الإيصالات ويشعر آخرون بأنهم لا يستطيعون عمل أي شيء لكسب دخل إضافي لسداد قرض، وكان كثيرون يخشون المخاطرة بممارسة أنشطة أخرى غير الزراعة ورعي الماشية.

ت- أسرار نجاح بنك أجر بينك:

لقد استطاع مصرف أجر بينك من الوصول إلى فقراء الريف، وتقديم لهم خدمات مالية بسيطة تساعدهم على تخطي العجز الذي يعانون منه، وذلك بتطبيق طرق وتقنيات بسيطة والتي تتمثل في:

- تقديم قروض ملائمة:

و يتم ذلك بتوفير القروض التي تلائم وتلبي احتياجات الفقراء (تمويل إنتاج المحصول، تخزينه، تسويقه).

فأجر بينك يقوم بتنويع حوافظ قروضه، ويدرس طائفة من المنتجات قليلة التكلفة التي يسهل فهمها واستخدامها ويمكن صرفها حين تمس الحاجة إليها، كما عرقل حصول الفقراء على الائتمان، الافتقار إلى الضمانات، ولكن أجر بينك تخلى عن الضمانات على القروض التي تصل إلى 645 دولار، وارتفع هذا الحد بعد ذلك إلى 1290 دولار.

- الربط بين الإقراض والادخار:

ركز أجر بينك جهوده في البداية على الإقراض في الريف، ولكن فيما بعد بدأ بتعبئة المدخرات الصغيرة، وذلك بفتح حسابات الادخار للمقترضين، وقرر أنه لكي يشعر الفقراء بالارتياح إزاء البرنامج، ينبغي أن يكون الادخار اختياريًا، وبدلاً من ذلك وفرت البنوك المتنقلة حوافز للناس لفتح حسابات للادخار، وهي تضمن سلامة الودائع، وتقدم أسعار فائدة مغرية بمختلف أجال استحقاق الديون ولم يكن إقناع الناس بفتح حسابات للادخار بالمهمة السهلة، ولكن بعد سنة واحدة، بدأ كل بنك متنقل في إضافة أكثر من 200 حساب جديد كل شهر، وأفاد التحول من الأصول العاطلة إلى الأصول المدرة للربح المدخرين نتيجة لزيادة الدخل والأمان.

- ربط الائتمان وبناء الأصول البشرية:

حين يتم الربط بين الائتمان والتدريب يصبح المقترضون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على الأرجح على سداد قروضهم، ويستطيع المقترضون والمنظمات غير الحكومية العمل مع الهيئات المحلية لتوفير المعلومات بشأن السوق والفرص المربحة وشرح مخاطر السوق وكيف يمكن التصدي لها، وتوجد دلائل على أن الفقراء استجابوا على نحو موات لهذه المبادرات.

- الإقراض المستند إلى الجماعة:

يقدم أجر بينك قروضا للأفراد مباشرة ومن خلال الجماعات القائمة على أساس القرى، جماعات المسؤولية المشتركة (الأعضاء المسئولون عن بعضهم البعض)، وهذا عمل على توفير معلومات دقيقة حول المقترضين وعمل على تقليل مخاطر عدم السداد بالإضافة إلى ذلك فإن ضغط النظراء اللصيق بالجماعات يضمن أن يسدد الأعضاء ما عليهم من ديون، بحيث لم يكن أجر بينك يطلب من الأفراد الانضمام وإنما يقدم حوافز لمن يفعلون ذلك، مثل إجراءات الإقراض البسيطة، والقروض الأطول أجلا (3 سنوات)، وسداد المدفوعات بالتقسيط، وخدمات أخرى كما يكتسب الأفراد من خلال الجماعات الشعور بالحماية الجماعية والتمكن من أسباب القوة

- فرض أسعار فائدة معقولة:

قدم أجر بينك في الماضي لفقراء المناطق النائية أسعار إقراض تقل عن 30% عن أسعار السوق غير أن هذا الدعم أثر على قدرة البنك على البقاء، حيث اعتبره المقترضون نوعا من الإحسان، وهذا ما جعلهم لا يبذلون جهدا كبيرا للسداد. ووفقا لبرنامج الصرافة المتنقلة اتخذ أجر بينك خطوة مثيرة، وبدأ في تحميل سعر يمكن أن يسترد التكاليف، وكان

لا بد أن يشمل سعر الاسترداد علاوة لتغطية تكلفة تسيير العربات وإدارة حسابات صغيرة والمستوى المرتفع للمخاطر في المناطق الريفية، حيث بلغ سعر الفائدة للمقترضين في الريف 12% سنويا مقابل 7.4% للمقترضين في الحضر.

و أبقى أجربينك على هذه العلاوة منخفضة على قدر الإمكان لجعل سعر الإقراض مقبولا لدى المقترضين وبدلا من خفض الفائدة، خفض تكاليف المعاملات، وقلل لأدنى حد تكاليف التشغيل من خلال استخدام العربات لأغراض عديدة (لنقل الأموال بين الفروع، واستتفار وتحصيل المدخرات من مشروعات الأعمال الصغيرة وهي في طريقها قادمة من الأسواق) ومن خلال تكريس ساعات طويلة لكل زيارة بغية خدمة عملاء أكثر. كما أبقى على العلاوة منخفضة من خلال مساعدة المقترضين على تفهم مخاطر السوق، مثل تقلب أسعار البن، وضرورة تجنب أنشطة المضاربة، كما عمل على منح فرص كبيرة ومتكررة للفقراء للحصول على قروض مقابل أقساط صغيرة للسداد، ومستندات بسيطة، بحيث لم يكن يطلب من المقترضين الذين يكررون الاقتراض تقديم طلبات للحصول على قروض، وإنما يستطيعون التوقيع على إيصال القروض، أما إذا كانوا أميين، فيوقعون ببصمة الإبهام، ولقد أدت هذه الإجراءات إلى نتائج جيدة بالنسبة للفقراء وللاقتصاد وللبنك نفسه.

- آثار الصيرفة المتنقلة:

بعد مضي خمسة أعوام بالكاد على هذه العملية، أثبت برنامج الصيرفة المتنقلة أنه يقدم خدمات مالية إلى 315 ألف أسرة فقيرة وهو ما يمثل نحو 6% من عملاء اجر بينك، وتشير البيانات الأولية إلى أن كل مصرف متنقل قدم في المتوسط 1921 قرضا وقام بتحصيل 1387 من المدفوعات المسددة، وقام بنقل النقود 75 مرة إلى 16 موقعا محليا وشهريا، ويوحى معدل السداد الممتاز إلى أن الفقراء يمثلون مخاطر جيدة للانتماء كما كان البرنامج

يحتد 1983 من حسابات الادخار الصغيرة كل شهر، مما يدل على أن الفقراء يمكن أن يكونوا مدخرين جيدين⁽¹⁾

و رغم أن "أجربينك" لم يحقق حتى الآن ربحا من مجمل عملياته إلا أن برنامجه المصرفي المنتقل كان أكثر نجاحا، وقد سجلت كل مركبة ربحا متواضعا بلغ في المتوسط نحو 1000 دولار شهريا، بعد خصم تكلفة الاعتمادات المالية والبنزين، والاستهلاك وأجور الموظفين، كما أن هذا البرنامج ساعد كثيرا تمويل المشاريع الريفية، بحيث زاد من فرص فقراء الريف في الحصول على الخدمات المالية، والتي تتمثل في القروض الصغيرة التي يبلغ متوسطها 452 دولار، والتي ساعدت المقترضين على تنويع أنشطتهم، واستطاع 99% منهم من زيادة دخلهم بفضل هذه القروض.

IV. تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية عبر التمويل الأصغر في الوطن العربي:

يعبر التمويل الأصغر عن تلك الخدمات المالية والغير مالية التي تقدم للفقراء من منظمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و هو منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم و استرداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة. و ذلك باعتباره مجموعة من الخدمات المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول عليها من المصادر والمؤسسات المالية التقليدية. و بالتالي يمكن للتمويل الأصغر أن يكون من الأدوات الفاعلة في التقليل من حدة الفقر والبطالة والتخلف، لأنه يعني أيضا بتوفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع و الادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين (بصورة خاصة النساء) على تنظيم المشروعات خاصة تلك المدرة للدخل.

ومن الثابت أن الفقر والتخلف يعتبران عاملان متلازمان ومترابطان، ويؤثران بصورة مباشرة في حياة غالبية سكان العالم خاصة النساء، فهناك أكثر من 1.3 مليار نسمة من الفقراء المدقعين، وبشكل فقراء الريف السواد الأعظم من الفقراء في البلدان النامية، يؤثر الفقر الريفي على حياة ما يزيد على خُمس سكان العالم. فأكثر من نصف مليار نسمة يعانون من سوء

التغذية، ونحو مليار نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي، وما يزيد عن 1.2 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية، وحتى في الدول الصناعية يعيش حوالي 100 مليون نسمة دون خط الفقر وتعاني أعداد كبيرة من فقدان المأوى وفرص العمل. و يعيش الملايين من الفقراء العرب دون خط الفقر، وتصنف الدول العربية إلى ثلاث مستويات طبقاً لكثافة الفقر الريفي المستوى الأول: يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن 33.3% وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس. المستوى الثاني: يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين 33.3% - 66.6% وهي: الجزائر ومصر والمغرب. المستوى الثالث: يضم مجموعة الدول التي يزيد بها نسبة فقراء الريف / مجموع الفقراء عن 66.6% وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.

ولذلك فإنه من المفيد أن تركز برامج التمويل الأصغر على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات غير المالية بالإضافة إلى الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط، مع التركيز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل، خاصة النساء والشباب. وهنا تبرز ضرورة التعرف على واقع التمويل الأصغر وتفعيل سبل حماية زبائن التمويل الأصغر، لأن أغلب الفقراء العرب، هم من ذوو الحيازات الصغيرة، والمعدمون من غير الحائزين، والعمال الزراعيين المؤقتين، ويتفشى الفقر في صفوف المتسربين من المدارس والأميين والعاطلين عن العمل، مع ارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي تعولها النساء. وبالرغم من أن يقل الفقر يقل في المناطق الزراعية المروية، إلا أنه يزداد في المناطق النائية والحدية والمتدهورة بيئياً، ويصل أعلى مستوياته في المناطق الأكثر بعداً عن العواصم والمدن العربية الكبرى، كما يتزايد التركيز الجغرافي للفقر بفعل المزيد من مظاهر التمييز أو الاستبعاد.

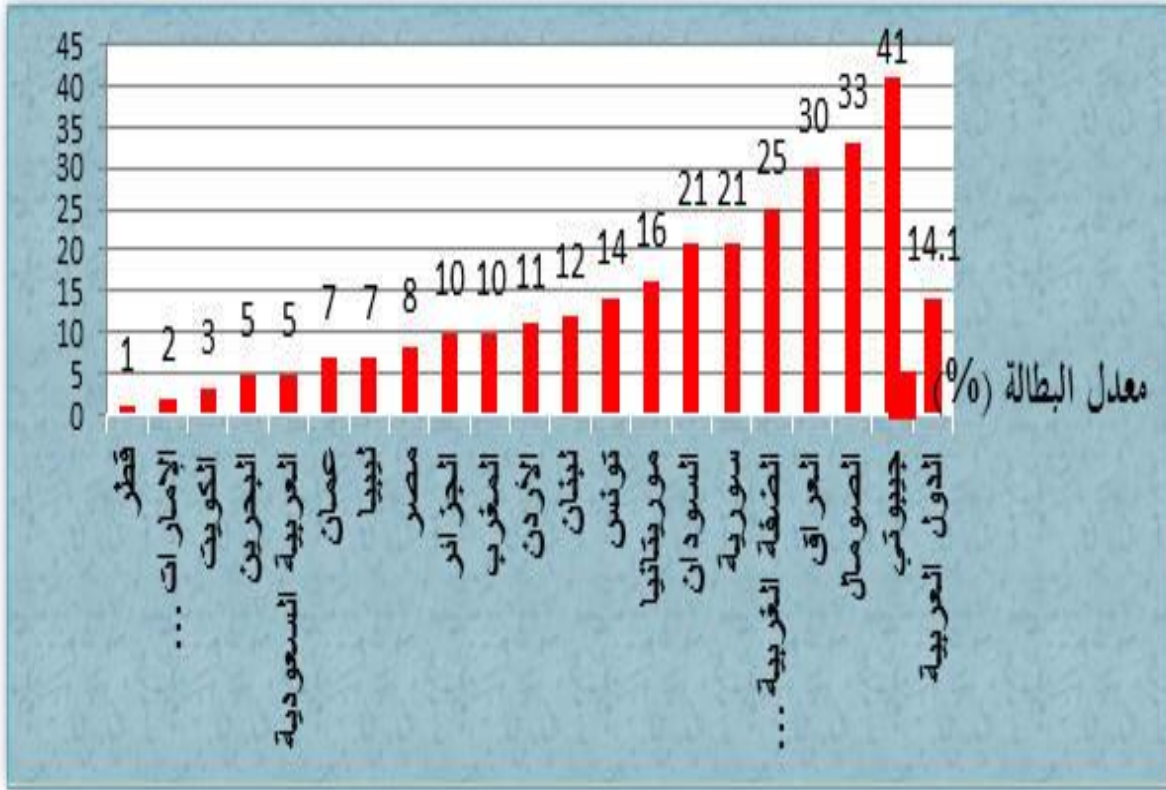
1. التمويل الأصغر يكسر حلقة الفقر والتخلف:

برامج التمويل الأصغر تسعى لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (ليس خدمات الإقراض فقط) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل. أي إمكانية قيام دور حيوي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء

الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلي المردودية و الكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية. ومن هنا يمثل التمويل الأصغر أداة مهمة في ظل السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية الراشدة للتخفيف من حدة الفقر والتخلف، حيث تعتبر مشكلة التخلف، إحدى العقبات الأساسية المعيقة لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. هذه الإعاقة تولد الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحرمان أيضا من الموارد الاقتصادية؛ و التوزيع غير العادل للإنتاج، وبطالة عالية لليد العاملة الريفية، وكل ذلك يعد معوقا لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع ككل.

وبما أن التنمية الريفية تعد من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، فمن المهم جدا أن تكون هذه التجمعات جزءاً متكاملأ في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن). وهذا التكامل يجعل التنمية المستدامة وسيلة فاعلة للقضاء علي الفقر و التخلف معا و عبرها يمكن للتمويل الأصغر التخفيف من حدة البطالة. ذلك لأن هدف التنمية و وسيلتها هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية و الإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه، خاصة النساء، مهنيأ وصحياً وحضارياً، لمواجهة خطر البطالة المتفاقم و المتزايد في الوطن العربي، و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 02: معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2010⁽¹²²⁾



وتتضح أهمية التمويل الأصغر و دوره في التنمية من خلال التخفيف من البطالة، كلما نظرنا إلى الواقع الأليم المتمثل في تفشي البطالة و تزايدها، فعلى حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطل في 2009 بما يمثل حوالي 7% من عدد العاطلين في العالم. كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب 15-25 سنة 30% في عام 2006، و ان الدول العربية ستحتاج بحلول 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل، ومع ذلك تحتفظ الدول العربية بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%، حيث بلغ في سنة 2008 عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 17 مليون. و فيما يخص توزيع معدلات البطالة بين الدول العربية، نجدها تتضمن ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى تضم الدول التي لها معدلات بطالة تفوق 15%، والمجموعة الثانية تشمل الدول التي سجلت معدلات بطالة بين 06 و 15% إضافة إلى إيران حيث بلغت نسبة البطالة في 2009 نسبة 11.9%، و المجموعة

122 بالاستناد إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010)

الأخيرة تتمثل في الدول التي لها معدلات متدنية اقل من 06% (أنظر الشكل رقم 02). ويشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي عام 2010 إلي تصاعد ارتفاعها في سنة 2009، وذلك راجع لآثار السلبية لازمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي، حيث فقد 34 مليون شخص وظائفهم وأصبح 64 مليون يعيشون تحت خط الفقر (1.25 دولار) وكانت لهذه الأزمة انعكاسات على دول المنطقة العربية.

شكل رقم 03: تفعيل اساليب وطرق التمويل الأصغر من أجل التنمية والتخفيف من حدت الفقر والتخلف



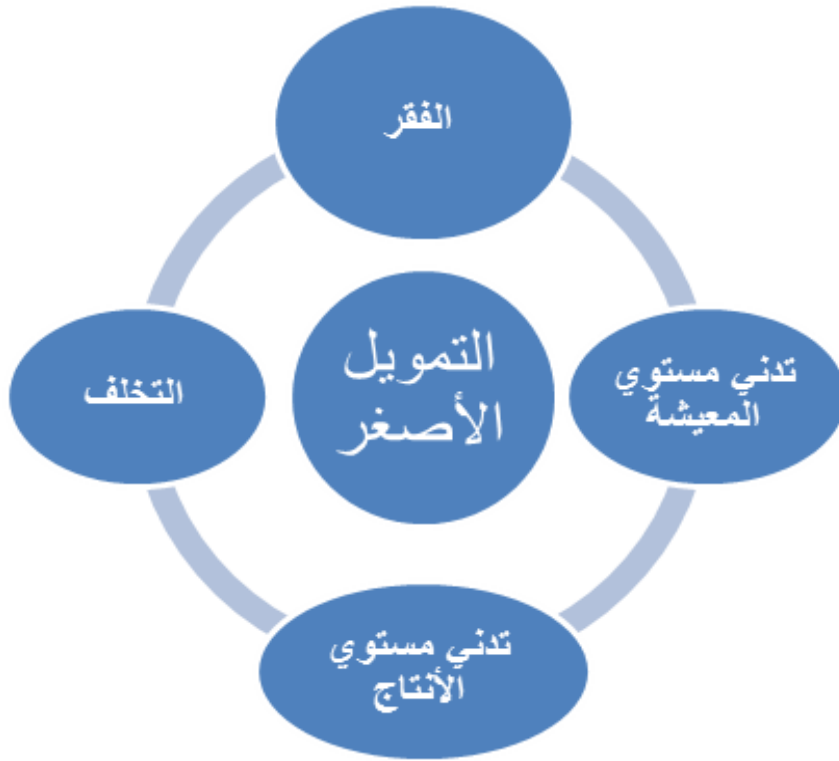
مما سبق يتضح لنا أهمية التمويل الأصغر وعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي التي تعانيها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، على شرط التفكير الجاد لإيجاد أساليب و طرق التمويل الأصغر و تطوير و تفعيلها، بصورة تضمن الحفاظ على حقوق زبائن التمويل الأصغر، خاصة النساء، حتي نحصل علي الآثار الهامة والإيجابية للتقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

2. التمويل الأصغر مفتاح التنمية:

إن واقع التمويل الأصغر العربي يشير إلي أن معظم الناس الذين يرزحون تحت وطأة الفقر، و البطالة و أعباء الديون، لا يلجئون للقروض لتمويل الممتلكات كما كان الحال في الماضي، و إنما لتمويل اقتناء الضروريات و الاحتياجات اليومية. و يرجع هذا التغير في نوعية المقترضين لارتفاع الأعداد المتزايدة من الناس الذين يدخلون في عداد الفقراء، نتيجة الكساد الاقتصادي و تصاعد البطالة، و نتيجة المرض و الحوادث و غيرها. هذا الواقع المعقد أدى إلى زيادة الضغوط باستمرار على الكثير من المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المختلفة المقدمة لزبائن التمويل الأصغر، مما يتطلب إعادة النظر في أسس و أساليب التمويل الأصغر حتى يلبي هذه الاحتياجات الحقيقية، و يصبح المفتاح لمعوقات التنمية المتمثلة في الفقر و البطالة.

إن الهدف الأساس من التنمية تلبية حاجاتهم، و الوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور و تعميق إنسانيتهم، لأنها في حد ذاتها، لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها، لذلك تقوم التنمية على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء و الرجال. و من هنا يصبح الاهتمام بالمرأة و بدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في هذه العمليات. فالنساء يشكلن نصف المجتمع العربي و بالتالي نصف طاقته الإنتاجية، و قد أصبح إلزاماً أن يساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء و قدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن.

شكل رقم 04: التمويل الأصغر مفتاح التنمية



و من هنا يأتي دور التمويل الأصغر في تقديم الخدمات المالية و غير المالية للنساء و بالأخص في الأماكن الريفية التي لا يعرف النساء فيها سبل التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي بل أنه في أكثر الأحيان تعاني النساء في تلك المجتمعات من الأمية.

3. المرأة و التنمية:

و فيما يلي سنحاول طرح بعض المفاهيم التي ستوضح الصورة التي نطمح للوصول إليها في موضوع بحثنا هذا و التي تخص مشاركة المرأة في التنمية.

أ- تحديد المفاهيم:

- مفهوم التنمية:

يعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1997 التنمية بأنها عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس و مستوى ما يحققونه من رخاء، و هذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة. و بغض النظر عن التنمية فإن عناصرها الأساسية الثلاثة تشمل القدرة على العيش حياة طويلة

و في صحة جيدة، و اكتساب المعرفة، و التمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة. و لا تقف التنمية عند هذا الحد، فالناس أيضاً يقدرّون جيداً الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و إتاحة الفرص أمامهم للإبداع و الإنتاج.

- مفهوم تنمية المجتمع:

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات و لمساعدتها على الاندماج في المجتمع و المساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

- مفهوم التنمية الإنسانية

التنمية الإنسانية تسعى إلى تعميق القناعة لدى صناعي القرار حول وجوب التفريق بين التنمية كمشروع متكامل و بين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل و تحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه. أي أن التنمية الإنسانية توجّه يهدف إلى توفير فرص عيش أفضل للناس بتأكيد على ثلاث أهداف رئيسية هي: (حياة أطول و أكثر صحة، تمتع الفرد و المجتمع بالمعرفة المتجددة، إتاحة مستويات معيشية مرتفعة). و لا يمكن تحقيق التنمية الإنسانية إلا في إطار الديمقراطية، و إتاحة الحريات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حرية الإبداع و الاحترام المتبادل، و الامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان، و لكل ذلك علاقة وثيقة بالتمويل الأصغر و عدالة الفرص في الحصول عليه. فالتنمية الإنسانية تسعى لتعزيز الخيارات الإنسانية، أي اكتساب الناس للقدرات الإنسانية، و إتاحة الفرص لاستخدامها و لا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات و الفرص فقط، و لكنها تسعى أيضاً لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان التناسق بينهما. لقد أصبح مفهوم التنمية الإنسانية، مرادفاً لمفهوم التنمية المستدامة، باعتبار أن الوسيلة و الهدف النهائي من التنمية هو الإنسان، أي تنمية المواهب الطبيعية المركوزة في القلب و العقل. و بذلك ينطوي مفهوم التنمية الإنسانية على بعدين أساسيين، يهتم الأول بتنمية قدرات الإنسان و طاقاته البدنية، العقلية، النفسية و الاجتماعية، المهاراتية و الروحية، في مختلف مراحل الحياة، أما الثاني فيهتم بتحقيق التواصل و الاستدامة في التنمية الإنسانية، من خلال التأكيد على ضرورة النجاح في

استثمار الموارد و المدخرات و الأنشطة الاقتصادية (التمويل الأصغر) التي تولد الثروة و الإنتاج في عملية تنمية القدرات الإنسانية و الاهتمام بتطوير الهياكل و البنى المؤسسية التي تساعد على الانتفاع من قدرات الناس المختلفة. إننا نتفق تماما مع الآراء الحديثة الواردة في أدبيات التنمية التي تؤكد على أن نجاح برامج التنمية و ضمان استدامتها، و قدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية و التواءم معها، مرهون بمشاركة العنصر البشري و حسن إعداده و طبيعة تأهيله، و تعتبر المرأة عنصراً أساسياً و مهماً في عملية التنمية. و إذا ما أُريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية و توجيهها، و يأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي عبر الاستغلال الأمثل للتمويل الأصغر، الذي يضعها في موضع القوة و يجعلها قادرة على خدمة مجتمعتها، و هذا ما رمت إليه الأهداف الإنمائية للألفية.

- الأهداف الإنمائية للألفية:

الأهداف الإنمائية للألفية هي مجموعة الأهداف التي أقرت عام 2000 من خلال قمة الألفية التي نظمتها الأمم ، و قد وافقت على هذه الأهداف 189 دولة، لتشكل إطاراً مرجعياً عاماً للعمل التنموي على المستوى العالمي و كذلك تمثل أثر الأهداف التنموية العالمية، و قد حدد العام 2015 أسقف لتحقيق مؤشرات و مقاييس هذه الأهداف، و تحددت الأهداف الإنمائية للألفية في ثمانية أهداف و هي:

- ✓ القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- ✓ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ تخفيض الوفيات بين الاطفال.
- ✓ تحسين الصحة النفاسية.
- ✓ مكافحة فيروس الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض.
- ✓ كفاءة الاستدامة البيئية.
- ✓ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- تنمية الريف:

التنمية الريفية هي تغيير هادف لتحقيق العدالة و الرفاهية في كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في المجتمع إضافة إلي كونها سياسة و واجب إنساني، و لقد عانت التنمية الريفية إهمالا شديدا حتى وقت قريب بالمقارنة مع الجوانب الأخرى للتنمية. و هي أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار و التقدم للمجتمع ككل، أي أن تنمية المجتمع الريفي تؤدي إلى التخفيف من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة و ظهور السكن العشوائي الذي تعاني منه المدن الكبرى في الوطن العربي، مما أدى إلى الضغط على قطاع الخدمات و تفاقم مشكلة السكن، إضافة إلى حرمان الريف من اليد العاملة و زيادة البطالة و انعكاس ذلك على انخفاض إنتاج المواد الغذائية الضرورية للمواطن.

ب- المرأة العربية و التنمية:

يعتبر عمل المرأة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع و قدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في المجتمع و مؤسساته المختلفة في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليه المرأة من قدرة على الأداء. و كما ذكرنا أن مفهوم التنمية الإنسانية مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المكونات و المضامين التي تتداخل و تتفاعل مع جملة من العوامل و المدخلات و السياقات المجتمعة، نجد أن من أهمها عوامل الإنتاج، و السياسة الاقتصادية و المالية الكلية، مقومات التنظيم السياسي و مجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة و الثروة و معايير تملكها و توزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني و الاقتصادي، القيم الحافزة للعمل و التنمية و الهوية و الوعي بضرورة التطوير و التجديد، و لكل ذلك اثر على المرأة و أدائها الاقتصادي. كل ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا علي المرأة العربية خاصة و إنها تمثل نصف السكان العرب تقريبا، و خصوصا على المرأة الريفية التي تلعب دورا كبيرا في القطاع النباتي و الحيواني في آن واحد. ففي دراسة لمنظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) تقدر أن النساء الريفيات يقضين ما يقارب 13 ساعة في تربية المواشي و العناية بها، كما يشير الواقع الديموغرافي لعدد السكان في بلدان العالم الإسلامي أنه يبلغ 1028751 ألف نسمة عام 2000، و تبلغ المرأة نصف هذا العدد تقريبا أي حوالي 514.751 ألف نسمة،

و الفئة العمرية للبنات في الشريحة العمرية من (6 - 14) حوالي 91324 ألف من مجموع النساء أي بنسبة 17.8%. فالعمل الزراعي يعتمد اعتمادا كبيرا على المرأة، حيث تمثل 87% من النساء في النشاط الاقتصادي للإنتاج الزراعي مقابل 44% من الرجال و يقدر نصيب المرأة ما بين 70-75 % في كافة أوجه النشاط الزراعي في الجمهورية اليمنية مثلا، و يشكل الإنتاج الزراعي نسبة 18.4% من إجمالي الناتج المحلي 7.5% من إجمالي الصادرات، و تبلغ مساهمة المرأة في قوة العمل الزراعية ما بين 20-40 % من العمالة الزراعية التي تمثل 67% من القوى العاملة في اليمن، و تصل نسبة النساء الريفيات اللاتي يعملن بدون أجر 70%. و تتحمل المرأة الريفية العبء الأكبر في الأنشطة الزراعية و أغلبية الأسر في الريف تعولها امرأة نتيجة هجرة الرجال في السنوات الأخيرة و أيضا انشغالها بأعمال خارج القرية، و رغم الدور الذي تلعبه المرأة الريفية إلا أن هنالك ظلم كبير واقع عليها من الواقع المحيط بها حيث لا يوجد أي اعتراف حقيقي للجهد الذي تبذله و بناءا على ذلك تحرم المرأة الريفية من كثير من الفرص التي قد تحصل عليها المرأة الحضرية الناتج عن تعليمها و تثقيفها بعكس المرأة الريفية فهي ما زالت تعمل و لا يحسب لها أي ترقية أو ظهور مجتمعي.

الشكل رقم 05: احتياجات المرأة العربية للاستغلال الأمثل التمويل الأصغر



ت- مشاركة المرأة في التنمية:

لقد شهدت فترة تحضير و أثناء و ما بعد مؤتمر بيجين لسنة 1995 تحولات كبرى من حيث الاهتمام بإشكالية المرأة و التنمية و المعوقات التي تتعرض لها النساء في بناء القدرات و المشاركة في التنمية عموما و في إنشاء و تسيير و تطوير المشروعات الاقتصادية خصوصا. و كان يُنظر إلى موضوع المرأة في العشرية 75-85 أي من مؤتمر المكسيك عام 1975 ومؤتمر كوبنهاجن عام 1980 و مؤتمر نيروبي عام 1985 على أنه موضوع فئة ضعيفة في حاجة إلى دعم اجتماعي. و بالرغم من ذلك لا تظهر المشاركة الحقيقية للمرأة في برامج التنمية الحكومية، لذلك مثلت إشكالية المشاركة الاقتصادية للمرأة و بناء قدراتها التنموية المتكاملة أولوية قصوى و تطورت فلسفة دراسة قضايا المرأة و اتجهت إلى التركيز على قضايا التنمية بمفهومها الشامل. و برز هذا التوجه في التسعينات من خلال كل المؤتمرات الدولية التي تعرضت إلى قضايا المرأة و نخص بالذكر منها:

- مؤتمر البيئة و التنمية بريوديجانيرو عام 1992.
- مؤتمر حقوق الإنسان بفيانا سنة 1993.
- مؤتمر السكان والتنمية بمصر عام 1994 .
- مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995.
- مؤتمر بيجين عام 1995.

و بالرغم من هذا الاهتمام العالمي، إلا أن دور المرأة مفقود في الاقتصاديات العربية الرسمية، و يقود عدم الاعتراف بدور المرأة خاصة في المجال الاقتصادي، إلى الكثير من الإشكاليات المتمثلة في الأوضاع الاقتصادية للمرأة و تأنيث الفقر و البطالة و قضايا الملكية و عوائق الفقر، عوائق التعليم و التدريب، عوائق المرض، عوائق العنف، صعوبات المشاركة الاقتصادية للمرأة، الأوضاع الناجمة عن الصراعات المسلحة، النقص أو انعدام المشاركة في صنع القرار، الصورة المشوهة للمرأة في وسائل الإعلام، و انعكاسات الأوضاع المتردية للبيئة على المرأة و نوعية حياتها.

لقد أدى تصاعد معدلات البطالة إلى خلق وضع اجتماعي صعبا، خاصة للنساء، خاصة في الفترة من 1990 إلى الآن، و التي لازالت لا تراوح مكانها، و هي القضية الأساسية لضمان الشراكة الفاعلة بين المرأة و الرجل في مجتمعنا العربي الذي يواجه تغيرات جذرية علي كل الأصعدة بعد ثورات الربيع العربي. تتراوح نسب البطالة بين الشباب من الجنسين من 19 إلى 35 سنة من 25% إلى أكثر 50 بالمائة، و هي لدى النساء ضعف عدد الرجال، و أن نسبة كبيرة من الأسر العربية تعولها امرأة. و تنتج البطالة عن سببين أساسيين الأول يهم تواصل النمو السكاني الكبير في الدول العربية، و الثاني يهم تواضع معدلات النمو و الاستثمار و الادخار و عدم قدرتها على مواجهة متطلبات التشغيل، و بالتالي ضعف الإنتاجية و الإنتاج. إن هذه الأوضاع تستدعي اهتماما أكبر بقضية البطالة و خاصة بطالة الشباب حاملي الشهادات العليا و منهم أساسا النساء و هو ما يفرض عناية أكبر و قدرات أهم على مواجهته مما يتطلب برامج خاصة لدعم الاندماج الاقتصادي للمرأة الجزائرية.

كما أن تنظيم الحياة الاقتصادية و تسييرها و شفافية آلياتها يساهم في تموقع المرأة داخل المنظومة الاقتصادية لأنه بقدر ما تقلص طرق العمل الهامشية و غير المعلنة و غير المقننة بقدر ما تجد المرأة للمشاركة مدخلا، و بقدر ما تتطور المعلومة الاقتصادية و خاصة حول المنظومة التجارية و المالية و تتضح أسس المعاملات فيها بقدر ما تتمكن المرأة من تموقعها داخلها و يتيسر لها المشاركة الفاعلة فيها. و لهذا فان تحسين طرق الأداء الاقتصادي و ضمان شفافية المعاملات، و من أهمها ما يتعلق بتقديم خدمات التمويل الأصغر، و توفير أسس الحكم الرشيد يمنح السلام لرأس المال و يوفر الاستقرار للمنظومة الاقتصادية و يمكن المرأة من فرص مشاركة أكبر، و تتم إزالة المعوقات المتعلقة بنقص شفافية التسيير الاقتصادي و الحكم الرشيد و المشاركة في أخذ القرار. أما المعوقات المتعلقة بإنشاء و تسيير المشروعات الصغيرة للمرأة الجزائرية، فيجب ابتكار طرق فعالة أمام تقلص التشغيل المؤجر و ضرورة دعم القدرة الإنتاجية للاقتصاديات، مثل تشجيع ما يسمى بالتشغيل الذاتي و إنشاء المؤسسات و وضع منظومة لبعث المنشآت بجميع أنواعها، و هنا يأتي الدور المحوري الفعال للتعاونيات النسوية بأنواعها المختلفة، خاصة الإنتاجية، خاصة في ظل الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر عبر هذه التعاونيات.

ث- معوقات حصول المرأة العربية و استخدامها للتمويل الأصغر:

أثبتت الدراسات بأن هناك عدد كبير من برامج تمويل المشاريع الصغيرة الناجحة في العالم استفادت منها النساء، لأنهن زونات جيدات يؤدين ما عليهن في الوقت المحدد، و يحترمن شروط المشاركة، كما يقمن كذلك باستثمار جزء من الأرباح لإعانة العائلة، الشيء الذي يعطي أثر مباشراً على رفاهية العائلات الفقيرة. أيضاً تمكنت مجموعات من النساء من التفاعل مع نساء أخريات و العمل معا في إطار مبادرات أخرى، خاصة في المجال الاقتصادي مثل تأسيس و تكوين التعاونيات الإنتاجية و الخدماتية لتحقيق مصالحهن المختلفة.

فوجد مثلاً في الجزائر 60,87% من مجموع المستفيدين من قرض مصغر هم نساء لسنة 2013⁽¹²³⁾، و في اليمن نجد أنه أصبح عدد المستفيدين من التمويل الأصغر حتى أكتوبر 2011 60 ألف عميل، تمثل النساء 70% من أجمالي عدد العملاء، و أيضاً في العراق خصصت مؤسسة المستقبل المشرق 25% من قروضها للنساء حسب ما جاء بتقرير وضع صناعة التمويل الأصغر لعام 2010 مشروع تجارة -الوكالة الأمريكية كما أننا نجد في مصر أن 50% من عملاء التمويل الأصغر هم من النساء حسب ما جاء بتقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر للهيئة العامة للرقابة المالية بل نجد في مصر أيضاً مؤسسات لا تقرض إلا النساء مثل مؤسسة التضامن التي توفر خدمة الإقراض للسيدات الفقيرات صاحبات المشروعات الصغرى. و تقدم المؤسسة حالياً نوعين من القروض النوع الأول الإقراض بضمان المجموعة و هي قروض صغيرة على مراحل متصاعدة تصرف للمجموعات من السيدات صاحبات المشروعات الصغرى ك رأس مال عامل من أجل تحسين مشروعاتهن. و النوع الثاني القرض الموسمي قروض سريعة للمجموعات من السيدات صاحبات المشروعات الصغرى في المواسم الرئيسية (مثل: الأعياد الدينية، شهر رمضان، بداية العام الدراسي ... إلخ). في فلسطين مؤسسة فاتن تقدم برنامج إقراض المجموعات المخصص للنساء فقط و يعمل هذا البرنامج علي مساعدة النساء العاملات من المنزل و لا يتطلب ضمانات مادية. و يمتاز المنتج بأنه قروض صغيرة و فترات سداد قصيرة. في تونس مؤسسة إندا تقدم لعملائها من النساء فرصاً لتطوير مهارتهن لزيادة دخلهن و إكسابهن المزيد من الثقة و تزويدهن بمنشآت صغيرة مثل المقاهي

التقليدية للرجال و معارض تجارية في المناطق الفقيرة و العمل على تمكينهن و تعزيز التشبيك بين النساء. و مما سبق نجد أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر في الوطن العربي تعمل على إقراض المرأة و تمكينها اقتصاديا و تقديم العون لها في كسب قوتها هي و عائلتها.

و بالرغم من هذا التحسن الذي عرفته و وضعية المرأة، لا تزال المرأة العربية تواجه الكثير من الضغوط المؤسسية و الاجتماعية التي تعوق مشاركتها في صنع مفهوم التمكين، و كل ما شأنه أن يطور مشاركة المرأة و ينمي من قدرتها و وعيها و معرفتها و من ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية و السيكولوجية و الاجتماعية و السياسية و يتيح لديها كافة القدرات و الإمكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها و وضعها و من ثم الإسهام الحر و الواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته. و هناك الكثير من المشاكل التي تعاني منها، مثل الخلافات الزوجية حول النشاطات الجديدة الممارسة من طرفها، و زيادة عبئ العمل الثقيل الذي تتحمله، و ذلك راجع إلى الحاجة إلى مضاعفة فعاليتها الإنتاجية، و إلى الحاجة إلى التسديد في الآجال المحددة، و أخيرا فإن المراقبة الفعلية للقرض و المداخل من طرف النساء تطرح نفسها، ففي حالات كثيرة الزوج هو الذي يستحوذ عليها، و هذا ما نحن بصدد التأكد منه من خلال بحثنا الميداني.

و تتلخص هذه العقبات و الصعوبات في الآتي:

أولاً: الصعوبات المتعلقة بالقدرات الذاتية: و تتلاقى في هذا الوضع معوقات التنشئة الاجتماعية و معوقات المنظومة التعليمية و معوقات الثقافة العامة و كلها توجه المرأة نحو "الاستقرار و الطمأنينة و الأمان و عدم المخاطرة و بالتالي نقص الفعل الاقتصادي". إن طرح هذه القضية وجد الطريقة المناسب من خلال الدراسات المعتمدة على الفاعلية و القدرات الذاتية للمرأة و كان آخرها ما صدر عن مركز التدريب و البحوث و الدراسات للمرأة بتونس "كريديف" و هو بحث تعرض إلى عديد المواضيع منها تشخيص المعوقات اعتمادا على الفاعلية و القدرات الذاتية للمرأة. كما تعرض تقرير المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية الصادر عن مركز "كوتر" لهذه النقطة و حلل طريق الدعم لعقلية المبادرة لدى المرأة من خلال برامج خصوصية وآليات تعتمد التدريب على انجاز المنشئات و تتخذ من النوع الاجتماعي طريقا لدعم قدرات المرأة.

ثانيا: يتعلق بالصعوبات التي تعترض المرأة: للوصول إلى تمويل المشاريع خاصة و أن الحصول على القروض من مؤسسات التمويل يتطلب مخاطرة بالنسبة للمرأة و الرجل و لكنها تكون أكبر عندما يتعلق الأمر بالمرأة لأنها تفتقد في غالب الأحيان الضمانات الأساسية نظرا لصعوبة توفير وثائق الملكية في ظل المنظومة الاجتماعية التقليدية القائمة و أيضا ضعف المدخرات المالية نتيجة اتجاه المرأة أكثر لتوفير مصاريف الأسرة و هو ما أثبتته كل الدراسات المنجزة كما يمثل تعامل مؤسسات القرض مع المرأة باعتبارها كائنا اقتصاديا ضعيفا معوقا هاما أمام حصولها على التمويلات.

ثالثا: الاتجاه المفرط نحو الربط بين المرأة و القضايا الاجتماعية أو القضايا الاقتصادية الصغرى: فكثيرا ما تم التعرض لقضايا المشاركة الاقتصادية للمرأة في منظومة الإنتاج المؤسسي للقطاع الأهلي من خلال القروض بالغة الصغر و دور الجمعيات الأهلية وغيرها من البرامج المقاومة للفقير و هي برامج رغم أهميتها الاقتصادية و دورها الاجتماعي فإنها غير كافية لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في النسيج المؤسسي المنظم. و من هذا المنطلق فإن المؤسسات المتوسطة و الكبرى التي تقودها نساء تعيش صعوبات خصوصية ناتجة عن ضعف مجالات التحرك بالنسبة للمرأة خاصة من حيث السفر و المشاركة في المعارض و المشاركة في البورصات المالية و تخصيص الوقت الكافي لإنجاح المشروع الاقتصادي خاصة أمام الواجبات الأسرية التي كثيرا ما تلقى بكاملها عليها. إن نقص منظومات الدعم للمرأة المسيرة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة و نقص مساهمتها في الهيئات المهنية و في منظمات أرباب الأعمال ينتج عنه عوائق متنوعة تدفع المرأة ثمنها أولا، كما يدفعها كل المجتمع ثانيا، و أكيد لا يمكن لهذا الوضع أن يتواصل خاصة أمام وفرة القوى البشرية النسائية المتعلمة من خريجي الجامعات و المتخصصات في مجالات العلوم والتكنولوجيات الحديثة لذلك فإن التركيز على بلورة مشاريع رائدة لدعم الفاعلية و القدرات الذاتية للمرأة على بعث المشروعات و تسييرها يعد من أهم الواجبات. و هناك العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال، مثل نجاح العديد من المبادرات العربية لصاحبات الأعمال منها المبادرات المنجزة بتونس عن طريق غرفة صاحبات الأعمال المنتمية للاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و هي غرف ناشطة تظم آلاف النساء (هناك بتونس قرابة 10 آلاف امرأة صاحبة مشروع منظم) كما نذكر أيضا المبادرات المصرية ضمن المجلس القومي للمرأة و أيضا

جمعيات رائدات الأعمال و الأمثلة كثيرة في عديد البلدان التي يمكن التركيز على نجاحاتها لبناء تصورات أشمل و منظومات أعمق لمساعدة النساء على بعث المشروعات الإنتاجية خاصة في قطاع الخدمات.

رابعاً: المعوقات المتعلقة بتسويق المنتوجات: و هو القطاع الأهم حالياً من أجل دعم أفق المشاريع الإنتاجية النسائية بجميع أنواعها، فمحدودية تحرك المرأة داخل المجتمع عموماً وفي الجمعيات و المنظمات و الفضاءات الاقتصادية خصوصاً مع اشتداد المنافسة على الساحتين الدولية و الوطنية يجعل عائق السوق عائقاً أساسياً على المستوى الاقتصادي. فقد تم التركيز كثيراً على قضايا التمويل و آلياته كما تم التعرض بصفة مهمة لقضايا القدرات الإنتاجية ودعم الكفاءات و لكن لم يتم التعرض بالمستوى المطلوب إلى مناقشة آليات السوق و طريقة تشخيصها و استراتيجيات التعامل معها و كيفية دعم تحركات النساء داخلها من خلال ربط الشراكات و نسج العلاقات و الاهتمام بقضايا الجودة و احترام المواصفات الإنتاجية و البيئية. إن المرأة مازالت تجد صعوبات جمة لاكتساح الكثير من القضايا التي تعيق استغلالها للتمويل الأصغر، و هذه مهمة و عمل الحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية و التخطيط الاستراتيجي.

خامساً: معوقات التمكين الاقتصادي و ضعف الموازنة بين الربحية و تغطية الزبائن: وتتمثل في صعوبة الحصول على الأصول و الائتمان، ارتفاع معدلات البطالة و الفقر، تحديات العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي، انحياز السياسات الاستثمارية للمشروعات الكبيرة التي لا تستطيع أن تشارك فيها المرأة، و عدم الانحياز إلى المجهودات الشعبية الطوعية مثل التعاونيات النسوية.

ج- تفعيل التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي للمرأة:

على الرغم من اهتمام الدولة بموضوع النوع الاجتماعي و ضرورة اعتماد سياسة قومية تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة على سد فجوات النوع الاجتماعي و تطوير شراكة وطنية بين مؤسسات الدولة و المجتمع المدني لتهيئة ظروف مواتية للارتقاء بقضايا النوع الاجتماعي، بالرغم من ذلك فلا زال هناك الكثير من العمل في هذه القضية المهمة. و نحن مدعوون جميعاً رجالاً و نساءً للعمل كل لما يسر له، و وفقاً لما تمليه مصلحة المجتمع و الوطن، و الظروف

الخاصة بكل أسرة، على أن لا ينظر لخروج المرأة للعمل خارج المنزل، كما لو كان إنجازا في حد ذاته، أو هروبا من مسؤوليات أجسم، و عمل أهم و أشق في بيتها. إن ربة البيت تعمل أكثر من نظيرتها التي تعمل خارج المنزل و هي أيضا (امرأة عاملة)، و من هذا المنطلق و هذا المنظور يأتي الحديث عن دور و استقلالية المرأة الاقتصادية و دورها في التنمية. لذلك تطلبت برامج التكيف الهيكلي و الإصلاح الاقتصادي إعادة توزيع الميزانيات و الضغط على النفقات العمومية مما أدى في عديد الأحيان إلى تعرض نفقات الصحة و التعليم و الرعاية الاجتماعية إلى الضغط و هي قطاعات مؤثرة أكثر على تشغيل المرأة من ناحية، و منعكسة أكثر على أوضاعها الاجتماعية من ناحية أخرى. و بالتالي تقلصت إمكانيات إدماج المرأة في القطاع العمومي في ظرف تزايدت فيه مساهمتها في الأنظمة التعليمية و خاصة داخل الجامعات وبالتالي كان حظوظ اندماجها الاجتماعي أقل من حظوظ الرجل بنفس القدرات. إن المواطن العربي عموما و النساء بوجه خاص، يواجهون اليوم تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع تعثر المحيط الإقليمي على التفاعل مع هذه التحولات، فمثلا لا تتجاوز التجارة البينية العربية مستوى 10 بالمائة من التبادل الإجمالي مع تعثر منطقة التجارة الحرة العربية و عدم استجابتها إلى حد الآن إلى تطلعات القوى الاقتصادية بالمنطقة، و لذلك تأثيراته على كيفية استخدام التمويل الأصغر خاصة للنساء.

و يرتبط هذا الموضوع بدعم البرامج الخاصة لإدماج المرأة في أسواق العمل حتى تتناسب مساهمتها في المنظومات التعليمية و خاصة منها الجامعية التي تتعدى فيها نسبة النساء 50 بالمائة مع مساهمتها في المنظومات المهنية التي لا تتجاوز في أحسن الحالات 30 بالمائة و في غالب الحالات بين 10 و 20 بالمائة خاصة في القطاعات المنظمة و الواعدة مثل قطاع الخدمات.

فبرامج الإصلاح الاقتصادي تتطلب دعما لكل القطاعات المؤثرة في المجتمع و خاصة ذات المحتوى التقني و دعم مجال الخدمات المصرفية و الدراسية و التدريبية و غيرها و كلها قطاعات تتطلب قدرات ذاتية متطورة. و رغم اكتساح المرأة للتعليم الجامعي بنجاح و تفوق فهي مازالت تجد معوقات كبيرة للاندماج ضمن هذه القطاعات المؤثرة و النامية مما يجعل نسب النساء المشاركين فعليا في التنمية في بلادنا من جملة المهندسين و التقنيين و الاختصاصيين

في الأنظمة المعلوماتية و الاختصاصيين في المنظومات المالية لا يتعدى الثلث في أحسن الحالات. هذا إضافة إلى ما يجده قطاع الخدمات و الزراعة عموما و الريف خصوصا والمرأة الريفية بصورة أخص من معوقات.

المبحث الثالث: القرض المصغر بالجزائر

أكد أنه قبل التكلم عن أي شيء يجب التعريف به، لذا كان من الواجب التطرق إلى ميدان البحث، من خلال تعريف الوكالة الوطنية المكلفة بتسيير القرض المصغر، في مهامها، فروعها الجهوية، و كذا نشاطهما في مدة زمنية معينة، لأخذ صورة عن سير نشاطه، كما سنتطرق إلى تعريف القرض المصغر و صيغه بالجزائر من خلال العناصر التالية:

I. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

II. القرض المصغر بالجزائر

I.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تعتبر الهيئة العليا في هيكل البرنامج الوطني للقرض المصغر و هذا ما سنتطرق إليه بدقة فيما يلي:

هي وكالة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، مقرها بمدينة الجزائر والذي يمكن نقله إلى أي مكان في التراب الوطني و لها فروع جهوية.⁽¹²⁴⁾

124 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 06 - 25 يناير 2004.

1. مهام الوكالة:

أما فيما يخص مهامهم الوكالة فهي محددة بما يلي⁽¹²⁵⁾:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين و تقديم لهم استشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فائدة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و لتحقيق هذه الأهداف، كلفت الوكالة بما يلي:

2- واجبات الوكالة:

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز.
- تقديم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض.
- إقامة علاقات مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، و التحسيس و مرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

و لكي تقوم الوكالة بمهامها على أكمل وجه، يمكنها أن تقوم بما يلي:

125 رسالة الوكالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 2007/02 ص 03

- الاستعانة بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعد على إنجاز مهامها.
- تكليف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات و دراسات مونوغرافية محلية و جهوية.
- تنفيذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

3. الفروع الجهوية و مهامها: (126)

في إطار لا مركزية النشاطات التي تسعى إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و لتدعيم الإطار التشريعي و التنظيمي لها، و كذا تقليص الآجال عند اتخاذ القرارات، تم إنشاء هيئة جديدة تتمثل في الفرع الجهوي حيث تم إنشاء 10 فروع جهوية (127).

يعتبر الفرع الجهوي رابطة وظيفية بين المديريات المركزية والتنسيقيات الولائية ، حيث يضم كل فرع مجموعة من التنسيقيات بمعدل 04 إلى 06 تنسيقيات.

لذا، فمهام الفرع الجهوي تتمثل فيما يلي:

- تنسيق مراقبة نشاطات التنسيقيات الولائية التابعة له.
- نقل طلبات التمويل المرسله من التنسيقيات الولائية بعد دراستها إلى مديرية تطوير البرامج.
- الحرص على متابعة عملية تسديد القروض الممنوحة
- متابعة تنفيذ الإجراءات الضرورية من أجل تسديد الديون المترتبة على المستفيدين.

126 رسالة الوكالة، نفس المرجع السابق، ص 04.
127 أنظر الملاحق الصفحة الحادية عشر

- وضع قيد التنفيذ، و متابعة تطبيق المشاريع و البرامج المتعلقة بالتكوين لفائدة أصحاب المشاريع.

- اقتراح كل عمل يساعد على تنفيذ المشاريع و متابعتها على المديرية العامة.

و من الواجب ذكره أن مهام الفروع الجهوية مدعوة للتوسع وفق نمو إستراتيجية تطور و لا مركزية تسيير الوكالة.

4. نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى 2007/02/01 حسب توزيع الفروع الجهوية⁽¹²⁸⁾:

تتكون الوكالة من 10 مديريات جهوية موزعة عبر الوطن، وكل مديرية تتكون من 3 إلى 6 تنسيقات ممثلة لكل ولاية.

قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر الوطن، وكان العدد الإجمالي للقروض المقدمة يقدر ب 19465 قرض بمبلغ 132 مليون دج موزع على الولايات على حسب احتياجات سكان كل ولاية

فمديرية عنابة المكونة من خمسة تنسيقات قدمت 2138 قرض، بمبلغ 14.2 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 9.8 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 69% من مبلغ القروض المقدمة.

أما المديرية الجهوية لبشار المكونة من 5 تنسيقات فقدت 930 قرض، بمبلغ 6.3 مليون دينار وتمكنت من تحصيل 3.1 % أي، ما يعادل نسبة 49.2% من مبلغ القروض المقدمة.

أما المديرية الجهوية لبحاية المكونة من 5 تنسيقات، قدمت 2866 قرض بمبلغ 19.1 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 7.04 مليون دج، أي يعادل نسبة 36.85% من مبلغ القروض المقدمة.

128 إحصائيات خاصة بالقروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تنسيقية الأغواط

المديرية الجهوية لسكرة المكونة من 4 تنسيقيات قدمت 3287 قرض، بمبلغ 22 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 12.7 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 57.72% من مبلغ القروض المقدمة.

المديرية الجهوية لقسنطينة المكونة من 5 تنسيقيات قدمت 2127 قرض، بمبلغ 14.6 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 8.06 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 55.20% من مبلغ القروض المقدمة.

المديرية الجهوية للجلافة المكونة من 4 تنسيقيات قدمت 2234 قرض، بمبلغ 15 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 4.83 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 32.2% من مبلغ القروض المقدمة.

المديرية الجهوية لورقلة المكونة من 3 تنسيقيات قدمت 716 قرض، بمبلغ 4.81 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 2.47 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 51.35% من مبلغ القروض المقدمة.

المديرية الجهوية لسيدي بلعباس المكونة من 6 تنسيقيات قدمت 1786 قرض، بمبلغ 11.6 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 8.55 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 73.70% من مبلغ القروض المقدمة.

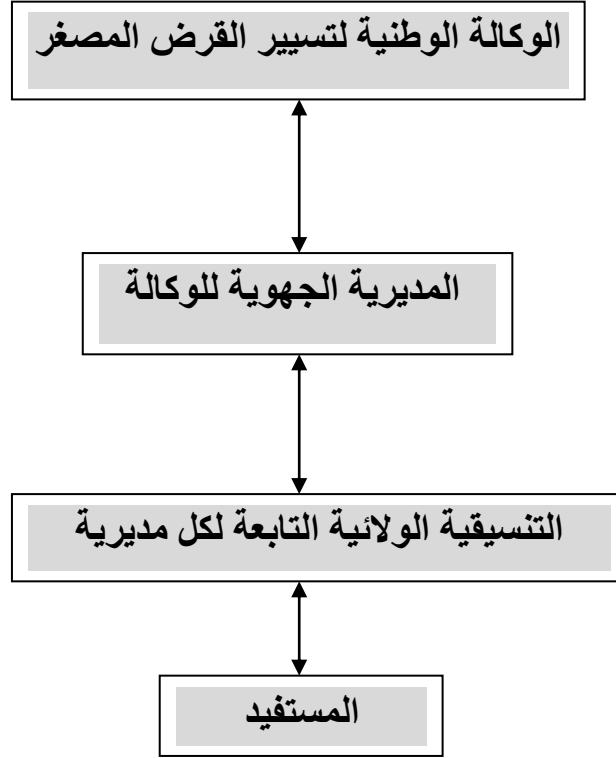
المديرية الجهوية لتيارات المكونة من 5 تنسيقيات قدمت 1942 قرض، بمبلغ 14.9 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 5.95 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 41.31% من مبلغ القروض المقدمة.

المديرية الجهوية لتييازة المكونة من 5 تنسيقيات (ولاية الجزائر مكونة من تنسيقية الشرق وتنسيقية الغرب) قدمت 1439 قرض، بمبلغ 9.65 مليون دج، وتمكنت من تحصيل 3.34 مليون دج أي ما يعادل نسبة 34.61% من مبلغ القروض المقدمة.

فيما يخص حساب نسبة التحصيل الإجمالية الوطنية، فتقدر بمبلغ 66.8 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 50.6%.

II. القرض المصغر بالجزائر:

شكل رقم 06: هيكل سير القرض المصغر



1. تعريف القرض المصغر:

هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات بما في ذلك الأنشطة في المنزل، وذلك باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للانطلاق في النشاط. و من شروط الحصول على القرض المصغر هي

أن يستوفي المستفيدون، عند إحداث نشاطهم على السن و المهارة والمساهمة الشخصية على أن تحدث هذه الأنشطة من قبل المستفيدين بصفة فردية.⁽¹²⁹⁾

أثبتت بعض الدراسات بأن هناك عدد كبير من برامج تمويل المشاريع الصغيرة الناجحة في العلم استفادت منها النساء. فقد لوحظ أن النساء لسن فقط زبونات جيدات يؤدين ما عليهن في الوقت و يحترمن شروط المشاركة ، وإنما يقمن كذلك باستثمار جزء من الأرباح لإعانة العائلة. الشيء الذي يعطي أثر مباشر على تحسن ظروف العائلات الفقيرة.

بالرغم من هذا التحسن الذي عرفته وصنعتة المرأة، إلا أنه هناك بعض المشاكل التي تعاني منها مثل الخلافات الزوجية حول النشاطات الجديدة الممارسة من طرفها، فقد لوحظ زيادة في عبئ العمل الذي تتحمله و الثقيل أصلا، وذلك راجع إلى الحاجة إلى مضاعفة فعاليتهم الإنتاجية، و إلى الحاجة إلى التسديد في الآجال المحددة وأخيرا فإن المراقبة الفعلية للقرض و المداخل من طرف النساء تطرح نفسها، ففي حالات كثيرة الزوج هو الذي يستحوذ عيها.⁽¹³⁰⁾

2. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة:

بعد مرور أكثر من سبعة (07) سنوات من صدور المرسوم الرئاسي الصادر في 22 جانفي 2004، تمّ مراجعة جهاز القرض المصغر من خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011 ، فتطبيقا لقراراته لا سيما بشأن تفعيل الاستثمار و هذا في إطار جهاز القرض المصغر الذي تسييره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، صدر مرسوم يهدفان إلى إلغاء أحكام من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، و المتعلق بجهاز القرض المصغر، و تعديل بعض الأحكام من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22

129 الجريدة الرسمية العدد-06- الصادر في 25 يناير 2004.
130 أنظر ، أفضل الممارسات في مجال الإلتمانات الصغيرة للنساء والشباب ،مرجع سابق

جانفي 2004، و المحدد لشروط الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها،
و عليه فقد كانت على النحو التالي:

3. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة من 2004 إلى غاية 2011 :

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قروضا تتراوح كلفتها من 30000 دج
لخلق نشاط عن طريق شراء المواد الأولية، وبين 50000 إلى 400000 دج لخلق نشاط عن
طريق اقتناء عتاد صغير أو مواد أولية، يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة
إلى خمسة سنوات)، ومن أجل تعزيز النشاط الاجتماعي للوكالة، قامت الدولة بإنشاء
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة عن طريق المرسومين التنفيذيين 04-16
و 05-02 المؤرخين في 2004/01/22 و 2005/01/03⁽¹³¹⁾، هذا الصندوق يضمن
للبنوك تعويض 85% من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح
كلفتها بين 10000 و 400000 دج.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المفروضة، فتمنح قروض بنكية مخفضة للمستفيدين من
10% إلى 20% من المعدل التجاري المطبق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والفرق
مع معدل الفائدة الحقيقي تتحمله الوكالة، كما يمكن أن تمنح كذلك سلفة بدون فائدة قدرها
25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين 100000 دج
و 400000 دج وقد ترتفع هذه النسبة إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع، إذا كان
المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة
في الجنوب أو الهضاب العليا، كما يمكن كذلك أن تمنح سلفة بدون فائدة لشراء المواد
الأولية، مقدرة بـ 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30000 دج.

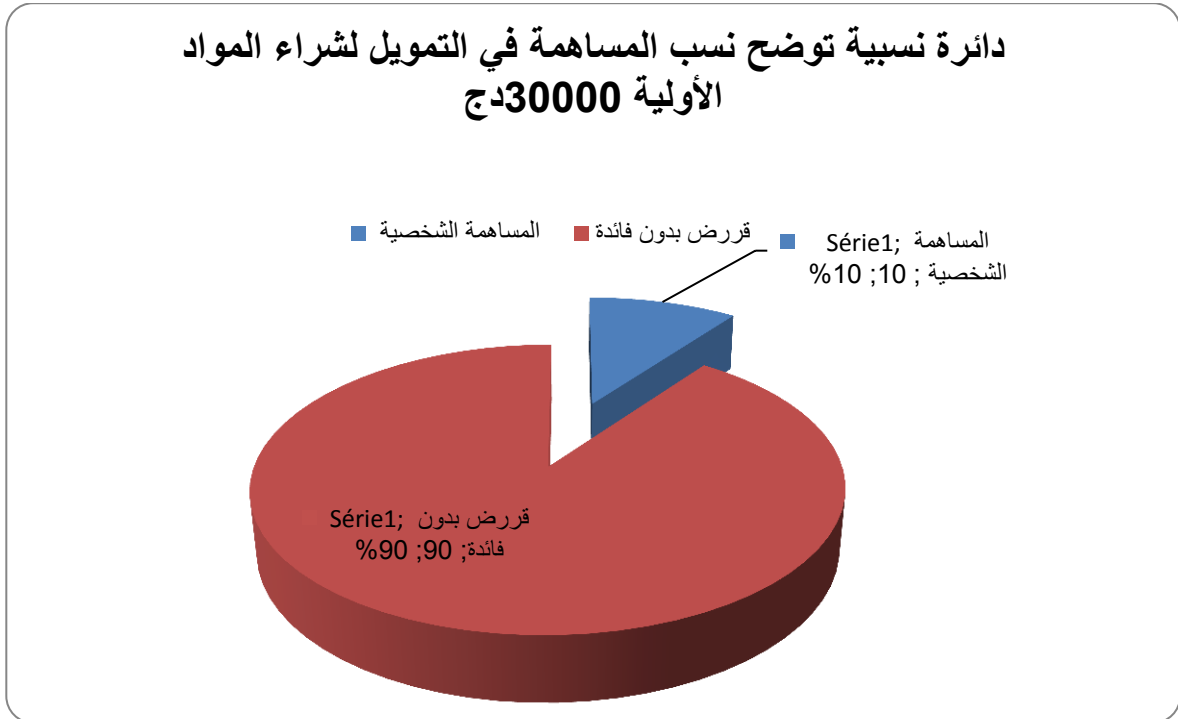
و بصفة عامة يتم التمويل بالقروض المصغرة كالتالي:

131 رسالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد: 01

• التمويل لشراء المواد الأولية: (الوكالة + المستفيد) (132)

في حالة شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها 30000 دج تمويل بنسبة 90% وبدون فائدة وتكون المساهمة الشخصية 10% من الكلفة الإجمالية. و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

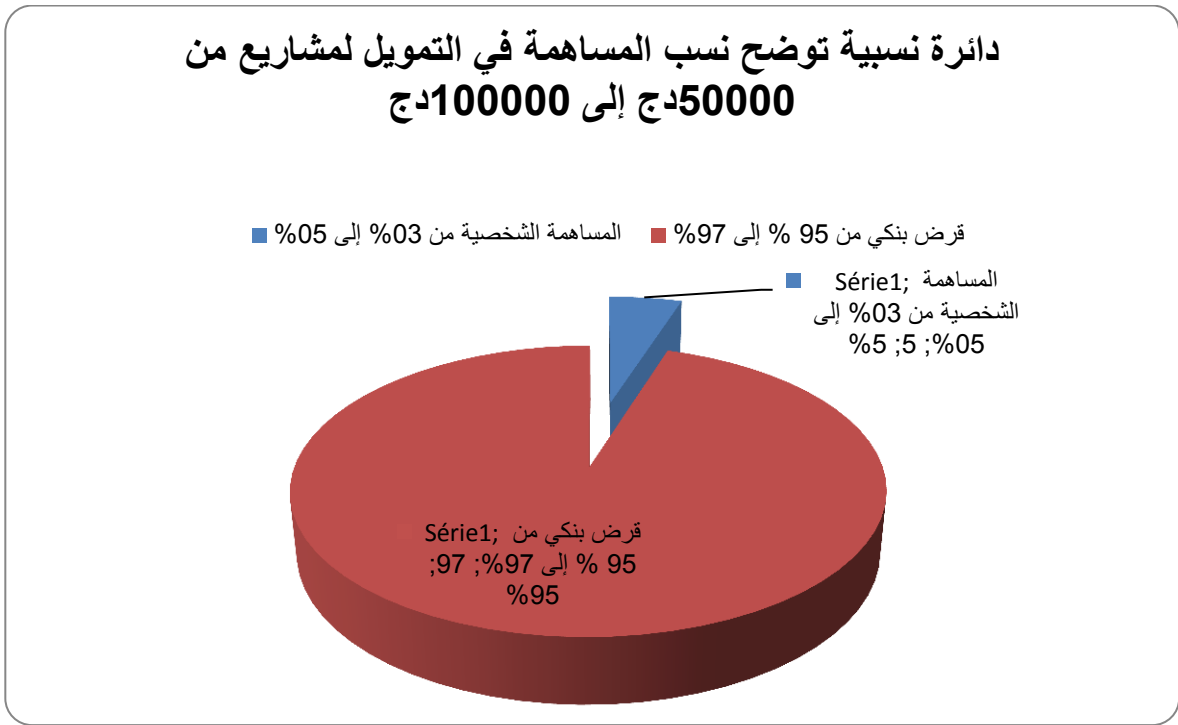
الشكل رقم 07: دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل لشراء المواد الأولية



• التمويل الثنائي: (البنك + المستفيد) (133):

في حالة المشاريع التي تتراوح تكلفتها بين 50000 إلى 100000 دج تمول بقروض تقدر بـ 95% إلى 97% من تكلفة المشروع وبمعدلات فائدة مخفضة من 10% إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، و تكون المساهمة الشخصية تتراوح بين 3% إلى 5% من قيمة المشروع. و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 08: دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثنائي

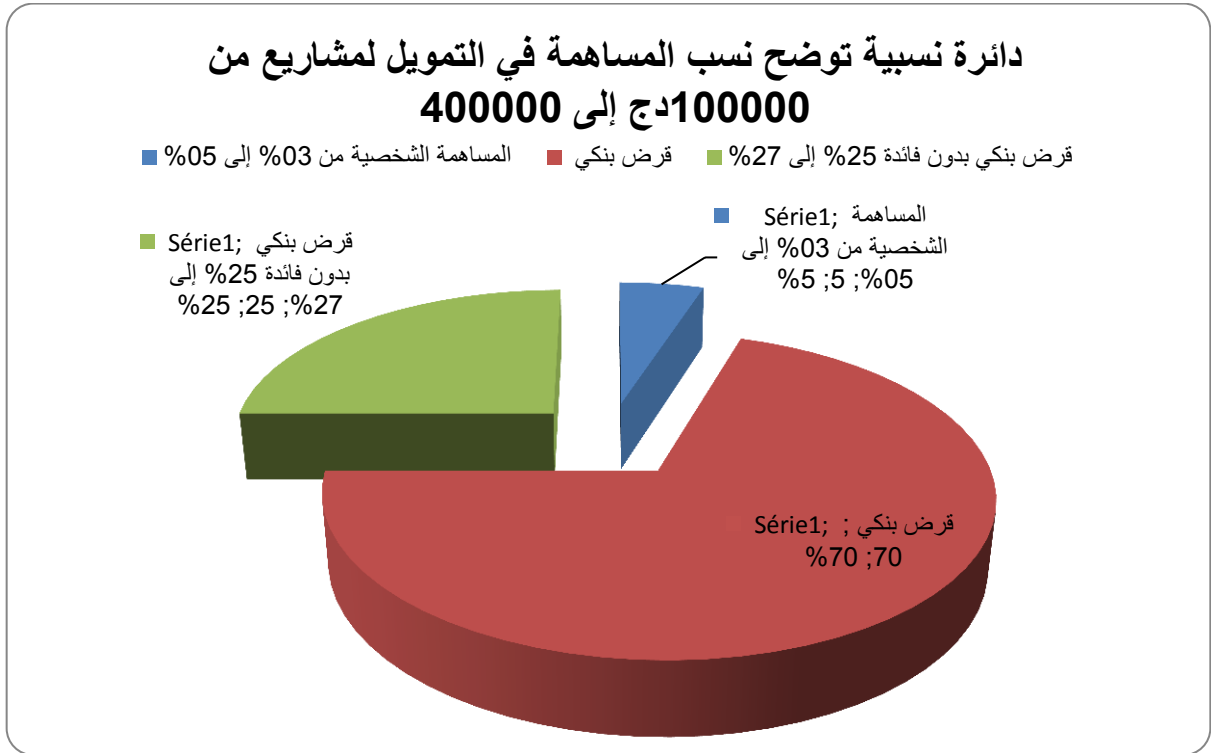


• التمويل الثلاثي: (الوكالة + البنك + المستفيد)⁽¹³⁴⁾:

أما بالنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100000 دج إلى 400000 دج فتمول بقروض تقدر ب 70% من تكلفة المشروع وبمعدل فائدة مخفض من 10% إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبقروض بدون فائدة ب 25% إلى 27% من قيمة المشروع، أما المساهمة الشخصية فنقدر ب 3% إلى 5% من قيمة المشروع.

و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 09: دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثلاثي

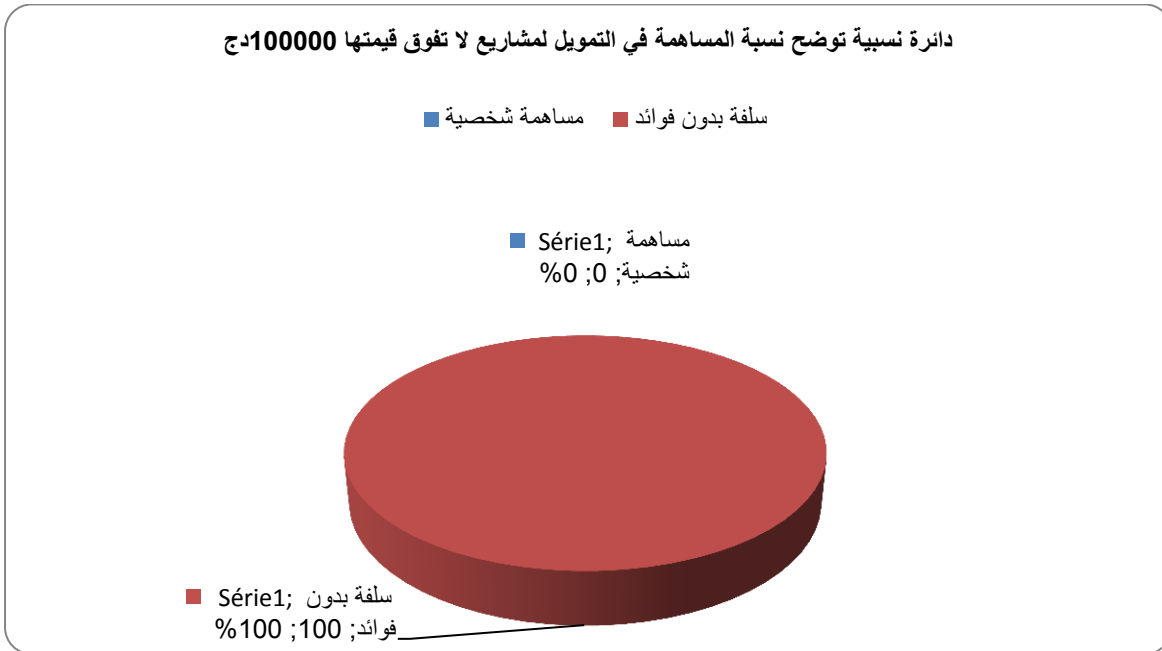


4. صيغ القروض المقدمة من طرف الوكالة بعد تعديلات 22 فيفري 2011⁽¹³⁵⁾:

• السلفة بدون فوائد من أجل شراء المواد الأولية⁽¹³⁶⁾:

هذه السلفة موجهة للمواطنين الذين يملكون تجهيزات صغيرة و يفتقدون للمادة الأولية لذا تمنح لهم الوكالة سلفة بدون فوائد من أجل شراء المواد الأولية لإنشاء مشاريع لا تتعدى كلفتها 100000 دج و تتكون من سلفه بدون فوائد مقدرة بنسبة 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و تجدر الإشارة إلى أن رفع سقف هذا النمط من التمويل يرافقه إلغاء المساهمة الشخصية، و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 10: دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل لشراء المواد الأولية



• التمويل الثلاثي (البنك-الوكالة-المقاول) موجه لاستحداث النشاط:⁽¹³⁷⁾

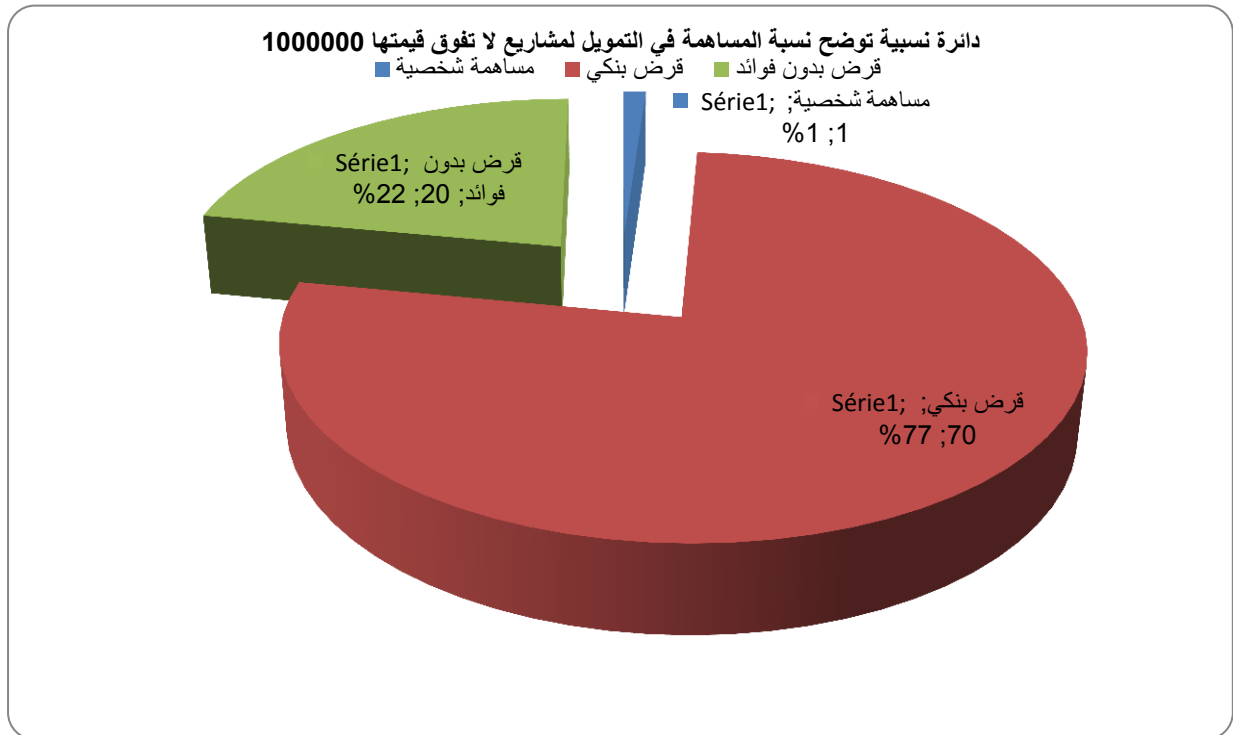
135 رسالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد: 07
136 نفس المرجع

إن كلفة النشاط لا يمكن أن تفوق مبلغ 1000000دج و هو يتكون مما يلي:

- قرض بنكي بنسبة 70% من الكلفة الإجمالية للمشروع
- سلفة بدون فوائد بنسبة 20% من الكلف الإجمالية للمشروع
- مساهمة شخصية بنسبة 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع

و الشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 11: دائرة نسبية توضح نسب المساهمة في التمويل الثلاثي



و من ناحية أخرى يستفيد المقاول من الفوائد التالية:

- أ- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95%، في المناطق الخاصة، و الجنوب و الهضاب العليا.
- ب- توسيع القرض المصغر لا يشمل تمويل النشاطات التجارية الصغيرة.

ت- بالإضافة إلى اقتناء الأدوات البسيطة و المواد الأولية لإنشاء المشروع، يوجه القرض المصغر أيضا إلى تغطية النفقات الضرورية لانطلاق النشاط.

و عليه تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000 دج، و قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع

جدول رقم 02 مختصر لأنماط التمويل⁽¹³⁸⁾

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	- كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250 000 دج	- كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	- كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	- كل الأصناف	1%	70%	29%	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

أهم التعديلات التي أدخلت على جهاز القرض المصغر هي:

- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دينار جزائري (30000 دج) إلى مائة ألف

دينار جزائري (100000 دج)، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء مواد أولية.

- رفع سقف التمويلات من أربع مائة ألف دينار جزائري (400000 دج) إلى مليون دينار جزائري (1000000 دج)، لاقتناء الأدوات البسيطة و التجهيزات و المواد الأولية للانطلاق في النشاط.

- توسيع القرض ليشمل تمويل نشاطات تجارية صغيرة.

- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء المواد الأولية.

- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

- فترة سماح سنة واحدة (01) لدفع الفوائد، بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

- فترة سماح ثلاثة سنوات (03) لتسديد القرض البنكي ، بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

بعد طرحنا للإطار النظري لموضوع الدراسة، و تدقيق الطرح الإشكالي، لابد من تصميم منهجي دقيق به نستطيع التوصل إلى المعطيات و الحقائق المبهمة حول موضوع دراستنا، و التي بها نستطيع قياس صحة فرضياتنا، بحيث تطرقنا لذلك من خلال الخطوات التالية:

- ا. منهج الدراسة
- ii. المؤشرات
- iii. مجالات البحث
- iv. أدوات جمع و معالجة البيانات
- v. صعوبات البحث

ا. منهج الدراسة:

لدراسة الظاهرة موضوع البحث ارتأينا استخدام المنهج الكمي التحليلي، و ذلك لكونه يلجأ إليه عادة لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن، كما يسمح باستخدام معظم تقنيات البحث، و يطبق غالبا على مجموعات كبيرة من السكان يستطيع الباحث أن يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد أن يكشف عنه، كما تحدد أهداف كل تحقيق خاصة هل ستكون الدراسة فيما بعد وصفية مثلما هو الحال في سبر الآراء، أو تصنيفية مثلما هو الحال عند القيام بالتعداد العام، أو

تفسيرية مثل الدراسة التي تعتمد على طريقة تطبيق الاستمارة، أو فهمية كما يجري في الدراسات التي تتخذ من المقابلة أو الملاحظة في عين المكان تقنية لها⁽¹³⁹⁾، و قد فرض علينا موضوع بحثنا اختيار منهج مناسب، حيث نحاول في هذه الدراسة التفسيرية التأكد من العلاقة الإرتباطية بين مجموعة من المتغيرات كمكانة المرأة الريفية في مجتمعها المعروفة بعاداته الخاصة، و كذا مدى استقلالية المرأة الريفية في تسير مشاريعها في ظل السلطة الذكورية في المجتمعات الريفية.

II. المؤشرات:

إن عملية الانتقال من المفاهيم إلى المتغيرات ثم إلى المؤشرات، تتم وفق خطة منهجية محكمة، وهذه المؤشرات ترجمناها إلى أسئلة في استمارة بحثنا هذا.

فديناميكية مكانة المرأة في المجتمع الريفي انطلقنا منها كمفهوم أساسي في بحثنا هذا و عبرنا عنها في ثلاثة فرضيات جزئية حول مكانتها في الأسرة و المكانة التي تطمح إليها السلطات، فمكانتها في الأسرة متنوعة حسب المهام الموكلة لها و التي فوضها لها المجتمع و الطبيعة (من إنجاب، تربية أطفال، تنظيف و طهي...)، أما فيما يخص العنصر الذكوري له دور خاص كما للعنصر النسوي أدوار مختلفة.

أما مؤشرات المكانة التي تطمح إليها السلطات فهي متنوعة و نحصرها في وظائف التسيير، النشاط الإنتاجي (آلات و أدوات النشاط، المنتج و تسييره)، إضافة إلى العمل خارج إطار الأسرة، وهذه المؤشرات بواسطتها نختبر فرضياتنا الجزئية.

139 موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، طبعة ثانية، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبية لنشر، الجزائر، ص 106.

شكل توضيحي رقم 12: ديناميكية مكانة المرأة

المؤشر	المتغير	المفهوم
<ul style="list-style-type: none"> • الأدوار: الإنجاب، التربية، التنظيف، الطهي. • بالنسبة للرجال: (الأب، الزوج، أب الزوج). • بالنسبة للنساء: نساء عائلة الزوج، نساء عائلتها 		ديناميكية مكانة المرأة
<ul style="list-style-type: none"> • وظائف التسيير • نشاط الإنتاجي: أدوات النشاط، المنتج و تسييره • العمل خارج إطار الأسرة 		

III. مجالات البحث:

تمّ أثناء اختيارنا مجتمع البحث الأخذ في عين الاعتبار المجال الجغرافي، و الذي يقصد به المنطقة أو المكان الذي تتواجد به عينة البحث و الذي ستم فيه الدراسة الميدانية، و كذا المجال الزمني و الذي يضم فترتين، الأولى خاصة في اختيار مجتمع البحث، و الثانية خاصة بالمدة الزمنية التي استغرقها البحث الميداني منذ بدايته حتى نهايته.

أما فيما يخص المجال البشري الذي يدل على النساء اللواتي يقطنون في المجال

الجغرافي في ذلك المجال الزمني المحددين كالآتي:

1. المجال الجغرافي:

فالمجال المكاني يحدد بلدية قلثة سيدي سعد و التي تبعد عن مقر ولاية الأغواط ب:120 كلم، في اتجاه الشمال الغربي على الحدود مع ولاية تيارت، سيتضح تواجد هذه البلدية على الخريطة المرفقة في الملاحق⁽¹⁴⁰⁾.

2. المجال الزمني:

أما المجال الزمني، فيبدأ منذ دراستنا الاستطلاعية و تحقيقاتنا الأولية، و نزولنا إلى الميدان من أجل تقصي الحقائق و الذي انطلق منذ شهر أكتوبر 2012، إلى بداية شهر فيفري 2013، أما بالنسبة للمجال الزمني الذي حددنا به مجتمع بحثنا فكان سنة 2011 لأن هذه السنة تتناسب مع المدة المتوسطة لإنجاز و فعالية مشروع في القرض المصغر.

3. المجال البشري:

في بحثنا هذا يتمثل المجال السكاني بالنساء القاطنات في بلدية قلثة سيدي سعد بولاية الأغواط و اللاتي استفدن من القرض المصغر المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسنة 2011، و المقدر عددهن ب:159 مستفيدة.

IV.مجتمع البحث و العينة:

1. مجتمع البحث:

يتمحور مجتمع بحثنا على النساء المستفيدات من قروض مصغرة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسنة 2011 ببلدية قلثة سيدي سعد و هي إحدى بلديات ولاية الأغواط التي يتواجد بها عشرون 20 بلدية ريفية، تتميز كل هذه البلديات بطابع ريفي محض و تركيبة اجتماعية و اقتصادية متقاربة، و هذا على حسب المعلومات و المؤشرات الموجودة في الوثيقة الوزارية الخاصة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لجويلية

140 أنظر الملاحق. الصفحة الثانية

2004 لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية⁽¹⁴¹⁾، و اختيارنا لهذه البلدية كونها تمثل العمق الريفي في ولاية الأغواط.

و بعد الحوار الذي أجري مع مسؤولين من الوكالة، فضلنا سنة 2011 كمجال زماني للبحث، لأن هذه السنة تناسب و المدة المتوسطة لإنجاز و فعالية مشروع في القرض المصغر و كذا إتمام المستفيدات تسديد أقساط القرض. و بعد الاتصال بالتنسيقية الولائية لولاية الأغواط تمكنا من الحصول على قائمة المستفيدات المسجلة لسنة 2011 لبلدية قلعة سيدي سعد و التي تتكون من 159 مستفيدة.

2. عينة الدراسة:

لعدم تمكننا من رصد كل قائمة المستفيدات في هذه البلدية لهذه السنة، قمنا بمعاينة عشوائية بسيطة مكنتنا من أخذ عينة مكونة من 100 مئة مستفيدة مسجلة في قائمة 2011، إن مصطلح عشوائية يعني أننا نستعين بالخط أو بالصدفة في اختيارنا للعناصر، إن الصدفة التي نعنيها هنا هي الصدفة المراقبة، نستخدم في العلم كذلك مصطلح العشوائية (randomisation) للدلالة على أننا سنعمل بالصدفة المقصودة و ليس الصدفة الفجائية، حيث سنأخذ احتياطات خاصة أثناء السحب بإعطائه ميزة علمية و ذلك بمنح كل عنصر من عناصر مجتمع البحث إمكانية معروفة للظهور من بين العناصر المختارة.

أما بالنسبة لمصطلح البسيطة يعني السحب سيتم بطريقة مباشرة على أساس قاعدة مجتمع البحث و المتمثلة في النساء المقيمات ببلدية قلعة سيدي سعد و المستفيدات من قرض مصغر لسنة 2011، بحيث سنسحب بالصدفة لمائة (100) مستفيدة انطلاقا من القائمة المتحصل عليها من التنسيقية الولائية لولاية الأغواط، هذه العينة قمنا باستجوابها على أساس الاستمارة الموجودة في الملاحق.⁽¹⁴²⁾

141 المنشور الوزاري: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مرجع سابق
142 أنظر الملاحق. (الاستمارة)

٧. أدوات جمع و معالجة البيانات:

أما فيما يخص أدوات جمع و معالجة البيانات التي بها سنتحقق من صحة فرضياتنا، فقد استعملنا ما يلي:

1. الاستثمار:

إن طبيعة موضوع الدراسة و المنهج المتبع فيها يحددان الأداة المناسبة لجمع المعطيات الموجودة، و لما كان بحثنا هذا يبحث في متغير استقلالية قرار المرأة فإننا ارتأينا أن الأداة الأكثر ملائمة لجمع البيانات هي الاستثمار المدعومة بالمقابلة حيث أن الاستثمار التي تمّ تصميمها لهذا البحث مكونة من خمسون (50) سؤال، و هي موزعة على محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** و يتضمن معلومات خاصة عن العينة المدروسة التي تم ضبطها من خلال الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، يتضمن هذا المحور ستة (06) أسئلة.

- **المحور الثاني:** و يتضمن ثلاثة عشر (13) سؤال تطرقنا فيه لمتغير تبني و تأسيس المشروع، التي تم تحديدها من خلال المقابلات التي أجريت على العينة المتكونة من مئة (100) مستفيدة من قرض مصغر.

- **المحور الثالث:** و يتضمن كذلك اثنا عشر (12) سؤال، تطرقنا فيه لمتغير تسيير العملية الإنتاجية للمشروع التي تم ضبطها من خلال مقابلاتنا مع عينة الدراسة.

- **المحور الرابع:** تطرقنا فيه إلى متغير التسويق في تسعة عشر (19) سؤال و ذلك لمعرفة مدى استقلالية المرأة في التعاملات مع المحيط الخارجي لها، و إضافة إلى ما تقدم ذكره، و نظرا إلى أهمية المعلومات المقدمة من عينة الدراسة لقياس المتغيرات، تمت إضافة أسئلة حول التعاملات و من يقوم بها في محاور الاستثمار الثلاثة الأخيرة، و أضفنا كذلك أسئلة حول رأي المستجوبات في مدى نجاحهن، و كذا رغبتهن في ديمومة مشروعهن و الظروف التي ترغب فيها للنجاح فيه، بغرض الإحاطة بكل صغيرة و كبيرة و كل

المعلومات التي قد تفيدنا في النتائج التي سنتوصل إليها لقياس فرضيات بحثنا، و الوقوف على أهمية النتائج و تعميمها على المجتمع الأصلي للدراسة، و أضفنا أيضا سؤال صريح حول ما إذا كانت تعتبر نفسها المسير الحقيقي للمشروع، مدعمين ذلك بسؤال مفتوح، حول الظروف التي تطمح إليها لسير الأحسن لمشروعها و ذلك لأخذ صورة أدق على الأبعاد التي تراها المستفيدة لسير مشروع تنموي.

و لأجل ذلك و لتطبيق الاستمارة المدعمة بالمقابلة و للحصول على المعطيات التي تتطلبها الدراسة الحالية تم تفرغ النتائج في جداول إحصائية و بالاعتماد على المعاملات الإحصائية تمت معالجة الفرضيات على النحو الذي سيبين في الفصول القادمة من هذا البحث.

2. الملاحظة:

هي معاينة مباشرة لأشكال السلوك الذي ندرسه، و هذه الملاحظة هي الوسيلة التي تفتح مجال واسعا أمام الباحثين، إذ تمكنهم من جمع المعلومات و البيانات و ذلك من خلال ملاحظة جميع الظروف و الملابسات المحيطة بالظاهرة، ثم يتجه الباحث إلى حصر و تنسيق نطاق ملاحظاته إذ يقتصر على المواقف و الأشياء و العوامل التي تهمة فقط، و قد استعملنا الملاحظة المباشرة و البسيطة و التي تمثلت بالعين المجردة حتى يتسنى لنا التعبير عن ما لاحظناه أو رأيناه، و قد حصرنا كل ما لاحظناه على المواقف و الأشياء التي تهمننا فقط⁽¹⁴³⁾.

3. تحليل الوثائق الإدارية:

و تمثل في جميع الوثائق التي لها علاقة بالموضوع، و تحصلنا عليها عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و كذا الهيئات التي لها علاقة بالموضوع. و من أهم الوثائق التي أفادتنا في جمع البيانات و هي قائمة النساء المستفيدات من قرض مصغر

143 إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة و النشر، بيروت، 1982، ص 105

لسنة 2011 في بلدية قلته سيدي سعد بولاية الأغواط، و التي تحصلت عليها من التنسيقية الولائية.

أما فيما يخص معالجة البيانات فقد استعملنا تقنيتين الأولى المعطيات الكمية التي تحصلنا عليها عن طريق الاستمارة، و الثانية تخص المعطيات التي تحصلنا عليها من المقابلات و المتمثلة في الأقوال

4. الجداول الإحصائية:

حيث تساعدنا في تحويل المادة الخام المستخلصة من الاستمارات إلى جداول إحصائية بلغة الأرقام، تعتبر الجداول الإحصائية من أهم تقنيات معالجة البيانات التي تعتمد على جمع المعلومات اللازمة حول الظاهرة التي يود الباحث دراستها، و المنهج الكمي يهتم بدراسة الواقعة أو الظاهرة كما توجد في الواقع، و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كما و نوعا حيث يعرف "ريمون بودون" التحقيقات (أي البحوث الكمية) حيث يقول: "بأنها تلك التي تسمح بجمع معلومات متشابهة من عنصر لآخر من مجموعة العناصر، فيما بعد تسمح هذه التشابهية بين المعلومات، بقيام الإحصاءات بشكل أعم التحليل الكمي للمعطيات⁽¹⁴⁴⁾، حيث نجد أن المناهج الكمية هي مجموعة من الإجراءات لقياس الظواهر، أما المناهج الكيفية فهي مجموعة من الإجراءات لتحديد الظواهر⁽¹⁴⁵⁾.

بحيث سنقوم بتحليل الجداول انطلاقا من النسب المئوية القاضية بـ:

التكرارات 100×

مج التكرارات

المتحصل عليها منه خلال تفرغ الاستمارات في الجداول سواء البسيطة أو في أغلب الأحيان مركبة، تضم أكثر من متغير.

❖ **الأقوال:** أما بالنسبة لهذه الأداة في معالجة المعطيات فهي المكمل لما جاء في

الجداول الإحصائية، بحيث يتم تفسير هذه الأخيرة من خلال الأقوال التي تحصلنا عليها من

144 بودون ريمون، مناهج علم الاجتماع، تر: شيبون الحاج هالة، بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1972، ص 37
145 موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصب للنشر، الجزائر، ط2 2004-2006، ص 100

خلال الاستجواب المفتوح الذي جرى مع كل مستجوبة، و كذا من خلال الأسئلة المفتوحة في استمارة البحث، و سنقوم بكتابتها في التحاليل كما سمعناها من عند المستجوبة، بحيث نقوم بإعادة كتابتها مباشرة لكن باللغة العربية الفصيحة، و هذا لتسهيل عملية القراءة، فربما لن نفهم صياغتها العلمية.

VI. صعوبات البحث:

كأي بحث علمي يرغب باحثه أن يطول كل الجوانب المتعلقة به، ليتوصل إلى الإجابات الواقعية لتساؤلاته باستعمال الطرق العلمية إلا أنها تواجهه بعض الصعوبات. أما بالنسبة لي فالصعوبة الأكبر التي واجهتني فتتعلق في تحديد ميدان البحث في حد ذاته، و الذي كلفني حوالي ستة 06 أشهر من البحث حيث كنت أحاول أن أتطرق إلى النساء المستفيدات من قرض في إطار التنمية الريفية المستدامة بشكلها العام فاتجهت إلى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و إلى المديرية الجهوية لتنمية السهوب و التي كانت برامجها و مساعداته المادية موجهة و بشكل كبير للرجال، و إن وجد العنصر النسوي فبنسب لا تكاد تذكر، و بالتالي لا يمكن اعتبارها عينة بحث، مما ألزم عليّ تغيير ميدان البحث. و بالتالي بحثت عن البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة و التي تمس بالدرجة الأولى المرأة و عليه اخترت النساء المشاركات في التنمية من ناحية القروض المصغرة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة، و بهذا حدد موضوع البحث تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية و التبعية و اعتمدت على القرض المصغر كنموذج للبحث ببلدية قلعة سيدي سعد -ولاية الأغواط، و اعتمدت على النساء المستفيدات منه في سنة ألفين و إحدى عشر 2011.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق بالدراسات السابقة التي تتناول العالم الريفي، حيث نجد أن أغلبها تربط العالم الريفي بالفلاحة فقط و تركز عليها، بالرغم أنه من بين أهداف التنمية الريفية

المستديمة هو الربط بين القطاعات للدخول في اقتصاد السوق، هذه النظرة النمطية لعالم الريف بأنه فلاحي بالدرجة الأولى يثبت الواقع عكس ذلك، حيث وجدنا أن كل المشاريع المتبناة من طرف المستفيدين من القروض المصغرة في ولاية الأغواط منذ بداية الدعم إلى نهاية شهر مارس 2008 موزعة على باقي القطاعات ولا يوجد ولا مشروع في قطاع الفلاحة.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية فكانت الصعوبة مع المُستجوبات حيث أحسست تخوفهن مني في بداية الاستجواب حيث اعتقدن أنني اتصلت بهن لمطالبتهن بالديون اللازمة عليهن، و بعد شرح مطول لسبب زيارتي لهن و الذي كلفني وقت طويل، طبعاً كان حوار بلغتهن و الأمر الذي ساعدني هو أنني أولاً و قبل كل شيء أنثى مثلهن. ثانياً، بنت من بلدية ريفية من الأغواط أي أنني أعرف أغلب عاداتهن و تقاليدهن، و بالتالي كانت ردود فعلهن مختلفة لكن أغلبهن اطمأنت قلوبهن و صارحنني بالحقائق.

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية للعيينة

ا. تمهيد:

بعد إجراء الدراسة الميدانية، و استكمال جمع و تفريغ المعلومات المتحصل عليها من خلال ملاً استمارات المقابلة الموزعة على عينة بحثنا، تحصلنا على التوزيع التالي على حسب محاور الاستمارة حيث:

المحور الأول: تحصلنا على الإجابة من طرف جميع أفراد العينة المائة.

المحور الثاني: انقطعت 08 مستفيدات عن الإجابة عن بقية الأسئلة انطلاقاً من هذا المحور، 05 خمسة منهن تهرين من الإجابة، و 03 ثلاثة لا علم لهن أصلاً أنهن مستفيدات من قرض مصغر من طرف الوكالة، و بهذا يصبح مجموع العينة مكون من اثنان و تسعون مستفيدة (100-08=92).

المحور الثالث و الرابع: يبقى لدينا مجموع العينة مكون من 74 مستفيدة فقط، لأن 18 مستفيدات انقطعن عن الإجابة انطلاقاً من المحور الثالث لعدم قيامهن بالمشروع (92-74=18).

من خلال المحور الأول للاستمارة، تمكنا من تحديد خصائص العينة الموضحة من خلال الجداول البسيطة الموالية:

ii. خصائص أفراد مجتمع البحث:

سنتطرق لخصائص أفراد العينة المكونة من 100 مستفيدة حسب الجداول الإحصائية

التالية:

جدول 03: توزيع أفراد عينة البحث حسب السن:

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
30%	30	[18 - 28]
32%	32	[28 - 38]
25%	25	[38 - 48]
13%	13	[49 - فأكثر]
100%	100	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ بأن 32% من أفراد العينة المستفيدات هن من الفئة العمرية

[28-38]، و نجد 30% تمثلها الفئة العمرية [18، 28]، وهما يمثلان الأغلبية على

التوالي، و يمكن إرجاع ذلك لكون النساء من هذه الفئات لهن نوع من التفرغ الذهني و نوع

من التحرر من مسؤولياتهن المنزلية،

جدول 04: توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوى الدراسي:

النسبة المئوية %	التكرارات	المستوى الدراسي
73%	73	أمية
19%	19	ابتدائي
08%	08	متوسط
-	-	ثانوي
-	-	جامعي
100%	100	المجموع

من خلال الجدول نستشف بأن 73% من المستجوبات هن بدون مستوى دراسي أي أميات، بينما 19% لهن مستوى ابتدائي، كما نجد 08% لهن مستوى متوسط، و الملاحظ أن المستوى المتوسط أعلى مستوى دراسي في مجتمع بحثنا، و هذا يعكس المستوى العام للمناطق الريفية بالجزائر، أما بالنسبة لتدني المستوى الدراسي فهذا يرجع إلى الثقافة الريفية المهمشة للمرأة و تعليمها، إضافة إلى الخروج المبكر للفتاة من المدرسة إن وجدت، و هذا يعود إلى البعد المجالي عن المدرسة، مما يقف عائقا للتمدرس إضافة إلى نقص الوعي التعليمي لدى الآباء، و نقص التمدرس في المجتمع الريفي و إقصاء المرأة من التعليم ساهما في نمو التخلف مما انعكس سلباً على التنمية و برامجها.

جدول 05: توزيع أفراد عينة البحث حسب الحالة المدنية:

النسبة المئوية %	التكرارات	الحالة المدنية
79%	79	متزوجة
18%	18	عازبة
01%	01	أرملة
02%	02	مطلقة
100%	100	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن 79% من المستجوبات هن متزوجات بينما 18% هي نسب العازبات، ونجد نسب ضئيلة من المطلقات و الأرامل ممثلة على التوالي بـ 2% و 1%، و هذا راجع إلى خصوصية المجتمع الريفي الذي ترتفع فيه نسبة الزواج خاصة لدى الفتيات في سن مبكرة (المجتمع تقليدي)، و بما أن مجموع المتزوجات هن الأغلبية، هذا ما يتيح سلطة أكبر للزوج من ناحية تدابير البيت و القضايا الإدارية، مما يقلص من هامش حرية المرأة في اتخاذ القرارات أو الوعي بحقوقها، بحيث تربت المرأة على سلطة العنصر الرجالي في العائلة، و تنفسته في مراحل تنشئتها الاجتماعية، وهذا ما انعكس على سلوكياتها الواعية أو غير الواعية، و انطلاقاً من هذا نتقبل المرأة كل ما يفرضه عليها العنصر الرجالي خاصة إذا كان الزوج، و تطبق جميع الأوامر وهي راضية على تأدية هذه الأدوار، و من المسلم به لدى النساء الريفيات هو سيطرة العنصر الرجالي في سير الأمور في الأسرة و بالطبع في كل ما يخص المشروع من التبني إلى التسيير.

جدول 06: توزيع أفراد عينة البحث حسب المسؤول عن الأسرة:

رب الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية %
الزوج	71	71%
أب الزوج	08	08%
الأب	17	17%
الأخ	02	02%
الابن	02	02%
المجموع	100	100%

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن 71% من أفراد العينة هن تحت مسؤولية الزوج، بينما نجد 17% يكون رب الأسرة فيها الأب، كما وجدنا أيضا نسبة 08% أب الزوج هو المسؤول، و نسبة 02% يكون فيها الأخ هو رب الأسرة، و مثلها يكون فيها الابن هو رب الأسرة، و طبعا رب الأسرة هو القائد الرئيس في تسيير زمام جميع أفراد العائلة، و لا يتجرأ أي فرد في هذه الأسرة أن يقوم بأي شيء دون علمه أو استشارته، و خاصة ما إذا تعلق الأمر بأنثى من العائلة و ذلك انطلاقا من الثقافة الاجتماعية الموروثة من العادات و التقاليد في المجتمعات الريفية، و كما ذكرنا سابقا المجتمعات العربية بصفة عامة هي مجتمعات ذكورية فسلطة الرجل تظهر واضحة و جلية في جميع الأدوار.

أما بالنسبة للحالات التي كان فيها الأخ أو الابن رب الأسرة، فتلك راجعة لغياب الأب (متوفى) أو لغياب الزوج (متوفى أو بعد الطلاق).

جدول 07: توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع الأسرة التي تسكن معها:

نوع الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية %
أسرة ممتدة	13	13%
أسرة نووية	87	87%
المجموع	100	100%

يبين الجدول أن 87 % من المستفيدات يسكن مع أسر نووية بالرغم من التواجد في المجال الريفي و هذا يعود إلى التحول الذي تعرفه المناطق الريفية من خلال التزود بمختلف المشاريع السكنية (البناء الريفي، الدعم الفلاحي المختلف) مما أعطى نوع من الاستقلالية عن العائلة الممتدة، و خلق وظائف جديدة غير الحرف التقليدية، و هذا راجع كله إلى التحول الذي شهده الريف في بنيته السوسولوجية من ناحية نوع العائلة (ممتدة، نووية). فبالرغم من الروابط الدموية القوية و التي تميز المجتمعات الريفية، إلا أن العائلة النووية ظهرت بقوة.

جدول 08: توزيع عينة البحث حسب امتلاك الشهادة المهنية:

تحصلها على شهادة	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	42	42%
لا	58	58%
المجموع	100	100%

من خلال هذا الجدول يتضح أن 58 % من المستفيدات ليس لديهن شهادة خبرة في المشروع، و هذا دليل على أنهن لم يحصلن على شهادة من خلال تكوين مهني و لم يتجهن إلى أي هيئة للحصول عليها، أو أن شخص آخر قام بالإجراءات الإدارية و المستفيدة لا علم لها بالوثائق المطلوبة أو أن هناك تساهلات في الإدارة بالتنسيقية الولائية لأنه من بين الوثائق المطلوبة للحصول على قرض مصغر صورة طبق الأصل مصادق عليها أو شهادة خبرة و هذا حسب منشور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (146)

جدول 09: توزيع أفراد العينة اللاتي لديهن شهادة على حسب نوعها:

النسبة المئوية %	التكرارات	نوع الشهادة
04,76%	02	الصناعة الغذائية
07,14%	03	الخطاطة
--	--	الصناعات الجلدية
--	--	الصناعات الخشبية
--	--	الصناعات المعدنية
--	--	تربية الماشية
--	--	فلاحة الأرض
88,10%	37	النسيج
--	--	الخدمات
--	--	أشغال البناء
100%	42	المجموع

تمّ توزيع هذا الجدول على حسب أنواع الميادين التي يتمّ تدعيمها من الوكالة الوطنية للقرض المصغر، و هذا حسب ما جاء في رسالة الوكالة (147).

146 أنظر الملاحق الصفحتين السادسة و السابعة
147 رسالة الوكالة، العدد 07 الصفحة 09

من الواضح أن مستفيدات عينة البحث اللاتي لديهن شهادة يحترفن ثلاث أنواع نقط، حيث نجد النسيج و هذا بنسبة 88,10%، و الخياطة بنسبة 07,14% و أخيرا الصناعات الغذائية و ذلك بنسبة 04,76%، هذا التوزيع منطقي و يعكس الطابع العام للمنطقة التي تعتبر رعوية بالدرجة الأولى، و هذا ما تمّ ذكره سابقا في تحديد مجتمع البحث، أم بالنسبة لباقي التخصصات فالنساء المستفيدات يعتبرنّها تخص الرجال و هذا على حسب تصريح أفراد العينة حيث قالت لي إحداهن: **"هأدي التخصصات لي تلق لئسا"**، (هذه التخصصات تليق لئساء)، هذا القول يعكس الكثير من الثقة لديهن بأنهن مرتبطات بما يليق بالمرأة دون المحاولة لخوض تجربة جديدة قد تكون رائدة فيها دون سواها من الذكور في مجتمعها، لكن القاعة تقول كل خروج عن العادة يعتبر تمرد و بالتالي لا تتجرأ المرأة الريفية الدخول في محاولات جديدة غير مألوقة لكي لا تكون عرضة لضغوط اجتماعية رافضة للتغيير.

و بما أن المنطقة مصنفة على أنها رعوية مثل أغلب البلديات المتواجدة بتراب الولاية، مما جعل المنطقة مشهورة بالنسيج، و هذا يعود إلى أن هذه الحرفة المتمثلة في النسيج، لها مكانتها في المنطقة من خلال التقاليد و الحياكة و نسيج الخيام، و بالتالي فهي لا تحتاج إلى تأهيل عالي أو تكوين متخصص، بحيث أفادتنا إحدى المستجوبات التي تعنى بالنسيج، أنها **"أنا شديت الصنعة علا أما"** (أنا تعلمت الحرفة من عند أمي)، و أضافت قائلتا **"مكانش دار ما فيهاش فراش الصوف"** (لا يوجد منزل بدون فراش الصوف)، إضافة إلى ذلك طبيعة المنطقة فهي رعوية، و التي تعكس الطابع العام للولاية، مما يوفر المادة الأولية المحلية من صوف و وبرّ، بينما بقية النشاطات الأخرى المتنوعة من بينها الصناعة الغذائية و المتمثلة في الكسكس بنسبة ضعيفة لأن مجال تسويقها ضيق و يكون الإنتاج على حسب الطلب للمناسبات مثال: الأعراس و الجنائز...، بحيث قالت لي إحدى المستفيدات المتزوجات اللاتي يقمن بصناعة الكسكس **"يجو عندي كي كون عندهم المناسبات كيما لعراس"**، (يأتون عندي عندما تكون عندهم مناسبات مثل الأعراس)، إضافة إلى ذلك النساء في تلك المنطقة يصنعن الكسكس عند رغبتهن في

طهيه، بحيث صرحت نفس هذه المستفيدة "قع النساء هنا هوما يخدموه لرواحهم كي حبو يطيبوه"، (كل النساء هنا في المنطقة يقومون بصنعه بأنفسهن، عند رغبتهن في طهيه).

جدول 10: توزيع عينة البحث حسب امتلاك الشهادة و المستوى الدراسي:

المجموع		لا		نعم		امتلاك الشهادة المستوى الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100	73	75.34	55	24.66	18	أمية
%100	19	10.53	02	89.47	17	ابتدائي
%100	08	12,5	01	87,5	07	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
%100	100	58	58	42	42	المجموع

نلاحظ من الجدول أن 75,34% من الأميات لا يملكن شهادة، مقابل 24,66% منهن يملكنها، كما نجد 89,47% ممن لديهن مستوى ابتدائي يملكن شهادة، كما وجدنا أيضا أن 87,5% من اللاتي لديهن مستوى متوسط يملكن شهادة، نستنتج أنه كلما يكون للمرأة مستوى دراسي يدفعها للالتحاق بالتكوين للتحصل على الشهادة المهنية، و بما أن امتلاك المرأة التي ترغب في الحصول على قرض مصغر من الضروريات الملحة في الملف الإداري ، و كما يظهر في الجدول أن النسبة الأكبر لا تملكن الشهادة و أغلبها بدون مستوى ، فإن التجاوزات واضحة جدا من هذا الجدول و في التحليل السابق فصلنا في هذا، أما بالنسبة للمستوى الدراسي فلم تعطى له أهمية في تدعيم المرأة بالقرض المصغر، إلا أنه ظهر تأثيره على امتلاك الشهادة.

جدول 11: توزيع أفراد عينة البحث حسب امتلاك الشهادة و الحالة المدنية:

المجموع		لا		نعم		امتلاك الشهادة الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100	79	68.35	54	31.65	25	متزوجة
%100	18	11.11	02	88.89	16	عازبة
%100	01	100	01	--	--	أرملة
%100	02	50	01	50	01	مطلقة
%100	100	58	58	42	42	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن 88,89% من العازبات يمكن شهادة، مقابل 11,11% منهن لا يمكنها، أما المتزوجات فوجدنا نسبة 68,35% لا يمكن الشهادة، مقابل 31,65% يمكنها. أما بالنسبة لبقية الحالات فنجد أن الأرملة الوحيدة لا تملك شهادة، و المطلقتين إحداهن لها شهادة و الأخرى لا تملكها.

يمكن أن نستنتج من خلال كل هذا أن المتزوجات بالرغم من أنهن لا يمكن شهادة إلا أنهن الأغلبية من حيث الاستفادة في القرض، و يعود هذا إلى الدور الخفي الذي يلعبه أزواجهن من أجل تبني المشروع (القرض)، فدور الزوج يظهر جليا و واضحا من خلال هذه النسب الإحصائية، أما العازبات فالأغلبية لهن شهادة و هذا راجع إلى درجة من التحرر النسبي بالنسبة للزوج، لأنه عند الإعلان عن هذه المشاريع من طرف السلطات فتحت أبواب تكوينية بالموازاة معها، و بما أن المرأة المتزوجة تحت سلطة الزوج الذي يرفض فكرة أن تذهب زوجته يوميا إلى مراكز التكوين كان العائق الأكبر لزوجاتهن للالتحاق بمراكز التكوين، كما نجد أن الأرامل و المطلقات حالهن مثل حال المتزوجات بحيث تمارس عليهن السلطة الذكورية لكن بصورة أعمّ حيث تعتبر هذه الحالات المدنية الحالات الشاذة، و هذا ما يجعلهن ذوات أولوية من حيث الإعانات المقدمة من طرف الدولة.

جدول 12: توزيع أفراد عينة البحث حسب الحالة المدنية المستوى الدراسي

المجموع		مطلقة		أرملة		عازية		متزوجة		الحالة المدنية المستوى الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100	73	--	--	--	--	06,85	05	93,15	68	أمية
%100	19	5,26	01	--	--	42,11	08	52,63	10	ابتدائي
%100	08	12,5	01	12,5	01	62,5	05	12,5	01	متوسط
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	جامعي
%100	100	%02	02	%01	01	%18	18	%79	79	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 93,15% من المستفيدات الأميات هن متزوجات، و نجد 52,63% من اللاتي لديهن مستوى ابتدائي متزوجات، في حين نجد 42,11% منهن عازيات، كما وجدنا 62,5% من اللاتي لديهن مستوى متوسط عازيات. و منه نلاحظ أن أغلب الأميات متزوجات، و هذا التدني في المستوى التعليمي خاصة لدى المتزوجات يحرم المرأة من وعيها الفعلي بهذا المشروع و يعطي مجال أكبر للرجل (الزوج) باتخاذ قرارات المشروع، و يقف عائقا أمام مجهود السلطات في إعطاء المرأة الريفية الأدوار الجديدة من خلال مختلف البرامج التنموية المقدمة، التي تعمل على خلق إدماج اجتماعي للمرأة الريفية، و ذلك بالتكيف مع معطيات الواقع الريفي.

الفصل السادس

مسؤولية تبني المشروع التنموي

سننظر في هذا الفصل إلى المؤشرات التي تعنى بمسؤولية تبني المشروع، و المتمثلة أساسا في أولا: مصدر خبر وجود قرض مصغر مقدم من طرف الدولة، ثانيا: المشجع على التبني، ثالثا: الاستشارة في تبني المشروع

أما فيما يخص مجموع العينة الذي كان يساوي 100، فقد تقلص في هذا الفصل و الفصل الموالي من هذا البحث، بحيث انقطعت بعض المستجوبات عن الإجابة، بحيث أصبح المجموع 92، أي (100-08=92) سنوضح توزيعهن فيما يلي.

و توزيع هذا الفصل كما يلي على حسب المؤشرات:

- I. المنقطعات عن الإجابة
- II. مصدر خبر القرض المصغر
- III. المشجع على تبني المشروع
- IV. الاستشارة في تبني المشروع
- V. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

المنقطعات عن الإجابة:

سنحاول تفسير سبب انقطاع المستفيدات عن الإجابة عن باقي الأسئلة، و لتسهيل ذلك ارتأيت أن أمثل ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم 13: يوضح توزيع المنقطعات عن الإجابة على حسب الحالة المدنية:

%	المجموع	مطلقة	أرملة	عازبة	متزوجة	الحالة المدنية
						علمها باستفادتها
37,5	03	--	--	01	02	لا علم لهن
62,5	05	--	--	--	05	ممتنعات
100	08	--	--	01	07	المجموع

جدول رقم 14: يوضح توزيع المنقطعات عن الإجابة على حسب المستوى الدراسي:

%	المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	أمية	الحالة المدنية
							علمها باستفادتها
37,5	03	--	--	--	--	03	لا علم لهن
62,5	05	--	--	--	01	04	ممتنعات
100	08	--	--	--	01	07	المجموع

و من هنا نستطيع أن نلاحظ أن كل الممتنعات عن الإجابة متزوجات و أغلبهن بدون مستوى دراسي، مما يعكس تخوفهن من سلطة أخرى قد يكون الزوج في الغالب، و هذا الاستنتاج غير مبني من الفراغ فقد تواجهت مع زوج إحدى المستجوبات و قد منعها من مواصلة الإجابة عن أسئلتي بعدما تمكنت من إقناعها على استجوابها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مستواهن الدراسي المحدود يجمد قدراتهن على استيعاب دلالة البحث العلمي و دوره في فهم الواقع الذي تتخبطن فيه، و الواضح في امتناعهن عن الإجابة هو ذلك الخضوع لقوة ما تمنعهن من التحقيق الذاتي لأنفسهن، و ذلك برضا تام منهن و بقناعتهن، و هذا راجع للتنشئة الاجتماعية التي خضعت لها و هي تقبل تسيير أمورها دون اعتراض لكي لا تكون خارجة عن

نطاق عادات و تقاليد أسرتها، و هذا ما كن قد أشار إليه "عبد الواحد وافي" فيذهب إلى اعتبار الأسرة بمثابة الوسط الطبيعي و الاجتماعي الأول للفرد و تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي و قواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، و تاريخها و عرفها الخلقي و ما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة و الاقتصاد و القضاء (148)

أما بالنسبة للاتي لا علم لهن بأنهن مستفيدات من قرض مصغر، فهذا أبعاد كثيرة أهتم بها كباحثة اجتماعية و لها دلالة قوية في توضيح الصورة الحقيقية للمرأة الريفية المهمشة في مجتمعها، قبل ذلك سنلاحظ الجدول أعلاه و الذي يبين أن كل الذين لا علم لهن باستفادتهن من قرض مصغر هن أميات، و الملاحظ أيضا أن أغلبهن متزوجات و للإشارة أن المستفيدة غير المتزوجة و التي ليس لها علم باستفادتها من القرض هي ابنة إحدى المتزوجات و اللاتي ليس لها علم باستفادتها أيضا، هذا و إن دلّ على شيء فهو أن هناك شخص من أسرتهم قام بالإجراءات دون علمهن و الأكثر من ذلك استيلائه على ما منحه السلطات لها من قرض مادي، و من الواجب ذكره أن هناك تلاعب في مثل هذه الحالات لأنه من المفروض أن المرأة هي التي تتقدم بطلب القرض من التنسيقية الولائية بولاية الاغواط و ذلك من خلال تقديم ملف إداري⁽¹⁴⁹⁾، و كذا المعنية هي التي تتحصل على الدعم المادي من البنك، إذا كيف تمّ ذلك؟ من الواضح أن تجاوزات تمت في كل من التنسيقية و البنك و أكيد بطلب من العنصر الذكوري من أسرهن. و هذا ما أكدته لي المستفيدة الأم التي لا علم لها بأنها مستفيدة من قرض مصغر بقولها: "مانيش عارفة على واش تهادري"، (لا ادري على ما تتحدثين)، و كذا قولها: "إستناي حتى يجي راجلي"، (انتظري حتى يأتي زوجي)، هذه الأقوال تؤكد أن العنصر الذكوري لا يزال يمارس سلطته على أهل بيته.

148 عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، مرجع سلبق، ص 4
149 أنظر الملاحق الصفحتان الثالثة و الرابعة

هذه الحالات تعكس و بصورة واضحة أن المجتمعات الريفية لازالت متوقعة على عاداتها و تقاليدھا التي لا تقبل التغيير بسهولة.

II. مصدر خبر القرض المصغر:

سنقوم في هذا العنصر بربط هذا المؤشر مع بعض المتغيرات الأخرى مثل: الحالة المدنية، المستوى الدراسي، رب الأسرة، و بهذا تحصلنا على الجداول التالية، إضافة إلى جدول بسيط يوضح نوع المشاريع المتبناة، الذي فضلنا أن يكون كذلك ليعطي صورة توضيحية أسهل.

بعد أن تعرفنا أن نوع النشاط يعكس الطابع العام للمنطقة، سنتعرف الآن عن تأثير المستوى الدراسي في مصدر الخبر.

جدول رقم 15: توزيع أفراد عينة البحث حسب مصدر الخبر و المستوى الدراسي:

المجموع		آخر		شخص من الأسرة		مصدر الخبر المستوى الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	66	36.36	24	63.64	42	أمية
100	18	33,33	06	66,67	12	ابتدائي
100	08	37,5	03	62,5	05	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
%100	92	%35.87	33	%64.13	59	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن 64.13% من المستفيدات علمن بالقرض المصغر عن طريق أحد أفراد الأسرة، بينما 35.87% كان علمهن بالقرض المصغر عن طرائق أخرى ممثلة في أفراد من خارج الأسرة أو وسائل الإعلام.

كما يبين هذا الجدول أن المستوى الدراسي لا يؤثر على مصدر الخبر، بحيث وجدنا أنه مهما كان مستواها الدراسي فإن مصدر الخبر يكون من طرف شخص من الأسرة، بحيث وجدنا 66,64% من المستفيدات اللاتي لهن مستوى ابتدائي تلقين الخبر عن طريق شخص من الأسرة، و 33,33% من هن تلقين الخبر عن طريق الآخر، و نجد 63.64% من الأميات تلقين مصدر المعلومة حول المشروع من طرف شخص من الأسرة، مقابل 36.36% من هن تلقينه عن طريق الآخر، كما وجدنا 62,5% من اللاتي لهن مستوى دراسي متوسط علمن بالخبر من طرف شخص من أفراد الأسرة، مقابل 37,5% منهن علمن بالخبر عن طرق اخرى.

و هذا يرجع إلى طغيان الاتصال غير الرسمي الذي يلاحظ من خلال الاتصال الجماهيري بين أفراد المنطقة في الريف، بينما وسائل الإعلام فهي مغيبة بنسبة كبيرة و في جميع المستويات التعليمية، خاصة لدى الأميات، و هذا ما يفسر كذلك بارتفاع مؤشر الأمية و الانقطاع عن العالم الخارجي، فالمجتمع الريفي مجتمع شفهي يتناول الأحداث بدون قنوات رسمية، و هذا انطلاقا بما حددته النساء المستجوبات، بحيث أضافت مستجوبة متزوجة بدون مستوى دراسي، علمت الخبر من طرف شخص من الأسرة قائلة **"أنا منين نجيب لخبر، لوكان مشي راجلي قالي عليه"**، (من أين لي بالخبر إن لم يقلي زوجي)، أما الحالات المدنية الأخرى كذلك يلعب فيها أفراد الأسرة دورا في هذه العملية الاتصالية (الأب، أب الزوج، الأخ)، بحيث أجابت إحدى المستجوبات العازبات ذات مستوى ابتدائي علمت بالخبر من طرف شخص من الأسرة **"قالي أبي راهم قالو في البلدية، الدولة تمد في الدراهم"** ، (قال لي أبي، أنه سمع الخبر في مركز البلدية، أن الدولة تقدم النقود)، و هذا دليل على أن المرأة ليس لها علاقات خارج نطاق أسرتها، و نلاحظ أيضا من خلال

الجدول أن الآخر له نسبة معتبرة تفوق 35% و هذا ما نجم عن أفراد من غير الأسرة مثل الجارات، أو وسائل الإعلام بحيث أجابتي مستفيدة لها مستوى متوسط أنها سمعت الخبر من خلال الراديو، بحيث صرحت "جابو حصة عليه في البوست سمعتها"، (قدموا حصة في الراديو حول القرض، سمعتها) و بهذا يمكن القول أن المستوى الدراسي لا يؤثر على مصدر الخبر، بحيث مهما كان مستواها الدراسي -المتدني في مجتمع بحثنا- فإن مصدر خبر المستفيدات بالقرض المصغر يكون في الغالب من طرف أفراد أسرهن.

و قد كان من بين أهم أهداف التنمية الريفية: تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل و ذلك من خلال انتهاج برامج تنموية تساعد أفراد المجتمع الريفي على تحقق مداخل للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة" (150)، لكن هذا لن يحدث دون توعية أو على الأقل توجيه لتلك الشريحة المستفيدة من تلك البرامج التنموية، و اخص بالذكر القرض المصغر لأنه يوجه للنساء الماكثات بالبيت و اللاتي يتميزن بمحدودية مستواهن الدراسي، و الذي يآثر بالضرورة على وعيهن بأهمية تلك البرامج.

بعد أن رأينا كيف كانت العلاقة بين المستوى الدراسي و مصدر الخبر، سنتطرق الآن إلى علاقته بالحالة المدنية:

جدول رقم 16: توزيع أفراد عينة البحث حسب مصدر الخبر و الحالة المدنية:

المجموع		آخر		شخص من الأسرة		مصدر الخبر الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	72	29.17	21	70.83	51	متزوجة
100%	17	64,71	11	35,29	06	عازبة
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	50	01	50	01	مطلقة
100	92	35.87	33	64.13	59	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول الإحصائي أن 70.83% من المستفيدات المتزوجات علمن الخبر بواسطة شخص من الأسرة و المتمثل خاصة في الزوج و هذا حسب تحديدهن له، و 29.17% من هن علمن عن طريق الآخر، أما العازبات فنجد 35,29% علمن بالقرض المصغر بواسطة شخص من الأسرة، مقابل 64,71% من هن علمن الخبر عن طريق الآخر و المتمثل في الغالب بالاتصال الشفهي بين أفراد الريف.

و منه نستنتج أن الحالة المدنية لها تأثير على مصدر الخبر، بحيث وجدنا أنه كلما كانت حالتها المدنية متزوجة، فإن مصدر الخبر من طرف شخص من الأسرة، و العكس صحيح، و هذا ما يفسر بمجال الشبه الحرية الموجودة لدى الحالات الأخرى في حصولهن عن مصدر المعلومة مقارنة بالمتزوجات، فحالات غير المتزوجة في اتصال نسبي مع المجتمع، بحيث يكون في المناسبات و كذا عند الذهاب إلى الأماكن العمومية

المنحصرة في المستشفى أو المستوصف، و هذا التحليل انطلاقاً من أقوال المستجوبات بحيث أجابت مستفيدة عازبة كان مصدر علمها عن طريق الآخر من غير الأسرة مجيبة "كي رحت لسبيطار، تلاقيت جارتنا حكاتلي عليه"، (عندما ذهبت إلى المستوصف، التقيت بجارتي أخبرتني بذلك)، بعد كل هذا أمكن القول أن للحالة المدنية للمستفيدة تأثير على مصدر علمها بالقرض المصغر.

III. المشجع على تبني المشروع:

بعد علم المستفيدة أن هناك قرض مصغر أوجب معرفة من شجعها على تبني مشروعها، و هذا ما سنعرفه من خلال ما يلي:

جدول رقم 17: توزيع أفراد عينة البحث حسب مشجع المستفيدة على تبني المشروع و الحالة المدنية:

المجموع		الغير		وحدك		المشجع على الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	72	66,67	48	33,33	24	متزوجة
100	17	23,53	04	76,47	13	عازبة
100	01	100	01	--	--	أرملة
100	02	50	01	50	01	مطلقة
100	92	58,70	54	41,30	38	المجموع

نستشف من خلال هذا الجدول أن 58.70% من المستجوبات كان تبنيها للمشروع بعد تشجيعها، بالمقابل وجدنا نسبة 41.30% منهن كان دافعهن ذاتي.

من خلال القراءة الأولية يظهر أن أغلب المستفيدات كان تبنيهن للمشروع بعد تشجيعهن من طرف أفراد أسرهن، و هذا من خلال ما صرحت به المستجوبات في تحديدهن من هو غير الآخر، بحيث أجابت مستجوبة متزوجة قائلة " **قالي راجلي نديرلك دوسي ندو دراهم** " (قال لي زوجي، سأدفع لك ملف لنستفيد لناخذ النقود)، و هذا يدل على أن المرأة إضافة إلى عدم علمها بالقرض، لم تتبنى المشروع بقناعة شخصية، و هذا ليس بالأمر السيئ بالنسبة للمرأة الريفية فقد تستطيع تحقيق ذاتها و تحسين مكانتها في المجتمع من خلال مشاركتها في مشاريع التنمية و هذا ما يراه محمد قنوص محي بحيث أكد على ضرورة تعاون و اشتراك جميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية (151)

كما لاحظنا أن 76,47% من حالات العازبات تبين المشروع بإرادة ذاتية، مقابل 23,53% من هن تبين المشروع عن طريق تشجيع الغير. أما المتزوجات فنجد نسبة 33,33% من هن تبين المشروع بقناعة شخصية مقابل 66,67% ممن تبين المشروع بدافع غير ذاتي. كما وجدنا نسبة 100% والتي تمثل أرملة واحدة قد قامت بالمشروع بدافع من الغير، و وجدنا أيضا نسبة 50% من المطلقات كان تبنيها للمشروع بقناعة شخصية، بهذا نلاحظ أن الحالة المدنية لا تؤثر على المشجع على تبني المشروع، فمهما كانت حالتها المدنية، فإن الغير من يقوم بتشجيعها على تبني مشروع بالاستفادة من قرض مصغر.

و يُرد هذا إلى اتكال المرأة على غيرها و تغيبها عن دورها المنوط لها، فالأطر التي رسمها لها المجتمع الريفي أصبحت تمارس عنها قهرا اجتماعيا، حيث كانت المرأة الريفية مدفوعة لتبني هذا المشروع التنموي، فبالرغم من الحالات المدنية المتواجدة عليها المستفيدات فجلهن اعتمدن على الغير، خاصة المطلقات، فهن مقهورات اجتماعيا و اقتصاديا و ليس لهن سلطة في اتخاذ أي قرار سواء داخل الأسرة أو خارجها. مما يجعلها مرتبطة ارتباطا

151 محمد قنوص محي، مرجع سابق، ص ص 166-167.

كبيراً على الغير (الأب، الأخوة)، بحيث قالت لي إحدى المطلقات، مشجعة من طرف الغير، أنها لا تستطيع أن تقوم بأي شيء في المنزل كيف إذا كان خارج البيت مصرحة "ما نقدر ندير والو بلا ما نشاورهم، أو واش يقولو لي ديري ندير، الله غالب" (لا أستطيع أن أعمل شيء بدون استشارتهم، و كل ما يطلبونه مني أقوم به، الله غالب) ، هذا دليل على أن المرأة الريفية تمارس عليها ضغوطات من طرف أفراد أسرتها، أما المتزوجات فأغلبهن اتخذ أزواجهن المبادرة في

تبني هذا المشروع التنموي، بحيث قالت لي أغلب المستفيدات المتزوجات بأن أزواجهن من شجعنهن لتبني المشروع و هذا ما قالته إحداهن "قالي راجلي ياله نديرو بروجي" (قال لي زوجي، فلنقم بمشروع)، أما بالنسبة للعازبات فلهن ارتباط وثيق بأسرهن بحيث قالت لي إحداهن، : "لازم ندير واش يقول بيبي" (يجب أن أقوم بما يطلبه مني أبي)، فليس للحالة المدنية تأثير واضح على تشجيع المرأة على تبني المشروع، بحيث وجدنا أن أغلبهن سواء متزوجات أو غير ذلك كن مشجعات من طرف الغير لتبني مشروع مدعم بالقرض المصغر. أما سيطرة العنصر الرجالي على التبني دائماً نلمحه في جميع أصناف الحالة المدنية، فعند المتزوجات نلاحظ دور الزوج الأساسي في توجيه المستفيدة لتبني المشروع، أما الحالات الأخرى أيضاً لا تخلو منها سلطة العنصر الرجالي سواء الأب أو الأخوة.

فيما يخص ربط متغير المستوى الدراسي بمؤشر مشجع المستفيدة فقد تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم 18: توزيع أفراد عينة البحث حسب بمشجع المستفيدة على تبني المشروع و المستوى الدراسي:

المجموع		الغير		وحدك		المشجع على التبني المستوى الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	66	63,64	42	36,36	24	أمية
100%	18	50	09	50	09	ابتدائي
100%	08	37,5	03	62,5	05	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
100%	92	58.70	54	41.30	38	المجموع

يبرز هذا الجدول أن 63,64% من الأميات ممن شجعن من طرف الغير في تبني المشروع مقابل 36,36% ممن كان دافعهن ذاتي، أما بالنسبة للاتي لهن مستوى دراسي ابتدائي فنجد 50% من هن شجعن من طرف الغير، كما وجدنا 62,5% من اللاتي لهن مستوى متوسط كان دافعهن ذاتي، مقابل 37,5% كن مشجعات من طرف الغير.

و يمكن القول أن المستوى الدراسي له تأثير واضح على هذه العلاقة فكلما ارتفع مستواها الدراسي قلّ اعتمادهن على الغير، ففقه ميكانيزم هذا المشروع من بدايته إلى نهايته و طرق التزود و التمويل به يقل عند الأميات، و العكس صحيح بالنسبة للاتي لهن مستوى دراسي، غير أن هدفنا الأساسي من وراء طرحنا لهذا السؤال كان من أجل معرفة من المشجع على تبني مشروع من خلال الاستفادة من قرض مصغر، و ما هو الهدف الخفي من وراء هذا التشجيع خاصة من طرف العنصر الرجالي.

17. الاستشارة في تبني المشروع:

بعد التطرق لمشجع المستفيدة، و بعدما توصلنا إلى بعض الحقائق، سنتطرق الآن إلى مؤشر الاستشارة في هذا العنصر الذي سنحاول من خلاله توضيح مدى حرية المرأة المستفيدة في اختياراتها، و في أدوارها الإنتاجية، و مما يلي يمكن أخذ صورة عامة عن ذلك:

جدول رقم 19: توزيع أفراد عينة البحث الاستشارة في تبني المشروع و المستوى الدراسي:

المجموع		لا		نعم		الاستشارة في تبني المشروع المستوى الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	66	6,06	04	93,94	62	أمية
100%	18	11,11	02	88,89	16	ابتدائي
100%	08	37,5	03	62,5	05	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
100%	92	09.78	09	90.22	83	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 90.22% من المستفيدات يقمن بالاستشارة، مقابل 9.78% لا يستشرن، من خلال ما سبق لاحظنا ارتباط كبير بين المرأة و أسرتها، من حيث مصدر العلم، و كذا التشجيع على طلب دعم ممثل في قرض مصغر، وصولاً إلى الاستشارة حيث وجدنا أن نسبة ساحقة من المستفيدات يستشرن غيرهن لكي يطلبن الدعم المادي من القرض المصغر ، ومن خلال تحديد المستجوبات لمن يستشرن فقد أجابت أغلبهن أنهن يستشرن أرباب أسرهن.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المستفيدات الأميات استشرن قبل تبني المشروع و ذلك بنسبة 93,94%، مقابل 6,06% من هن لم يستشيروا، و نلاحظ أيضا

أن 88,89% ممن لهم مستوى ابتدائي كذلك قمن بالاستشارة، و تقابلها نسبة 11,11% منهن لم يستشن، و لدينا أيضا نسبة 62,5% ممن لهم مستوى متوسط قمن بالاستشارة، مقاب 37,5% لم يقمن بذلك.

و يرد كل هذا إلى غياب الوعي الجماعي أو الفردي لدى المرأة الريفية خاصة فيما يتعلق بالأمر التي توجد خارج الأسرة إذ تتطلب استشارة قوية و دراية جيدة لزام الأحداث، فكلما ينخفض المستوى التعليمي تزداد الاستشارة فيما يخص المشروع، خاصة لدى الأميات، بحيث أفادتنا مستجوبة أمية بأنه يجب الاستشارة قبل القيام بأي شيء قائلة: "لازم نسقسي الدار على حاجة كيما هادي"، (يجب أن أستشير أسرتي على شيء كهذا)، و أجابتي أخرى ذات مستوى دراسي (ابتدائي): "علاه حنا نقدرو نديرو حاجة بلا ما نشاورو!"، (هل نستطيع أن نقوم بشيء دون أن نستشير؟!)

و هذا يعود دائما إلى ضعف التمدرس و انتشار الجهل و الأمية في العالم الريفي، كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تقم بالتوجيه و الإرشاد اللازمين، و إرفاق أصحاب المشاريع بالمرافقين، و المفروض أن تراعي الوكالة خصوصية المجتمع و المرأة في عالمها الريفي المتحفظ، و الذي يرفض النقاء نساء أسرته مع أي رجل غريب عن الأسرة. و بهذا لو كان كل المرافقين في البلديات الريفية إناث لمكن ذلك من التوصل إلى توعية المستفيدة.

نستنتج من هذا الجدول أن المستوى الدراسي لا يؤثر على الاستشارة، بحيث مهما كان المستوى الدراسي فإن الاستشارة موجودة و بنسب كبيرة، لكن الحالة المدنية لا علم لنا بتأثيرها على الاستشارة لذا قمنا بالجدول التالي.

جدول رقم 20: توزيع أفراد عينة البحث حسب الاستشارة في تبني المشروع و الحالة المدنية:

المجموع		لا		نعم		استشارة في تبني المشروع الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	72	--	--	100	72	متزوجة
100%	17	47,06	08	52,94	09	عازبة
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	50	01	50	01	مطلقة
100%	92	09,78	09	90,22	83	المجموع

نستشف من خلال هذا الجدول أن كل المستفيدات المتزوجات و الأراامل استشرن أفراد أسرهن في تبني المشروع بدعم من القرض المصغر، أما غير المتزوجات حالات أخرى، فنجد نسبة 52,94% من العازبات قمن بذلك أيضا. مقابل 47,06% لم يستشرن، و وجدنا 50% من المستفيدات المطلقات قمن كذلك بالاستشارة،

و مردٌ هذا إلى أن المرأة الريفية و خاصة المتزوجة تكون استشارتها مرتبطة بالوسط العائلي المتواجدة فيه، و أنها لا تقوم بسلوك إلا و أعطت المبررات الكافية و الواضحة جراء ذلك، و إلا تعرضت إلى القهر من طرف سلطتين هما: الزوج بحكم العلاقة التي تربطهما مع بعض. و المجتمع الريفي الذي تعيش في وسطه و الذي لا يمكنها من الخروج عن الأدوار المنوط لها سواء بالإكراه أو طوعية، وهذا ما أشار إليه الباحث بياربورديو بحيث يرى⁽¹⁵²⁾: "أن العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة الجزائرية تتميز بنوع من الاحترام و الخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، و الخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، و مثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية و التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، و

152 Pièrre BOURDIEU, sociologie de l'Algérie, paris, PUF, 1958p44

تستمر جذور و آثار هذه العملية حتى كهولة و شيخوخة الفرد و هذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية و شخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، لكنها يجب أن تبقى خفية و مقموعة، و كل سلوك لا يتوافق و المعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة" (153)،

لقد اتضح لي من خلال هذه الدراسة أن المرأة الريفية تتقبل كونها عنصر مسير و ليس مخير، كما وضحت مستفيدة متزوجة قامت بالاستشارة، بقولها: " **حنا المتزوجات محكوم فينا**" (نحن المتزوجات لا نتصرف بإرادتنا)، أما الحالات المدنية الأخرى فلها هي كذلك الاستشارة بنسبة معتبرة، و يعاز هذا إلى أن المرأة الريفية دائما بحاجة إلى الاستشارة في شتى المجالات، و حتى في أبسط الأمور، خاصة بما يتعلق بأمر خارج الأسرة، لاسيما ما إذا كانت أمور مادية أو بمواضيع تهم العائلة بصفة خاصة. فهذا احتياج ناجم عن الضعف الذي تبحث عن تغطيته المرأة الريفية من خلال الاستشارة، و تعمل السلطات من أجله، من خلال إشراكها في حياة ريفية أفضل، فهي تبحث دائما عن حماية في وسط هذا المجتمع الذكوري المغلق و السابق للمدينة حسب ابن خلدون.

مما سبق يمكن القول أن متغير الحالة المدنية لا يؤثر على الاستشارة.

أما فيما يلي سنحاول معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين رب الأسرة و الاستشارة في تبني المشروع

جدول رقم 21: توزيع أفراد عينة البحث حسب الاستشارة في تبني المشروع و رب الأسرة:

المجموع		لا		نعم		الاستشارة في تبني رب الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	66	--	--	100	66	الزوج
100%	06	--	--	100	06	أب الزوج
100%	17	47,06	08	52,94	09	الأب
100%	01	--	--	100	01	الأخ
100%	02	50	01	50	01	الابن
100%	92	09,78	09	90,22	83	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن كل المستجوبات اللاتي رب أسرتهن الزوج و اللاتي رب أسرتهن أب الزوج و كذا اللاتي رب أسرتهن الأخ يستشن قبل تبني المشروع، و أن أغلب اللاتي رب أسرهن الأب يقمن أيضا بالاستشارة بنسبة 52,94 %، بالمقابل 47,06 % لا يستشن، كما وجدنا أن 50 % من النساء المستفيدات من قرض مصغر في عينة بحثي هذا و اللاتي رب أسرتهن الابن يقمن أيضا بالاستشارة

و هذا ما يراه " هشام شرابي⁽¹⁵⁴⁾ : أن النظام الأبوي يتميز بسلطة أبوية تبدأ أول ما تبدأ في العائلة بسلطة الأب البيولوجي ثم تمتد إلى السلطة في البيئة الاجتماعية و المتجسدة في علاقات المجتمع و حضارته ككل فتكون السلطة بذلك ظاهرة و خفية في نفس الوقت حيث يراها الفرد و يحس بها أينما كان و حيثما توجه، فهي تحكم علاقاته المباشرة و غير المباشرة، و

يتميز النظام الأبوي بلغة خاصة هي لغة جماعية تنفي الفرد و الوعي الذاتي و تستبدلها بالوعي الجماعي و بالتالي فهي انعكاس للسلطة الأبوية، و تظهر هذه اللغة إلى جانب لغة الحياة التي يتكلمها العامة، حيث تظهر هذه الأخيرة أمامها ناقصة و مشوهة.

يمكن تبرير ما جاء من نتائج إحصائية في هذا الجدول، بان المتزوجات و اللاتي رب أسرتهن هو الزوج لا يتجرأن أصلا على فعل شيء من دون مشورته في الصغيرة و الكبيرة، مثلما صرحت المستفيدة المتزوجة في تحليل الجدول السابق: " **خا المتزوجات محكوم فينا**" ، (نحن المتزوجات لا نتصرف بإرادتنا)، و بالتأكيد يمكن القول أن المتزوجات تعودن على ذلك، بل أكثر أصبح منعكس شرطي عند المرأة الريفية، فعلى سبيل المثال: عندما تريد المرأة المتزوجة فعل شيء جديد، مباشرة تستشير زوجها قبل أن تقوم به. و الأمر ذاته بالنسبة للاتي رب أسرتهن أب الزوج.

أما بالنسبة للحالة الأخرى التي يكون فيها الأب ربا للأسرة، فقد و جدنا أيضا أن الأغلبية يقمن بالاستشارة، بحيث قالت لي مستجوبة عازية رب أسرتهن الأب قامت بالاستشارة: " **هاندي أفار دراهم، أو دوسيات أو طلعات أو هبطات لازم نشاور أبي** " (هذه قضية نقود، و ملفات، و تنقلات، لذا يجب أن أستشير أبي)، و من خلال هذا يمكن استنتاج أنه، رغم اختلاف رب الأسرة (الزوج، الأب، أب الزوج...)، إلا أن الاستشارة واضحة في كل الحالات المدنية، و عليه فإنه مهما كان رب الأسرة فالاستشارة موجودة و بنسبة كبيرة، و عليه فإن متغير رب الأسرة لا يؤثر على الاستشارة

٧. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

للتحقق من الفرضية الأولى سنناقش النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل الجداول السابقة و التي تخص مؤشرات الإجراء الأول للحصول على القرض المصغر أي تبني المشروع المدعم من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر و القيام به، بحيث تحصلنا على النتائج التالية:

- فعلى مستوى التبني لاحظنا وجود 58% من المستفيدات لا يملكن شهادة، و هذا أول دليل على أن هذه المستفيدة لا تعلم أن أهم وثيقة لشروط التأهيل للحصول على القرض المصغر هي امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة لها معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة من طرف غرفة الصناعات التقليدية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه، مما يدل أن أغلب المستفيدات مغيبات على أول إجراء للحصول على القرض المصغر و هو الملف الإداري و بالتالي نستطيع القول أن هناك شخص آخر غير المستفيدة من قام به.

- أما فيما يخص مصدر خبر أن هناك قرض مصغر مقدم من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر فلاحظنا أن أغلب المستفيدات تلقينه من طرف شخص من الأسرة، و هذا بنسبة 64,13%، و عند ربط هذا المتغير بمؤشر المستوى الدراسي لاحظنا أنه لا يتأثر به فمهما يكن المستوى الدراسي للمستفيدة فإن مصدر الخبر يكون من شخص من الأسرة و المتمثل في الذكور منهم حسب تحديدها له.

- و وجدنا أيضا أن هناك تأثير للحالة المدنية على مصدر الخبر، فأغلب المستفيدات المتزوجات، كان شخص من الأسرة هو الذي أخبرهن بالقرض، بحيث كان مصدر الخبر هو الزوج حسب تحديدها له، و العكس صحيح، بالنسبة لحالات غير المتزوجة.

- أما بالنسبة للتشجيع على القيام بالمشروع من خلال سلفة من الدولة، فوجدنا نسبة 58,70% من المستجوبات كان تبنيها للمشروع بعد تشجيعها من طرف الغير و المحدد بالعنصر الذكوري من أفراد أسرتها.
- كما وجدنا أن مؤشر الحالة المدنية يتأثر بهذا المتغير (التشجيع) بحيث وجدنا انه كلما كانت المستفيدة متزوجة كلما كان تبنيها للمشروع بعد التشجيع من طرف الغير.
- بالنسبة لتأثير المستوى الدراسي فهو واضح، بحيث وجدنا أن أغلب الأميات شجعن من طرف الغير، مقابل اللاتي لهن مستوى دراسي متوسط قمن بالمشروع لقناعة ذاتية، و بهذا كلما كان للمستفيدة مستوى دراسي أعلى كلما كان تبنيها للمشروع من قناعتها الذاتية.
- أما فيما يخص الاستشارة في تبني المشروع، فوجدنا أن نسبة 90,22% من المستجوبات قمن بالاستشارة قبل تبني المشروع و هذه نسبة عالية جدا تعكس أنه حتى لو كان تبنيها للمشروع بقناعتها الشخصية إلا أنه لا يمكنها القيام بها إلا بعد تصريح من العنصر الذكوري من أفراد أسرتها في الغالب يكون رب الأسرة حسب تحديدها له.
- و عند ربط هذا المتغير بمؤشري المستوى الدراسي و الحالة المدنية اتضح أنه مهما كان مستواها الدراسي، أو حالتها المدنية فهي تقوم بالاستشارة و بشكل إلزامي هذا ما اتضح من خلال تحليل أقوالهن.
- كما وجدنا أن كل اللاتي رب أسرتهن: الزوج، أب الزوج، الأخ قمن بالاستشارة و أغلب اللاتي رب أسرتهن الأب كذلك و هذا بنسبة 52,94%، مما يبين لنا أن للعازبات نسبة و لو ضعيفة في الاستقلالية في تبني المشروع.

٧١. استنتاج:

من خلال جلّ المتغيرات السالف ذكرها، و التي قسنا بها علاقة تبني المشروع بمختلف المؤشرات فإن فرضية أن أفراد أسرة المرأة الريفية هم الذين يدفعونها لتبني مشروع تنموي مدعم من طرف القرض المصغر، قد تحققت كليا و هذا ما يعطيها مصداقية في بحثنا هذا.

إن المرأة الريفية من خلال استفادتها من قرض مصغر حتى و لو كان ذلك بدافع من أفراد أسرتها قد اكتشفت مورد يدعمها على تنمية قدراتها و بالتالي تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لها و لأفراد أسرتها المحيطين بها و هذا ما أكد عليه البشير العربي بحيث يرى أن "التنمية عملية حضارية شاملة تتصل بكل الأنشطة داخل المجتمع، و تتعلق بكل ما يكتشفه الإنسان من موارد يعمل على تنميتها و تطويرها من أجل بناء قدراته الإنتاجية لفائدة كل الفئات الاجتماعية دون استثناء حتى تعيش كل شرائح المجتمع في سعادة إذ يحقق الإنسان كرامته ويحس بالرضي و إثبات الذات بتحرير قدراته في الخلق و الإبداع و الابتكار" (155).

155 العربي البشير، مقاربات سوسيولوجية في الثقافة و التنمية و المجتمع، دار السحر للنشر، تونس 1998، ص ص 56 - 57.

الفصل السابع

القيام بالمشروع

خصصنا هذا الفصل للمعنيين بالقيام بالمشروع، بحيث قسمناه إلى عنصرين الأول يتطرق لكل ما يخص المستفيدات اللاتي قمن بالمشروع و المستوى الدراسي وامتلاك الشهادة، و الثاني لكل ما يتعلق بالحالة المدنية و رب الأسرة. كما سنتطرق أيضا إلى اللاتي لم يقمن بالمشروع، مع ذكر أسباب عدم قيامهن به، و بما أن مؤشر القيام بالمشروع مهم جدا، فقد ارتأينا أن نتمعن فيه في بداية هذا الفصل، و بهذا قسمناه إلى عنصرين.

ا. القيام بالمشروع و التأهيل

اا. القيام بالمشروع و الأسرة

1. القيام بالمشروع و التأهيل:

من خلال الجدول الموالي سنحاول توزيع أفراد العينة اللاتي لم ينقطعن عن الإجابة حسب القيام الفعلي بالمشروع و المستوى الدراسي، وبعدها سنطرق للاتي لم يقمن بالمشروع، و فيما استثمرن المبلغ المقرض لهن.

جدول رقم 22: توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام بالمشروع و المستوى الدراسي:

المجموع		لم تقم		قامت		القيام الفعلي المستوى بالمشروع الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	66	21,21	14	78,79	52	أمية
100%	18	11,11	02	88,89	16	ابتدائي
100%	08	25	02	75	06	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
100%	92	19,57	18	80,43	74	المجموع

نلاحظ أن من هذا الجدول المركب أن 80,43% من المستفيدات قمن بالمشروع و المفروض أن يقمن كلهن به، حيث نجد أن 19,57% منهن لم يقمن به، و ذلك للأسباب المذكورة فيما يأتي، فالمفروض أيضا أن تكون المتابعة لخطوات المشروع من طرف المنسق و المرافقين لكل بلدية، حيث يتم ملئ محضر معاينة من طرف المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر⁽¹⁵⁶⁾، لكن ذلك لم يتم و هذا واضح من خلال عدم قيامهن بالمشروع و بعض التجاوزات حيث وجدنا مستفيدة ليس لها علم أصلا أنها مستفيدة التي

انقطعت على الإجابة من المحور الثاني إلى باقي المحاور في الاستمارة، مما يخلق معوقات وظيفية اتجاه الدور الذي تريد السلطات إعطائه للمرأة الريفية (و هذا ما عبر عنه ميرتون بالمعوقات الوظيفية)، و منه تتضح عدة تفسيرات سنذكرها في تحليل القادم.

أما بالنسبة للمستفيدات اللاتي لم يقمن بالمشروع، فقمنا باستجوابهن حول فيما استعملن المبلغ المقرض لهن من طرف الهيئات المختصة، بحيث وجه مبلغ الدعم لصالح تهيئة منزلها، أو إلى المصاريف المنزلية. و هذا يرد إلى أن فلسفة هذا القرض الموجه للمرأة الريفية لم يكن متبوع بأبواب مفتوحة على أهميته، كما أن غياب الاتصال أعطى ضبابية، و عتم لسير الحسن اتجاه المتلقين، بحيث قالت لي مستفيدة متزوجة لم تقم بالمشروع "عطاوهم لي في الشتا، و أنا داري كانت تقطر، درت بهم الدالة لهاذي البيت لي راكي قاعدة فيها"، (أعطوني النقود في الشتاء، و كان سقف بيتي يقطر، فهيأت بهم سقف هذه الغرفة التي تجلسين فيها)، و قالت لي أخرى متزوجة و لم تقم بالمشروع أيضا "كانت الدخلة نتاع الذراري لليكول، و ما عدناش باش نشرولم الدوزان نتاعو، جاو الدراهم في وقتهم"، (كان موعد دخول الأطفال للمدرسة، و لم يكن في حوزتنا مبلغ شراء الأدوات المدرسية، فكان قبض النقود في وقته).

كما يرجع السبب أيضا إلى نقص في تحسيس المستفيدات و توعيتهن و تكوينهن في تسيير مشروع تنموي خاصة، و أن أغلب النساء الريفيات بدون مستوى دراسي، و يبين أيضا أن الأجهزة المعنية تهتم فقط بالجانب المالي لدعم بدون جهاز متابعة و تكوين للمشاريع، مع الإشارة أن مثل هذا الجهاز منصوص عليه في القوانين و الإجراءات الخاصة في هذا الدعم لكن ليس له وجود في أرض الميدان، مثلا المفروض أنه يوجد تقرير متابعة للمشاريع المدعمة من طرف الوكالة في التنسيقية الولائية لكن ذلك غير موجود فعند طلبي له قيل لي أنهم لم يقوموا بذلك.

و منه أيضا نستنتج سبب بقاء هامشية المرأة الريفية و ذلك من الخلفية الثقافية للمجتمع الريفي، و كذا عدم تهيأت المرأة المستفيدة لأن يكون لها استقلالية مالية، كيف إذا لتسيير مشروع تنموي؟

كما يوضح هذا الجدول أن 88,89% ممن لهن مستوى ابتدائي قمن بالمشروع، مقابل 11,11% لم يقمن بذلك، كما نجد 78,79% من الأميات قمن بالمشروع، مقابل 21,21% لم يقمن بذلك، ووجدنا أيضا 75% من اللاتي لهن مستوى متوسط قمن كذلك بالمشروع مقابل 25% لم يقمن بذلك.

نستنتج من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن أغلب المستفيدات قمن فعلا بالمشروع و هذا يكمن في أن المستفيدات في بداية المشروع أي العملية الإنتاجية كانت لهن دفعة أولى للقيام به، بحيث فسرت لي إحدى المستجوبات كان لها مستوى دراسي ابتدائي و قامت بالمشروع، بأنها حاولت أن تنتج فعلا بعد التمويل المالي، مصرحة "قشديت الدراهم بديت نخدم"، (أول ما قبضت المبلغ، بدأت الإنتاج)، لمحنا من خلال الإجابات المقدمة من طرف اللاتي قمن بالمشروع و لهن مستوى دراسي حتى ولو كان ضعيف أن لهن وعيا بأهمية هذا المشروع، و ما يدر عليهن و على أسرهن من مداخل متوقعة، قد تحسن من مستواهم المعيشي، إضافة إلى أن ثقافة المجتمعات الريفية فبالرغم من رفضها لفكرة تعليم المرأة، إلا أنهم يعطونها مكانة أفضل عندما يكون لها مستوى دراسي، وبهذا يستمع لها رب الأسرة و تناقش في مواضيعها التي تقترحها، و يبقى قرار الموافقة من طرفه، بحيث يتوقف ذلك عن قدرة إقناعها له بقيمة المشروع التنموي.

و بهذا يمكن القول أن المستوى الدراسي لا يؤثر على القيام بالمشروع بنسب كبيرة، بحيث وجدنا أنه مهما يكن مستواها الدراسي، فهي تقوم بالمشروع.

بعدها تحدثنا مطولا عن القيام بالمشروع و كذا تأثير المستوى الدراسي عليه، ارتأيت أن أربطه الآن مع امتلاك الشهادة في الجدول التالي:

جدول رقم 23: توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و امتلاك للشهادة:

المجموع		لم تقم		قامت		القيام الفعلي امتلاك للمشروع الشهادة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	38	--	--	100	38	نعم
100	54	33,33	18	66,67	36	لا
100	92	19,57	18	80,43	74	المجموع

يوضح هذا الجدول الإحصائي أن جميع المستفيدات اللاتي يملكن شهادة قمن بالمشروع فعلا، بينما اللاتي لا يملكن شهادة فنجد 66,67% منهن قمن بالمشروع و 33,33% لم يقمن به، و عليه يمكن القول أن امتلاك الشهادة له تأثير إلى حد ما في القيام الفعلي بالمشروع.

فلاحظ أن اللاتي يملكن الشهادة قمن جميعهن بالمشروع و هذا ما يؤهلهن إلى أداء العملية الإنتاجية لأنهن لديهن فعلا الرغبة في التبني والإنتاج مما يخلق نوع من الرضا عن العمل خاصة و أن هذا العمل منزلي (في البيت)، و هو ما سيتم ذكره في الفصل القادم، إذ أجابت مستجوبة قامت بالمشروع و تملك شهادة "أنا نعرف نخدم مليح أو عندي شهادة و ظرك زادوني الدراهم علاش ما نخدمش". (أنا أتقن الإنتاج، و أمتلك شهادة، و الآن دعموني بالنقود، فلما لا أنتج).

و حالة الأخريات اللاتي قمن بالمشروع فعلا بالرغم من عدم امتلاكهن للشهادة، و هذا يرجع إلى الحوافز الشخصية خاصة، كما أن لهن خبرة موروثة في مجال الصناعات التقليدية و الحرف، بحيث أجابتي مستجوبة لا تملك الشهادة لكنها قامت بالمشروع في النشاط الحرفي "أنا نعرف ننسج علاش حتى ندير الديبلوم"، (أنا أتقن النسيج، فلما أتكون)، أما الأخريات، فلم تقم بالمشروع إطلاقا و لا يملكن الشهادة و ينحصرن أغلبهن في اللاتي

لا مستوى لهن و متزوجات، التي حول أزواجهن القروض المستفاد منها إلى ميزانيات أخرى، بحيث قالت لي مستجوبة متزوجة بدون مستوى: "لو كان قريت ما نيش هكذا، نعرف واش ندير، ما يحشوهاليش"، (لو درست، كان وضعي غير هذا، لكنك أعرف ما أعمل و لا يتم استغفالي) هذا القول فيه كثير من الحسرة على عدم الدراسة، و كذا على طغيان الزوج، إذ سألتها من الذي لا يعطيها حقها أجابت قائلة: "راجلي وشكون قيرو"، (زوجي من غيره)، و كذا صرحت أخرى متزوجة أيضا و لا مستوى لديها لم تقم بالمشروع: "داني راجلي للبنكة و أنا عطيتلو قع الدراهم في يدو صرفناهم لدار"، (أخذني زوجي للبنك، و أنا أعطيته المبلغ كله في يده، و استغللناهم في مصاريف البيت)، و بهذا يمكن القول أيضا أن المرأة الريفية تعودت على سلطة الزوج، إذ ترى نفسها أنها غير طائعة لزوجها إن فعلت غير ذلك.

II. القيام بالمشروع و الأسرة:

في هذا العنصر سنتطرق إلى الربط بين الحالة المدنية و كذا رب الأسرة بالقيام بالمشروع بدءا بالجدول التالي:

جدول رقم 24: توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و الحالة المدنية:

المجموع		لم تقم		قامت		القيام الفعلي للشروع	الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد		
100%	72	25	18	75	54		متزوجة
100%	17	--	--	100	17		عازبة
100%	01	--	--	100	01		أرملة
100%	02	--	--	100	02		مطلقة
100%	92	19,57	18	80,43	74		المجموع

يبرز هذا الجدول أن كل العازبات و الأرمال و المطلقات قمن بالمشروع، بينما نجد 75% من المتزوجات كذلك قمن بالمشروع، مقابل 25% من المتزوجات لم تقم به أصلا، فنلاحظ أن الحالات المدنية الأخرى المنتشرة بين العازبات و المطلقات قامت بهذا المشروع فعليا و بنسبة عالية.

و هذا لكون هذه الأخيرة لها دافع شخصي في تبني هذا المشروع، و مؤشر الاستشارة كما لاحظنا في الجداول السابقة كان واضحا و بنسب أكبر عند المتزوجات، مما قد يعطي سلطة للرجل (الزوج) بعرقلة النشاط و تحويل المبلغ المالي (القرض الممنوح) لصالح أغراض أخرى بموافقة الزوجة المستفيدة أو عدم موافقتها، غير أن فئة الحالات الأخرى الموزعة على الأصناف المدنية السالفة الذكر قد قامت فعلا بالمشروع و هذا كون أن المشروع أصبح فعلا عملا و نشاط حيز التطبيق، بحيث صرحت لي مستفيدة مطلقة قامت بالمشروع بأنها تريد فعلا أن تنتج، لتتحصل على دخل مالي قائلة "أنا ماذا بيا نخدم و نعطي لأبي يبيع، على الأقل نقص عليهم شوييا مصروف"، (أنا أفضل أن أنتج، و أعطي لأبي يبيع على الأقل أقل من مصاييف البيت)، فللحالة المدنية تأثير على القيام بالمشروع لكن بنسب قليلة، فالمفروض كلهن يقمن بالمشروع مهما كانت حالتهم المدنية.

و كما قد أشرنا سابقا إلى أن حلیم بركات يرى أنه "مع سيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل و أصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل و مهما كانت علاقات الإعالة و الاعتماد متبادلة⁽¹⁵⁷⁾، و بالتالي تضحية المرأة بما تملك لا يؤثر على رفع مكانتها لاعتبار ذلك داخل في المشاركة في إعالة الأسرة تحت رئاسة الأب أو الزوج

أما بالنسبة لربط القيام بالمشروع مع رب الأسرة، فقد تحصلنا على الجدول التالي:
جدول رقم 25: توزيع أفراد عينة البحث حسب القيام الفعلي بالمشروع و رب الأسرة:

المجموع		لم تقم		قامت		القيام الفعلي رب بالمشروع الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100	66	21,21	14	78,79	52	الزوج
%100	06	66,67	04	33,33	02	أب الزوج
%100	17	--	--	100	17	الأب
%100	01	--	--	100	01	الأخ
%100	02	--	--	100	02	الابن
%100	92	19,57	18	80,43	74	المجموع

يبين هذا الجدول أن كل المستفيدات اللاتي أقررن أن رب الأسرة: الأب، الأخ و الابن قمن بالمشروع فعلا، مقابل 78,79% من المستفيدات اللاتي أقررن بان رب الأسرة هو الزوج قمن كذلك بالمشروع، مقابل 21,21% لم يقمن به، بينما نجد 33,33% من المستجوبات اللاتي رب أسرتها هو أب الزوج قمن كذلك بالمشروع، مقابل 66,67% منهن لم تقمن بالمشروع.

فالعنصر الرجالي خاصة المتمثل في الزوج، يؤثر سلبا على أداء القيام بالمشروع فعليا، بينما كل المستفيدات الأخريات اللاتي أرباب أسرهن غير الزوج و أب الزوج قمن فعلا بالمشروع، و يرد هذا إلى أن للمرأة المتزوجة أبعاد مادية أخرى غير الاستثمار، فمن خلال الأرقام و النسب الإحصائية، نجد ان المرأة المتزوجة هي تحت وصاية الزوج مباشرة، و حريتها مقرونة بتصرفاته و سلوكاته اليومية التي تحياها معه، في هذا المجتمع الريفي المغلق، فوضعية الزوج هنا تقف عائقا أمام التحقيق الفعلي للمشروع، بحيث قالت لي إحدى المستجوبات المتزوجات اللاتي لم يقمن بالمشروع في حديثنا: " هو لي قالي ديرى دوسي، و هو لي علابالو وعلاه"، (زوجي هو الذي طلب مني أن أقدم ملف، و هو الذي يعلم لماذا)، كما يدل هذا القول على أن المستفيدة لا علم لها بماهية القرض أو مشروع مقارنة بالحالات

الأخرى (غير المتزوجة) التي وجدنا فيها أن كل المستفيدات قمن بالمشروع فعليا، كما نلاحظ أن أغلب اللاتي رب أسرتهن أب الزوج لم يقمن بالمشروع، و مرد ذلك بان الأسرة الممتدة و التي في الغالب يكون الأب الأكبر هو رب الأسرة، تكون احتياجاتهم المادية أكبر، و عليه فإن زوجة الابن المستفيدة من قرض مصغر، أول اهتماماتها هو تحقيق دخل مادي سريع، و بالتالي أول ما تتحصل على التمويل المالي توجهه إلى احتياجات أسرته و بالتالي لن تقوم بالمشروع،

إن العالم الريفي يتميز بخصائص أسرية تميزه عن غيره، من أهمها أن رب الأسرة هو الأمر و الناهي. و بقراراته يتم تسيير جميع شؤون الأسرة و ما يتعلق بها و بأفرادها، سواء سلبا (عدم تشجيع المستفيدة بالقيام بالمشروع)، أو إيجابيا (تشجيع المستفيدة بالقيام بالمشروع).

III. استنتاج:

- أما فيما يخص القيام بالمشروع، فمن المفروض أن نجد أن كل المستجوبات قمن به إلا أننا وجدنا نسبة 80,43% منهن فقط من قمن بالمشروع حقا.
- عند ربط هذا المتغير بمؤشر المستوى الدراسي فلم نجد تأثير للمستوى الدراسي على القيام بالمشروع، أما من ناحية الملكية للشهادة فوجدنا أن أغلب المستفيدات المالكات لها قمن بالمشروع فعلا.
- أما إذا عرجنا إلى علاقة القيام بالمشروع مع الحالة المدنية، فوجدنا أن كل المستفيدات العازبات و المطلقات و الأرامل قمن بالمشروع فعلا، و أغلب المتزوجات أيضا قمن أيضا به، مما يعكس أن هذه الأخيرة هي الحالة المدنية الوحيدة التي استفادت من القرض المصغر و لم تقم بالمشروع، فأغلبهن لم يستطعن حتى لمس نقودهن لأن أغلبهن أزواجهن من قام بذلك بدلا منهن.

- و عند ربط متغير القيام الفعلي بالمشروع مع رب الأسرة فلاحظنا أن اللاتي لم يقمن بالمشروع أغلبهن يكون الزوج أو أب الزوج هو رب الأسرة، مما يؤكد ما سبق ذكره. و مما لا شك فيه أن المرأة الريفية خاصة المتزوجة منها تكون أكثر تحملا للمسؤوليات أسرتها، مما يفسر أن كل اللاتي لم يقمن بالمشروع متزوجات، و هذا ما قد تبين من دراسة قام بها "ياروو" YARROW أن 48% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع و إرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين، كما أن العمل يعطيهم الفرصة لتحقيق ذواتهن، و أن التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع (158) و الشيء الذي يجدر الإشارة إليه أن أغلبهن كن مقتنعات بالتضحية بأموال القرض المصغر، مقابل الحصول على التقدير من أفراد أسرتها.

الفصل الثامن

إدارة شؤون المشروع

اما فيما يخص هذا الفصل، الذي يعنى بتحقيق الفرضية الثانية لهذا البحث، و كما ذكرنا سابقا فإن مجموع أفراد مجتمع البحث سيتقلص للمرة الثانية، بحيث انقطعت ثمانية عشر مستجوبة عن الإجابة عن المحورين الثالث و الرابع، و ذلك لعدم قيامهن الفعلي بالمشروع، و بالتالي يصبح مجموع عينة البحث أربعة و سبعون (100-08-18=74)، فسننظر للقيام بالعملية الإنتاجية و ما يخصها. ثم سير العملية الإنتاجية، فبهذا الترتيب المنطقي، سيتكون هذا الفصل من:

- I. العملية الإنتاجية في المشروع
- II. التسويق و الاستشارة في إدارة شؤون المشروع
- III. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية

1. العملية الإنتاجية

سننظر في هذه العملية الإنتاجية، مع ربطها ببعض المتغيرات، مثل الحالة المدنية، المستوى الدراسي و كذا امتلاك الشهادة. ثانيا سير العملية الإنتاجية من تشغيل العمال، سير العملية الإنتاجية، مع مكان الحصول على المواد الأولية و من يتحصل عليها، إلى مكان تواجد المشروع، و بهذا توزع هذا المبحث كما يلي:

1. القيام بالعملية الإنتاجية في المشروع

2. سير العملية الإنتاجية في المشروع

1. القيام بالعملية الإنتاجية في المشروع:

أما بالنسبة لإدارة شؤون المشروع فتبقى لدينا من العينة أربعة و سبعون 74 مستفيدة فقط حيث وجدنا ثمانية عشر 18 مستفيدة لم يقمن أصلا بالمشروع و خمسة 05 مستفيدات تهرين من الإجابة و ثلاثة 03 لا علم لهن أصلا أنهن مستفيدات من قرض مصغر، كما وضعنا في الجداول السابقة (100-08-18=74).

الجدول رقم 26: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و المستوى الدراسي:

المجموع		آخر		المستفيدة		القيام بالإنتاج في المستوى المشروع الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	52	--	--	100	52	أمية
100%	16	06,25	01	93,75	15	ابتدائي
100%	06	16,67	01	83,33	05	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
100%	74	02,70	02	97,30	72	المجموع

يوضح هذا الجدول من خلال القراءة العامة له أن 97,30% من المستفيدات يقمن بالعملية الإنتاجية بنفسها، مقابل 2,7% يقوم الغير بذلك، و هذه النسبة مكونة من مستفيدتين إثنين، واحدة منهن مستفيدة عزباء لا تتقن الحرفة، بحيث تقوم أمها بالعمل بدلا منها حيث قالت لي "أنا ما نعرفش نسيج، جبت الدراهم بسمي و أعطيتهم لأما تخدم بيهم". (أنا لا أتقن النسيج، أخذت النقود باسمي و أعطيتهم لأمي تنتج بهم)، فهذا الجدول يعطي صورة بأن المرأة هي التي تقوم بالإنتاج في مشروعها، بعد أن تمّ دفعها على تبني مشروع تنموي.

أما بالنسبة للقراءة الإحصائية بعد الربط مع متغير المستوى الدراسي، فقد وجدنا أن كل الأميات يقمن بالإنتاج بنفسهن، بينما 93,75% من اللاتي لهن مستوى دراسي ابتدائي يقمن بالعمل الإنتاجي أيضا، و منهن نجد نسبة 6,25% يوكلن العمل لطرف آخر، كما نجد نسبة 83,33% من اللاتي لهن مستوى متوسط يقمن كذلك بعملية الإنتاجية بأنفسهن، مقابل 16,67% يقمن غيرهن بذلك.

فالمستوى الدراسي لا يؤثر على العملية الإنتاجية، و مردُّ هذا إلى أن أغلب هذه المستفيدات دُفعن لتبني المشروع، إضافة إلى أنهن قمن بالمشروع رغبة في تحصيل دخل، يحلُّ و لو القليل من مشاكلهن الاقتصادية، بحيث قالت لي مستجوبة متزوجة أمية، تقوم بالإنتاج بنفسها في طيات حديثنا عن القيام به "قلت بالاك يحن ربي عليا، على الأقل نخلص التريسياتي و الغاز". (تقتي في الله كبيرة، على الأقل أسدد تكاليف الكهرباء و الغاز).

و مادامت هذه المبادرة التي قامت بها السلطات هي المبادرة الأولى من خلال إشراك و إدماج نساء الريف في الحياة الاجتماعية، و ذلك بإعطائهن أدوار جديدة، بتقديم الدعم المالي، فقد كان هناك إقبال كبير بغض النظر على من دفعهن للاستفادة من القرض المصغر، ولهذا فإن المستوى التعليمي ليس له أي تأثير على العملية الإنتاجية في المشروع في حد ذاتها، التي تتكون من قوى العمل التي أصبحت هي اليد العاملة الأساسية.

أما الآن فسنتكلم عن تأثير الحالة المدنية على القيام بالعملية الإنتاجية، فمن الممكن أن يكون لها تأثير، و هذا سيظهر فقط بالجدول المركب التالي، مع تحليله و تفسيره، من خلال الأقوال و ما جاء في صياغة الحديث:

جدول رقم 27: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و الحالة المدنية:

المجموع		آخر		المستفيدة		القيام بالإنتاج في الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	54	--	--	100	54	متزوجة
100%	17	5,88	01	91,12	16	عازبة
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	50	01	50	01	مطلقة
100%	74	02,70	02	97,30	72	المجموع

يبين هذا الجدول أن 100% من المستفيدات المتزوجات و الأرامل يقمن بالعملية الإنتاجية في المشروع بأنفسهن، بينما نجد 91,12 % من حالات العازبات يقمن هن أيضا بذلك، مقابل نسبة 05,88% من هن يقمن غيرهن بالعملية الإنتاجية، كما وجدنا نسبة 50% من المطلقات يقمن أيضا بالعملية الإنتاجية.

لا يوجد تأثير للحالة المدنية على القيام بالعملية الإنتاجية، فمهما كانت حالة المستفيدة المدنية، فهي التي تقوم بالإنتاج، ويعود هذا إلى أن المرأة هنا خاصة في فئة المتزوجات تدخل في عملية الإنتاج كيدّ عاملة فقط، و بالتالي فهي تشارك بجهدا العضلي دون التدبيري، مما يجعلها مغتربة في مشروعها، فهي المالكة لوسيلة الإنتاج إداريا فقط، بينما تسييرا و تسويقا فتصبح عضو ملاحظ ، هذا ما سنتكلم عليه لاحقا، فهذه الوضعية الاجتماعية (مكانة مدنية) حولتها من صاحبة مشروع إلى يد عاملة في العملية الإنتاجية، فهي تقوم بجزء من هذه السيرورة، و هذا ما يعرضها للاستغلال و حتى الاغتراب (سنتطرق إليه بالتحليل في مباحثنا القادمة)، بحيث أجابتي مستفيدتين بنفس الصياغ إحداها متزوجة، و الثانية عازبة، تقومان بالإنتاج بأنفسهما "أنا المهم نخدم، ما نقعدش هكذا، نعاون شويًا في المصروف"، (المهم بالنسبة لي أن أنتج، لن أبقى هكذا، لأساعد قليلا في مصاريف البيت)، كما أن الحالات الأخرى غير المتزوجة، هي كذلك تلعب فيها المستفيدة الريفية دور يد عاملة، فرغبة المرأة الريفية في الإنتاج نابعة من ذاتها، فهي من لاشيء تصنع أشياء، و التاريخ يشهد لها بذلك، خاصة في الآونة الأخيرة التي تميزت بالأزمات الاقتصادية التي مسّت الجميع، و أثرت أكثر في الفئات المحرومة التي يتواجد أغلبها في الريف، و الضغط الأكبر يقع على المرأة، التي تقع في صراع مع نفسها، متسائلة كيف من الممكن أن أساعد في تغطية حاجيات المنزل؟ بالعبرة التالية، التي صرحت لي بها مستفيدة متزوجة قامت بالإنتاج بعد التحصل على الدعم المالي "كي ينقص علينا الشئ نعود نخمم على الدراري، أو نركا كي عطاوني الدراهم، أنا نتسبب و ربي يعين". (عندما نقل عندنا مستلزمات البيت، أصبح قلقا على أطفالي، أما الآن و بعد أن سلموني النقود، فسأنتج و الباقي على الله).

من الواضح أن الدور الذي تلعبه المستفيدة يصب فقط من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد أسرتها، و الذي تعتبره و يعتبره المجتمع المحيط بها من واجباتها بعد أن

أُتيحت لها الفرصة لذلك من خلال القيام بمشروع مصغر، فهذا قد يرفع من مكانتها في مجتمعها على حسب "رالف ليتون" الذي يؤكد في تعريفه للدور على أساس أنه "المظهر الديناميكي للمكانة، و إن كانت هي مجموعة الحقوق و الواجبات، فإن السير على هذه الحقوق و الواجبات معناه القيام بالدور (159).

و الآن سنطرق إلى امتلاك الشهادة، باعتبار أن التي تملك الشهادة، تقوم بنفسها بالعملية الإنتاجية، هذا ما سنعرفه من خلال ما يلي:

جدول رقم 28: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب القيام بالعملية الإنتاجية و امتلاك الشهادة:

المجموع		آخر		المستفيدة		القيام بإنتاج امتلاك الشهادة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	41	04,88	02	95,12	39	نعم
100	33	--	--	100	33	لا
100	74	02,70	02	97,30	72	المجموع

يوضح هذا الجدول الإحصائي أن كل المستفيدات اللاتي لا يملكن شهادة، قمن بالإنتاج في المشروع بأنفسهن، بينما نجد 95,12% من اللاتي يملكن شهادة قمن هن بالعملية الإنتاجية بالمشروع، مقابل 04,88% ممن يملكون الشهادة قام أحد الأطراف الأخرى من الأسرة بالإنتاج في مكانها، بحيث أجابتي المستفيدة العازبة التي لم تقم بالإنتاج بنفسها بالرغم من امتلاكها للشهادة، بأنها أخذت الشهادة من عند جمعية في التكوين المهني فقط من أجل الملف الإداري، بحيث حدثتني "رحت لسونطر قالوا لي يعطونك الشهادة من عند الجمعية نتاع النسيج، باش تديري الدوسي"، (ذهبت إلى التكوين، لأنهم قالوا لي سيعطونك الشهادة من عند الجمعية المختصة بالنسيج، لكي أكون الملف)، و يفسر هذا

159 محمد عاطف غيث، نفس المرجع السابق، ص 390

كذلك بأن الشهادة ليس لها أي دور فعلي في العملية الإنتاجية، فإن وجدت فهي تستعمل فقط من أجل تكوين الملف للاستفادة من المشروع فقط، و بما أن أغلب المستفيدات اللاتي يملكن شهادة، أجبني في طيات الحديث معهن، أنهن قمن بالتكوين من أجل التحصل على الشهادة، لتكوين الملف المطلوب، و العبارة التالية التي صرحت لي بها مستجوبة عازية لها شهادة و تقوم بالإنتاج بنفسها "أنا من بكري نعرف نخدم المنسج، بصح ما عنديش الدبلوم، دخلت لسونطر زيت قرية شويا و عطاوهولي"، (منذ القدم أنا أتقن النسيج، لكن ليس لدي شهادة، سجلت في التكوين، تكونت قليلا ثم أعطوني الشهادة)، ففي الغالب لم تكن لهن الفرصة في التعلم في مراكز التكوين، إلا في بعض الحالات التي أتاحت لها إمكانية امتلاك الشهادة من خلال مراكز التكوين المهني.

يجدر بنا الإشارة، إلى أن هذه العملية الإنتاجية في حد ذاتها لا تعتمد على يد عاملة مؤهلة أو ذات نوعية، و لا على آلات ذات تكنولوجية حديثة، و إنما هي بسيطة تعتمد على العمل الحرفي بالدرجة الأولى، المكون للموروث الثقافي في المجتمعات الريفية، فالصناعة موجودة، و إنما في بعض الحالات هي بحاجة إلى صقل فقط، مما يتيح الفرصة لعديمي الشهادات من المشاركة في الإنتاج و إنجاز مشروعهن إذا حققن أرباح من خلال القيام بالمشروع كما يجب، مع بذل مجهودات و إعطاء قيمة للمشروع مع الأخذ في عين الاعتبار كونه مشروع تنموي.

2. سير العملية الإنتاجية:

فيما يخص سير العملية الإنتاجية، فإنه يمكن التطرق إلى ما إذا كانت المستفيدة تشغل عمال، و كذا نمط الإنتاج، و مكان تواجد المشروع، و من يحضر المواد الأولية و من أين يحضرها، بحيث سنبدأ بالجدول الموالي الذي يبين الربط بين تشغيل العمال و نمط الإنتاج:

جدول رقم 29: توزيع أفراد عينة البحث المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نوع النشاط و تشغيل العمال:

المجموع		لا		نعم		تشغيل العمال نوع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	69	97,10	67	2,90	02	نسيج
100%	02	100	02	--	--	صناعات غذائية
100%	03	100	03	--	--	خياطة
100%	74	97,30	72	2,70	02	المجموع

نلاحظ من الوهلة الأولى أن أغلب المستفيدات ليس لديهن عمال و هذا بنسبة 97,30% أما البقية فيمثل نسبة 2,70% و هن مستفيدتين يمتلكن شهادة حرفية بالنسيج، فقد صرحن لي بأن أمهاتهن يقمن بالنسيج بدلا منهن، لأنهن لا يملكن الخبرة و قد تحصلن على الشهادة فقط من أجل الملف الإداري.

أما بالنسبة للبقية فيقمن بالإنتاج بأنفسهن، و هذا راجع إلى أن نوع هذا العمل هو عمل منزلي، و أغلبه من قطاع حرفي، لا يتطلب يد عاملة كثيرة، و إن وجدت تكون من الأسرة في حد ذاتها، إلا أنه و في بعض الأحيان و الحالات يتطلب المساعدة أو ما يسمينه بـ "التوزيع"⁽¹⁶⁰⁾، التي تتم في حالات الضرورة، بحيث تتصل المستفيدة التي ترغب في المساعدة بجاراتها و بنات عائلتها، ليقمن بمساعدتها، و العملية تتم على أساس قوة العمل

160 التوزيع: و هي ظاهرة سوسولوجية تميز مناطق الريف حيث يتعاون الأفراد فيما بينهم و بدون مقابل، و هذا ما لاحظته من خلال دراستي الاستطلاعية.

فيما بينهم، و يوم لها ويوم عليها، بحيث أفادنتي مستفيدة تقوم بالإنتاج بالمساعدة "حنا دائما نعطو لبعضانا كي يكون عندنا ياسر الخدما". (نحن دائما نستدعي بعضنا عندما يكون الكثير من العمل)

أما في الجدول الموالي فحاولنا توضيح نمط الإنتاج، ارتأينا أن نقوم بربطه مع نوع النشاط، كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم 30: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نمط الإنتاج و نوع النشاط:

المجموع		حسب الطلب		دائم		نمط الإنتاج نوع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	69	55,07	38	44,93	31	نسيج
100%	02	100	02	--	--	صناعات غذائية
100%	03	100	03	--	--	خياطة
100	74	58.11	43	41,89	31	المجموع

نلاحظ أن 58,11% من الإنتاج يحدد حسب الطلب، بينما 41,89% فهن ينتجن بشكل دائم، و هذا يعود إلى أن الطلب المحلي يحدد كمية الناتج، فالمجتمع الريفي يحتاج إلى بنية تحتية لتسويق منتجاته، مع توفير أسواق خارجية، الذي يفتح سوق العرض و الطلب، و بما أن القروض المقدمة لأفراد مجتمع بحثنا صغيرة جدا مقدرة بـ 100,000 دج و هي موجهة بصورة مباشرة لشراء المواد الأولية، بحيث لم تقم ولا واحدة منهن بطلب تمويل من الصنف الآخر، المعرف بهما في صيغة القروض المقدمة من طرف الوكالة، المذكور في المبحث الثاني من الفصل الثاني، هذا القرض الصغير لا يكفي في بعض الأحيان لبناء

فاتورة مشروع مصغر، يمتد حتى العملية التسويقية التي تتطلب وسيلة نقل و البحث عن أسواق، مما ينعكس سلبا على مردودية المشروع.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن كل اللاتي يمتهن الصناعات الغذائية و حرفة الخياطة يقمن بالإنتاج حسب الطلب و هذا ما صرحت به لي كلتا المستجوبتين اللاتي يقمن بالصناعات الغذائية بالقول التالي: **الخدما كايانا و الناس تطلب الطعام بالقنطار، سيرتو وقت لعراس**، (العمل متوفر، و طلب الكسكس يصل أحيانا للقنطار، خاصة وقت الأعراس)، و كذلك صرحت لي مستجوبة تتمتهن حرفة الخياطة قائلتا: **"انا نخدم كي جيبولي الكتان ما نخدمش من عندي و نحط نحصل فيهم ما يشروهمش عليا؟"**، (أنا أعمل عندما يحضرون لي القماش، فأنا لا أصنع المنتجات بدون طلب لصعوبة تسويقها). أما بالنسبة لحرفة النسيج فيمكن القول أن الإنتاج يكون في الغالب على حسب الطلب، بحيث قالت لي إحدى اللواتي يقمن بحرفة النسيج بأنها تنتج على حسب الطلب و بهذه العبارة **"يجوني يسما قير لعرايس"**. (تأتيني غالبا إلا العرايس)، أما بالنسبة للاتي ينتجن و بشكل دائم و التي تمثل نسبتهن 44,93% فمرد ذلك لأن سلعهن توجه إلى السوق، وهذا حسب تصريحهن لي.

بعد أن تطرقنا، نمط الإنتاج، و صلنا الآن إلى الحديث عن المواد الأولية محضرها و مكان الحصول عليها، و هذا من خلال التحليل و التفسير للجدولين الموالين، إذا ارتأينا أنه من الممكن أن تؤثر الحالة المدنية على هذين المتغيرين (محضر هذه المواد الأولية، و كذا مكان الحصول عليها)

جدول رقم 31: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب محضر المواد الأولية و الحالة المدنية:

المجموع		آخر		المستفيدة		محضر المواد الأولية	الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد		
100%	54	83,33	45	16,67	09	متزوجة	
100%	17	23,53	04	76,47	13	عازبة	
100%	01	100	01	--	--	أرملة	
100%	02	100	02	--	--	مطلقة	
100	74	70.27	52	29,73	22	المجموع	

يوضح هذا الجدول أن 70,27% من المستجوبات يقوم شخص من أفراد أسرهن بإحضار المواد الأولية لها، و هذا انطلاقاً من تحديدهن للغير، بينما 29,73% تحضرها بمفردها.

كما نلاحظ أيضاً من الجدول علاقة تأثير للحالة المدنية على محضر المواد الأولية، فكل المطلقات و الأرمال لا يحضرن المواد الأولية بأنفسهن و ذلك راجع للخلفية الاجتماعية التي تنتظر للمطلقة و الأرملة على أنهن لا يجب لهن الخروج إلا للحالات الضرورية و ها ما صرحت به إحدى المطلقات "لو كان نخرج يديرو فيا دعاية راني مستورة في دارنا" (لو أخرج من المنزل سيقولون عني كلام غير لائق، أنا مستورة في منزلنا).

كما وجدنا أيضا أن أغلب المتزوجات و الممثلة بنسبة 83,33% يقيم غيرهن بإحضار المواد الأولية لهن، مقابل 16,67% يقيم بذلك بمفردهن، كما نلاحظ 76,47% من العازبات يقيم بإحضار المواد بأنفسهن، من الواضح جدا تأثير الحالة المدنية على من يحضر المواد الأولية، بحيث ظهر أنه كلما كانت الحالة المدنية للمستفيدة (عازبة) كلما كانت هي التي تحضر المواد بنفسها و العكس صحيح، بحيث أجابتي مستفيدة عزباء تحضر المواد بنفسها " أنا نروح نشري كلش وحدي، أنا نعرف واش نجيب"، (أنا أذهب بمفردي أشترى كل ما يلزمني، لأنني أعرف ما يلزمني)، و بما أن أغلب المستفيدات متزوجات و وضعيتهن الاجتماعية في العالم الريفي لا تسمح لهن بذلك، حيث يقوم الزوج بذلك بدلا عنها كما وضعنا سالفًا، حيث فسرت لنا إحدى المستفيدات المتزوجات اللاتي يقيم بالنشاط الحرفي و يقوم الغير بإحضار المواد و هذا بقولها: "ما نقدرش ندير حاجة كيما هادي عيب كبير"، (لا أستطيع أن أقوم بفعل كهذا، عيب)، كما أضافت "راجلي هو لي يروح للبلاد يشري لي لقرن"، (زوجي هو الذي يذهب إلى البلدة، يشتري لي الصوف الجاهز) وكما قد توصل الباحث "فاروق بن عطية" في دراسته حول "عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطور مكانة المرأة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على دخل خاص يجعلها تملك و تكتسب وعيا بذاتها⁽¹⁶¹⁾، و بما أن أغلب أفراد العينة لا يقيم حتى بالخروج لإحضار المواد الأولية، فهذا يعني أن المرأة لا تزال مغيبة عن سيرورة التطور لبلوغ مكانتها.

161 Farouk BENATIA, le travail féminin en Algérie, Alger, SNED, PP 41-50

جدول رقم 32: توزيع أفراد عينة البحث المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان الحصول على المواد الأولية و الحالة المدنية:

المجموع		خارج الولاية		داخل الولاية		مكان الحصول على
%	العدد	%	العدد	%	العدد	الحالة المدنية
100%	54	--	--	100	54	متزوجة
100%	17	--	--	100	17	عازية
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	--	--	100	02	مطلقة
100%	74	--	--	100	74	المجموع

يبرز هذا الجدول بأن 100% من المواد الأولية يتم التحصل عليها من داخل الولاية أو حتى من داخل الريف و هذا يعود إلى ضعف و نقص إمكانية التزود بمختلف المواد الأولية ذات النوعية المستوردة، أو من إنتاج المؤسسات الخاصة في الولايات الأخرى التي يكون إنتاجها مطابق للجودة العالمية، إضافة إلى أن أغلب المستفيدات يقمن بالإنتاج الحرفي و المتمثل في النسيج أي إنتاج الزرابي، و موادها الأولية كلها متوفرة في المنطقة، و هذا ما صرحت به مستفيدة تقوم بهذه الحرفة قائلة بأن: "القرل كاين في الحانوت هنا، الوقت لي حبيت نشري نشري". (الصوف الجاهز موجود في المحل الموجود في المنطقة، متى أريد أن أشترى فلي ذلك).

كما نلاحظ أن الحالة المدنية لا تؤثر على مكان الحصول على المواد الأولية، بحيث وجدنا أنه مهما كانت حالة المستفيدة المدنية فإحضار المواد الأولية يكون من داخل الولاية، و بهذا تصبح المرأة مجرد عضو من وسائل الإنتاج (قوى الإنتاج + أدوات الإنتاج) فقط، فبالرغم من أن إحضار المواد الأولية كان داخل الولاية إلا أنها لم تستطع ذلك، و هذا ما يثبت عدم تواصلها مع المحيط الخارجي.

لكن أين يتم هذا المشروع؟ أين يتم الإنتاج؟ و هل للحالة المدنية تأثير عليه؟ سنعرف هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 33: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان تواجد المشروع و الحالة المدنية:

المجموع		خارج البيت		داخل البيت		مكان تواجد المشروع الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	54	--	--	100	54	متزوجة
100%	17	--	--	100	17	عازبة
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	--	--	100	02	مطلقة
100	74	--	--	100	74	المجموع

نجد 100% من المشاريع المستفيدة منها نساء عينة البحث، متواجدة داخل البيت، و هذا ما يُدخل هذه المشاريع في الحياة اليومية الخاصة لأفراد مجتمع البحث، فمهما كانت الحالة المدنية للمستفيدة، فمشروعها موجود في بيتها، و هذا لكون هذه الأنشطة لا تتطلب تجهيزات كبيرة و لا يد عاملة كثيرة، فالمستفيدة ببقائها في بيتها تقوم بجميع الأعمال الموكلة لها اتجاه أسرتها، إذ أجابتي مستفيدة متزوجة أنها: **«ما يخلينيش راجلي، و أنا أصلا ما نخدمش برا الدار»**، (لا يسمح لي زوجي، و أنا أصلا لن أعمل خارج المنزل)، و صرحت لي أخرى عزباء **«لو كان جا لازم عليا نخدم برا ما نروحش، حنا عدنا عيب»**. (لو كان ملزم عليّ أن أعمل خارج المنزل فلن أذهب، هذا يعتبر عندنا عيب)، من خلال هذا القول الأخير يظهر جليا التخوف من ردت فعل المجتمع حيال المرأة التي تخرج من بيتها كل يوم لتذهب إلى العمل، نعود و نقول أن للخلفية الثقافية للمجتمعات الريفية تأثير كبير على أي شيء كان، خاصة تلك الظواهر الجديدة التي تعتبر في بدايتها خروج عن العادات و التقاليد، بل أكثر من ذلك، فهو عيب كبير، خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة.

ii. التسويق و الاستشارة في إدارة شؤون المشروع

أما فيما يخص هذا المبحث، فقد تطرقنا فيه أولاً إلى مؤشر الاستشارة في إدارة شؤون المشروع، بحيث ربطناه مع متغيرات أخرى مثل: الحالة المدنية، المستوى الدراسي و رب الأسرة، ثانياً تطرقنا إلى مؤشر التسويق، بحيث تكلمنا عن مكان تسويق المنتج، و من يقوم بذلك على حسب مكان التسويق، بعدها تكلمنا عن تأثير الإنتاج على نمط البيع، و بكل هذا، توزع مبحثنا كما يلي:

1- الاستشارة في إدارة شؤون المشروع

2- التسويق

1- الاستشارة في إدارة شؤون المشروع:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ربط مؤشر الاستشارة مع متغيرات أخرى، من بينها الحالة المدنية:

جدول رقم 34: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الاستشارة في إدارة شؤون المشروع و الحالة المدنية:

المجموع		لا		نعم		الاستشارة على الحالة المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	54	1,85%	01	98,15%	53	متزوجة
100%	17	23,53%	04	76,47%	13	عازبة
100%	01	--	--	100%	01	أرملة
100%	02	--	--	100%	02	مطلقة
100%	74	6,76%	05	93,24%	69	المجموع

من خلال هذا الجدول يظهر لنا أن أغلب المستفيدات يقمن بالاستشارة و ذلك بنسبة 93,24%، مقابل 6,76% لا يقمن بذلك، فالاستشارة مستحسنة و ليست ضرورة حتمية، مثلما يحدث بالنسبة للمرأة الريفية.

إن السلطة حسب ماكس فيبر⁽¹⁶²⁾ هي "القدرة على إلزام الغير بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه"، تنطبق هذه النظرية على أفراد العينة اللاتي يقمن بالاستشارة، و التي أراها محتمة عليهن لكي يتقبل أفراد الأسرة و الذي أعني بهم الذكور، الأدوار الانتاجية الجديدة لهن.

و بالتالي لا يوجد تأثير للحالة المدنية على الاستشارة، فمهما كانت الحالة المدنية للمرأة المستفيدة من قرض مصغر فهي تقوم بالاستشارة في تسيير مشروعها التتموي، كما يوضح هذا الجدول بأن نسبة 100% من حالات المطلقة و الأرملة قمن بالاستشارة في إدارة شؤون مشروعهن، أما فئة المتزوجات فاستشرن في تسيير المشروع بنسبة 98,15% مقابل 1,85% لم يستشرن، أما بالنسبة للعازبات فنجد أن 76,47% من هن قمن بالاستشارة مقابل نسبة 23,53% لم يقمن بها.

أما بالنسبة للمتزوجات هن الأكثر عددا في العينة مقارنة بالحالات الأخرى لذا سأحاول أن أستوفى عدة جوانب، فهن أكثر ارتباطا بالبيت، فنجد أن أزواجهن هم دائما من يبنهن، فالعلاقة الزوجية، في نظر أزواج المجتمع الريفي تحتم عليهم ذلك، مثلما قالت لي إحدى الزوجات التي قامت بالاستشارة: "لازم نشاورو على كلش، ياك هو لي يبيع أو يشري". (يجب أن أستشيريه في كل شيء، فهو الذي يبيع و يشتري)، بحيث يمثلها في العديد من المواقف، خاصة تلك التي تلتقي فيها مع أناس غرباء عنها، كما أجابتي مستفيدة متزوجة لم تقم بالاستشارة: "علاه نشاورو هو لي راه يقولي واش نخدم"، (لماذا أستشيريه، هو الذي يفرض علي ماذا أنتج)، هذه المستفيدة الوحيدة المتزوجة ولم تقم بالاستشارة على حسب إجابتها على سؤال الاستمارة و لكن بعد الحديث معها اتضح أنها لم تقم بالاستشارة لأنها أصلا مسيرة في إدارة المشروع، فالزوج هو المسير لأنه الشاري و البائع (المسوق)، و هي اليد العاملة، فهذا الحديث يؤكد أن هذه المرأة ليس لها قرار في العملية الإنتاجية لأن زوجها الذي يعرف متطلبات السوق، وهذا الحديث ينطبق على العديد من أفراد العينة.

162 ر. بودون، ف. بوريكو، مرجع سابق ص 372

كما وجدنا أن أغلب العازبات يستشن قبل القيام بأي شيء لتسيير المشروع و ذلك لأنهن لازن تحت وصاية أسرهن، بحيث أجابتي مستفيدة عازبة قامت بالاستشارة: **"المشاورة زينا، و إحنا نتفاهمو دايما قدام لا نديروا حاجة"**، (الاستشارة مستحسنة، فنحن نتفاهم قبل القيام بأي شيء).

يمكن أيضا إرجاع ذلك إلى طبيعة المجتمع الريفي و التي تجعل المرأة دائما مريوطة مع أسرتها سواء عند أبيها أو زوجها، مهما كان صنف حالتها المدنية، فالروابط الأسرية قوية بين المرأة و أسرتها خاصة في المجتمعات الريفية، و ذلك لعدم قدرتها على القيام بعلاقات خارج إطارها الأسري، و إن وجدت في إطارات محدود مثل المناسبات.

و هذا ما يبعتها على حرية اتخاذ قرارها في شتى المجالات، و ما يهنا في بحثنا هذا، هو استشارتها حول إدارة شؤون مشروعها و إشراكها فيه، فالمفروض أن تكون صاحبة المشروع مؤهلة للقيام به لوحدها، خاصة و أن نشاطاتها نسوية بالدرجة الأولى مثلما وضنا في الجداول السابقة، إلا أنها ملزمة على الاستشارة قبل القيام بأي فعل يخص مشروعها، خاصة و أن ربّ الأسرة هو الذي يقوم بإحضار المواد الأولية و كذا يسوق المنتج كما سنجد لاحقا.

أما الآن، سنربط ذات المؤشر مع المستوى الدراسي، الجدول التالي يوضح ذلك.
جدول رقم 35: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الاستشارة في إدارة شؤون المشروع و المستوى الدراسي:

المجموع		لا		نعم		الاستشارة على المستوى المشروع الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100	52	01,92	01	98,08	51	امية
%100	16	18,75	03	81,25	13	إبتدائي
%100	06	16,67	01	83,33	05	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
%100	74	06,76	05	93,24	69	المجموع

من خلال هذا الجدول وجدنا أن نسبة 98,08% من الأميات قمن بالاستشارة في إدارة شؤون المشروع، و نسبة 01,92% منهن لم يقمن بها. أما بالنسبة للاتي لهن مستوى دراسي ابتدائي فوجدنا نسبة 81,25% قمن بالاستشارة، و نسبة 18,75% من هن لم يقمن بها، كما وجدنا 83,33% من اللاتي لهن مستوى متوسط قمن كذلك بالاستشارة، مقابل 16,67% لم يقمن بالاستشارة.

من الواضح أن المستوى الدراسي لا يؤثر على الاستشارة، فمهما كان المستوى الدراسي، أو لا وجود له أصلا (أمية)، الاستشارة موجودة دائما، يمكن إرجاع ارتفاع نسب اللاتي يقمن بالاستشارة في إدارة شؤون المشروع مهما كان مستواها الدراسي المحدود في المجتمعات الريفية، إلى الخلفية الثقافية المُهمِشة للمرأة و التي لا تجعلها حرة في إدارة شؤون مشروعها بمفردها، و لا حتى بالشراكة مع أرباب أسرهن في بعض الأحيان، إذ قالت لي مستفيدة عازبة لها مستوى ابتدائي: **"نشاوروههم باش نقدر و نخدمو حاجة"**، (نستشيرهم لكي

نستطيع أن نقوم بشيء)، و هذا يدعم أيضا، أن المرأة الريفية بالرغم من أنها صاحبة مشروع إلا أنها مستبعدة منه، لأنها تابع لأسرتها و لا يجوز لها الخروج من حدودها.

أما هذا الجدول الموالي فسيقدم لنا التحليل، لمناقشة مؤشر الاستشارة، و نحن نرى أنه مهم، لأن تحديد المستجوبات لمن يستثنى كان أغلبها أرباب أسرهن، و بهذا كان الجدول التالي.

جدول رقم 36: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب

الاستشارة و ربّ الأسرة:

المجموع		لا		نعم		الاستشارة رب الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	52	01.92	01	98.08	51	الزوج
100%	04	--	--	100	04	أب الزوج
100%	16	25	04	75	12	الأب
100%	01	--	--	100	01	الأخ
100%	01	--	--	100	01	الابن
100%	74	06,76	05	93,24	69	المجموع

يوضح هذا الجدول أن 98.08% من اللاتي لهن ربّ أسرة الزوج يقمن بالاستشارة، بينما نجد أن كل اللاتي لهن رب أسرة أب الزوج أو الأخ أو الابن يقمن بالاستشارة، كما وجدنا أن 75% من اللاتي لهن رب الأسرة الأب يقمن كذلك بالاستشارة، مقابل 25% من هن لم يقم بالاستشارة.

هذا دليل على أنه مهما كان المسؤول عن الأسرة، فإن الاستشارة موجودة، و بهذا لا يوجد تأثير لمتغير رب الأسرة على الاستشارة في إدارة شؤون المشروع، و ذلك للأسباب نفسها التي تدور حول أولاً: الارتباط القوي بين المستفيدة و أسرتها، ثانياً: الخلفية الثقافية للمجتمعات الريفية.

من كل هذا نستطيع أن نقول أن مؤشر الاستشارة موجود عند كل المستفيدات، بحيث لم يتأثر لا بالحالة المدنية، و لا بالمستوى الدراسي، و لا بالمسئول عن الأسرة.

2- التسويق:

فيما يخص التسويق فسننتقل إلى مكان التسويق، المسوق، نمط البيع، مع ربطها ببعض المتغيرات ومع بعضها البعض.

جدول رقم 37: توزيع أفراد عينة البحث المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع حسب مكان تسويق المنتجات و نمط البيع:

المجموع		المنزل		سوق عمومي		مكان التسويق نمط البيع
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	20	--	--	100	20	بالجملة
100	54	64,81	35	35,19	19	حسب الطلب
100	74	47,30	35	52,70	39	المجموع

يوضح هذا الجدول أن نسبة 52,70% من المستفيدات يسوقن منتجاتهن في سوق عمومي، مقابل نسبة 47,30% من هن يسوقنها في المنزل. و هذا راجع إلى أهمية السوق العمومي في الحياة الريفية، الذي يعتبر فيها المنتفس التجاري و الاقتصادي الوحيد لعرض و طلب السلع و المنتجات للقرى و البلديات المجاورة له.

و نظرا للطابع الاجتماعي للمجتمعات الريفية التي ترفض فكرة تدخل المرأة في الشراء و البيع فإنه بالضرورة ينوبها رب الأسرة في تسويق المنتج في هذه الأسواق، و بالتالي يصبح له حق التصرف في المنتج بشكل آلي، حيث قالت لي مستفيدة متزوجة تقوم بنسج الزرابي يسوق لها زوجها المنتج في سوق عمومي: " هو لي يدي الزرابا، لسوق و يبيعم... **حنا النساء نخدمو و هو ما يبيعو**". (هو الذي يأخذ الزرابي للسوق ليبيعمهم، ...، نحن النساء ننتج و هم يبيعون).

من الواضح جدا أن نمط البيع له تأثير كبير على مكان التسويق، بحيث وجدنا كل اللاتي يبعن منتجهن بالجملة، يسوقنه في سوق عمومي، بينما 64,81% من المستفيدات اللاتي يبعن منتجهن على حسب الطلب يبعنه في المنزل، و هذا ما صرحت به إحداهن سابقا، بحيث أكدت أن من بين أهم الأشياء في جهاز العروس في المنطقة هي الزرابي، بحيث تقوم العروس بطلب صناعتهم، قبل موعد الزفاف بمدة زمنية تسمح للمنتجة بصناعتها، و أغلب أفراد مجتمع بحثنا، قمن بالنشاط الحرفي المتمثل في النسيج.

كما فسرنا في الجداول السالفة الذكر، فالطلب المحلي يردّ إلى مكانة السوق الأسبوعي و ما يوفره من أنماط للبيع بالتجزئة أو الطلب المحلي، فالفرد الريفي يذهب إلى السوق محملا بإنتاجه المحلي ثم يعود بمواد استهلاكية أخرى، غير أن بحثه عن المادة الأولية يجعله مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا السوق المحلي، كما صرحت لي إحدى المستفيدات المتزوجات، التي تسوق منتجها في السوق، و يباع بالجملة: "**راجلي يدي الخدما نتاعي، يبيعها في السوق باش يجييلنا المصروف**". (زوجي يأخذ منتجي، يبيعه في السوق ليحضر لنا مستلزمات المنزل).

إضافة إلى هذا سنقوم بالبحث فيما إذا كان نمط الإنتاج تأثير على نمط بيعه، و هذا ما سنتطرق إليه في الجدول الموالي:

جدول رقم 38: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب نمط البيع و نمط الإنتاج:

المجموع		حسب الطلب		بالجملة		نمط البيع
%	العدد	%	العدد	%	العدد	نمط الإنتاج
100	31	35,48	11	64,52	20	دائم
100	43	100	43	--	--	حسب الطلب
100	74	72,97	54	27,03	20	المجموع

يظهر جليا أن كل المستفيدات اللاتي يقمن بالننتاج على حسب الطلب يسوقنه أيضا على حسب الطلب، أما اللاتي ينتجن بشكل دائم فأغلبيتهن يسوقنه بالجملة و ذلك بنسبة 64,52% .

يمكن تفسير ذلك بأن البيع بالجملة يكون في السوق، فهو الطريق السهل لتسويق المنتج، خاصة و أن التسوق من أدوار الرجل الريفي، كما قالت لي مستفيدة عازية يقوم أبوها بتسويق المنتج، "الراجل هو لي روح لسوق حنا ما نقدروش". (الرجل هو الذي يذهب للسوق، نحن لا نستطيع).

و بهذا نستنتج أن نمط الإنتاج يؤثر و بشكل كبير على نمط البيع، فكلما كان الإنتاج على حسب الطلب، كان موجه للبيع على حسب الطلب، و العكس صحيح.

الآن وجب التطرق إلى من يقوم بالتسويق، و سنربطه بمكان التسويق، لأننا نتوقع أن يكون له تأثير على من يسوق المنتج، و بهذا سننشأ الجدول التالي.

جدول رقم 39: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب المسوق و مكان التسويق:

المسوق		الأب		أب الزوج		الزوج		المستفيدة		مكان التسويق
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
39	100	13	33,33	02	5,13	24	61,54	--	--	سوق عمومي
35	100	--	--	--	--	--	--	100	35	المنزل
74	100	13	17,57	02	2,70	24	32,43	47,30	35	المجموع

إن هذا الجدول يوضح أن نسبة 52,70% في الاتجاه العام (17,57+2,70+32,43)، يكون التسويق من طرف الآخر المحدد بأحد أفراد الأسرة حسب تحديد المستجوبات للغير، و نسبة 47,30% منهن يقمن بتسويق منتجهن بأنفسهن.

بينما نجد أن كل اللاتي يبعنه في سوق عمومي من طرف شخص آخر من الأسرة خاصة الزوج، كما حددت أغلب المستجوبات و ذلك بنسبة 32,43%، و كل اللاتي يبعنه في المنزل يبعنه بأنفسهن، و بهذا نستنتج أن مكان التسويق له تأثير كبير على من يقوم به، فكلما كان مكان التسويق سوق عمومي، كان غير المستفيدة من يقوم بالتسويق، و العكس صحيح.

هذا دليل على استبعاد المستفيدة من أحد أهم أدوار تسيير المشروع و هو التسويق، هذا الأخير بيت قصيد السلطات التي تطمح إلى تحسين ظروف معيشة المرأة الريفية، لكنه في حيز غيرها من رجال الأسرة، خاصة الزوج، لأن أغلب أفراد مجتمع بحثنا هن متزوجات، و بالتالي فإن عملية التحصيل المالي للمشروع (تكلفة المنتج + الربح) يقع في يد

الزوج، و انطلاقا من الخلفية الثقافية للمجتمع الريفي فإن الزوج لن يعطيها شيئا، و هذا ما أفادت به المستفيدة عند سؤالها عن الحصول على المبلغ الذي بيع به المنتج، بحيث قالت لي "ما يجيبي والو، ما نعرف وين يديرهم،... ما عندي ما ندير، الله غالب". (لا يحضر لي شيء، ولا أعرف ماذا يفعل بهم، ...، ليس بيدي حيلة، الله غالب)

III. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

تبين من خلال كل ما سبق عرضه في الجداول الإحصائية السابقة لمناقشة الفرضية الجزئية الثانية التي تخص إدارة شؤون المشروع ما يلي:

- 97,30% من المستجوبات يقمن بالعملية الإنتاجية بأنفسهن.
- كما وجدنا أن المستوى الدراسي لا يؤثر على القيام بالعملية الإنتاجية، فمهما يكن المستوى الدراسي للمستفيدة فهي التي تقوم بالعملية الإنتاجية.
- كما وجدنا أن الحالة المدنية للمستجوبة أيضا لا تؤثر على القيام بالعملية الإنتاجية، فمهما تكن الحالة المدنية للمرأة الريفية المستفيدة من قرض مصغر فهي التي تقوم بالعملية الإنتاجية.
- نفس الشيء بالنسبة لامتلاك الشهادة لا يؤثر على المعنى بالقيام بالعملية الإنتاجية.
- أما بالنسبة لسير العملية الإنتاجية فوجدنا أن أكثر من 58% من إجمالي الإنتاج يحدد حسب الطلب، بينما 41,89% فهو إنتاج قارّ و دائم، و للطلب المحلي دور في تحديد كمية الإنتاج، فالمجتمع الريفي غير استهلاكي، كما لاحظنا في بعض الحالات أن الإنتاج لا يلبي حتى حاجات العائلة،
- كما أن التموين بالمادة الأولية في المشروع ضروري لبقاء السيرورة الإنتاجية، فنلاحظ أن 100% من المواد الأولية تتأتى من داخل الولاية، فكلا من التسويق و التموين هما محليين و هذا ما يكسب طابع المحلية لهذا النمط من العمل،

- التموين هو أيضا لم تحظى المستفيدة بالقيام به، إذ نجد 70,27% من المستفيدات يقوم شخص من الأسرة بإحضار المادة الأولية بدلا عنها، كما وجدنا أن للحالة المدنية تأثير على محضر المواد الأولية، فكلما كانت المستفيدة عازبة كلما كانت هي التي تقوم بإحضار المواد الأولية.
- نجد 100% من المشاريع المستفاد منها منشأة داخل بيوت المستفيدات، و هذا ما يدخل هذه المشاريع في الحياة اليومية الخاصة في أسرهن الريفية، فالأغلب من هن يسكن في سكنات ريفية لا تفي بجميع الضروريات. و مما ساعد على ذلك كون هذه الأنشطة لا تتطلب تجهيزات كبيرة و لا يد عاملة مؤهلة.
- أما بالنسبة للاستشارة في إدارة شؤون المشروع فنجد 93,24% من المستفيدات يقمن بها، و بعد ربطها بمؤشر الحالة المدنية و المستوى الدراسي للمستجوبة فلم نجد أن لهما تأثير، فمهما تكن الحالة المدنية للمستجوبة و مهما يكن مستواها الدراسي فهي تقوم بالاستشارة في إدارة شؤون المشروع.
- أما بالنسبة للتسويق فوجدنا أن كل المستفيدات اللاتي يسوقن منتجهن في المنزل تقمن بأنفسهن بالتسويق، أما بالنسبة للاتي يسوقن منتجهن في سوق عمومي فهن لا يقمن بذلك، بحيث وجدنا أن العنصر الذكوري من أسرهن (الزوج، أب الزوج، الأب) يقوم بذلك بدلا منهن.

IV. الاستنتاج:

فمن خلال مؤشرات تسيير إدارة شؤون المشروع، و المتمثلة في العمل و التسويق لاحظنا الغياب التام للمرأة المستفيدة في العملية الإنتاجية (التموين بالمواد الأولية، تسويق المنتج)، فموضعها الوحيد هو كيد عاملة فقط بالرغم من كونها هي صاحبة المشروع، فالفرضية القائلة أنه يتم إدارة شؤون المشروع من طرف ربّ الأسرة بدلا من المرأة، قد تحققت كليا.

وهذا يدعم نظرية "بارسونز" "التكامل المتبادل" و التي من خلالها يرى أن أدوار و أسلوب حياة الجنسين (الرجل و المرأة) هي ذات طابع معبر (دال) فالرجل هو رب الأسرة و معيها و المسؤول الرئيسي عن النظام المفروض على الأولاد و تربيتهم، أما الأم فهي بطبيعتها عاطفية تضمن وحدة الجماعة و تغمرها بالحنان و العاطفة الضروريين⁽¹⁶³⁾ أي أن وظيفة المرأة عاطفية نفسية تتمثل في التكفل المعنوي.

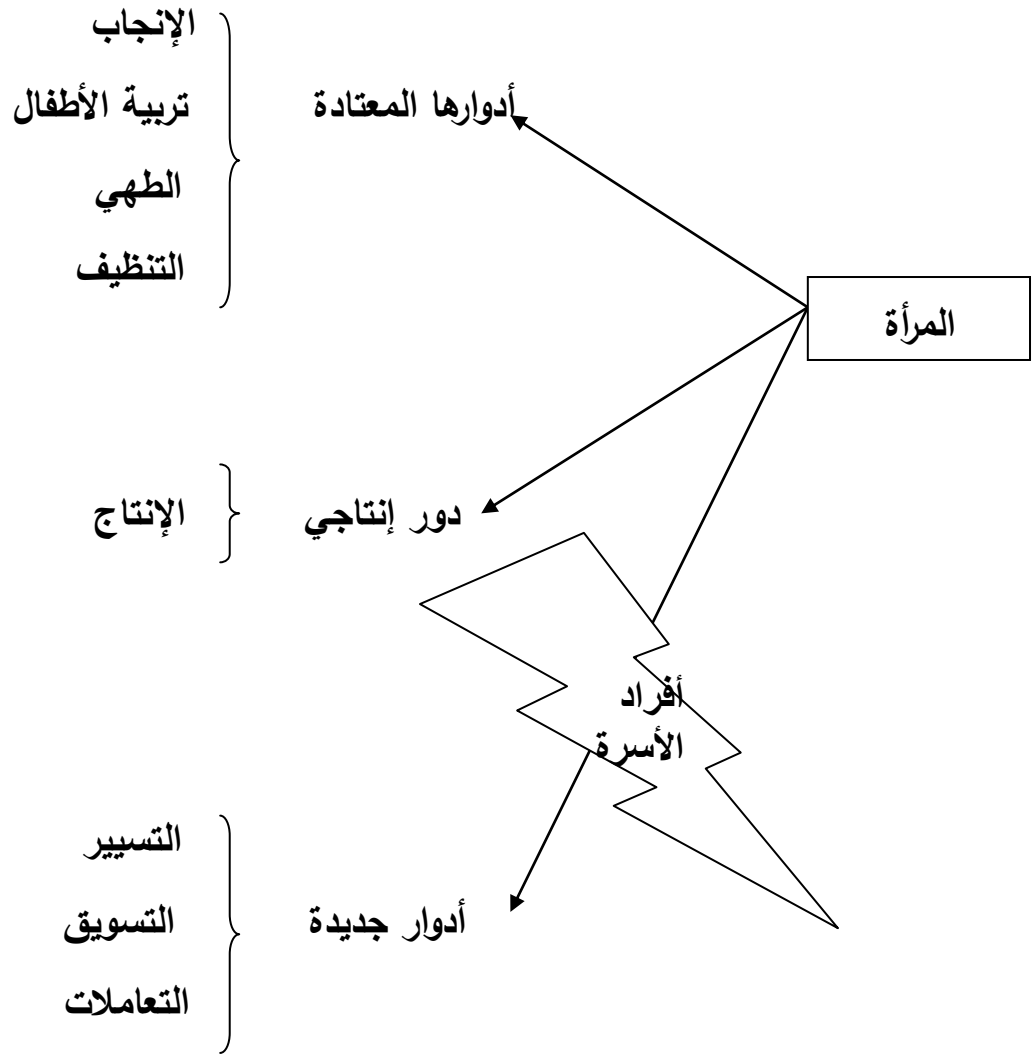
إن هذا الاتجاه يؤكد درجة اضطهاد الرجل للمرأة، التي تكمن في عدم الخروج للتعليم و العمل أو ممارسة أي نشاط سياسي، مستخدما في ذلك وسائل مختلفة تأتي على رأسها القوانين و التشريعات التي وضعها الرجل بنفسه لتلائمه و لتكون في صالحه معتمدا في ذلك على حجج واهية كالمحافظة على الشرف و الأخلاق، و يوجد هذا الاتجاه بقوة في المجتمعات العربية، حيث تؤكد بعض المناديات بتحرر المرأة العربية " نوال السعداوي " أن تقسيم العمل بين الجنسين هو أساس اضطهاد المرأة، إذ أن هذا التمييز جعل علاقة المرأة بالرجل تشبه علاقة العبيد بالسيد⁽¹⁶⁴⁾

و الشكل الموالي يوضح ما كنا نتكلم عنه، المرأة تمنع من أدوار جديدة، لكنها تستغل في التحصيل المالي، بحيث تقوم بالعملية الإنتاجية و تمنع من البقية:

163 kon IGOR, (les femmes au travail: l'égalité dans la difference) , Revue Internationale des sciences sociales, N °4, 1975, p 703

164 نوال السعداوي، المرأة و الجنس، ط 3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1974، ص 110

شكل توضيحي رقم 13: سير أدوار المرأة المستفيدة من قرض مصغر



الفصل التاسع

التعاملات مع الفاعلين

في هذا الفصل الذي يعنى بالتحقق من الفرضية الثالثة و الأخيرة من بحثنا، رأينا أنه من الضرورة أن نتطرق إلى عنصرين:

الأول التعاملات في تبني المشروع، و يرتبط بالفرضية الأولى، و الذي كان مجموع عينة البحث الذي يعنى بالتبني، هو اثنان و تسعون (92).

الثاني التعاملات في إدارة شؤون المشروع، و يرتبط بالفرضية الثانية، حيث تقلص مجموع عينة البحث إلى أربعة و سبعون (74)، و هذه الأخيرة تعنى بالقيام الفعلي للمشروع، و بهذا كان تقسيم فصلنا كالتالي:

أ. التعاملات في تبني المشروع

ب. التعاملات في إدارة شؤون المشروع

ج. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة

1. التعاملات في تبني المشروع

وظفنا في هذا العنصر مؤشرات حول التعاملات في التبني، بحيث تطرقنا إلى عنصرين ثانويين، الأول يتكلم عن مؤشر الاتصال بالجهات المعنية، و التي قمنا بربطها مع بعض المتغيرات، مثل الحالة المدنية و رب الأسرة.

و بعدها تطرقنا إلى بعض الآراء حول تبني المشروع، مثل السهولة في التحصل على الدعم، و كذا سنربط هذا الرأي مع من المتصل، و بهذا تقسم هذا العنصر إلى ما يلي:

1. الاتصال بالجهات المعنية

2. آراء حول التحصل على القرض

1- الاتصال بالجهات المعنية:

الاتصال بالجهات المعنية للطلب الدعم، هو الذي يوضح التعاملات في التبني، لذا قمنا بربطه مع الحالة المدنية للمستفيدة كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم 40: توزيع أفراد مجتمع البحث المعنى بتبني المشروع حسب المتصل بالجهات المعنية بالدعم و الحالة المدنية:

المجموع		الابن		الأخ		الأب		أب الزوج		الزوج		المستفيدة		المتصل بالجهات الحالة المعنية المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	72	--	--	--	--	--	--	5,56	04	86,11	62	08,33	06	متزوجة
100	17	--	--	05,88	01	58,82	10	--	--	--	--	35,29	06	عازبة
100	01	--	--	--	--	100	01	--	--	--	--	--	--	أرملة
100	02	50	01	--	--	--	--	--	--	--	--	50	01	مطلقة
100	92	1,09	01	1,09	01	11,95	11	04,35	04	67,39	62	14,13	13	المجموع

يبين هذا الجدول بأن أغلب المتصلين بالجهات المعنية لتبني المشروع هم غير المستفيدات بنسبة 85,87% ($85,87 = 100 \times 92 \div 79 = 01 + 01 + 11 + 04 + 62$)، بينما نجد 14,13% من المستفيدات هن اللاتي قمن بالاتصال بالجهات المعنية بأنفسهن.

و هذا يدل على أن ربّ الأسرة يلعب دور كبير لدى المستفيدات في الريف، لأن أغلبهن غير متعلّقات و لا يعرف طرق الاتصال، إضافة إلى وضعيتهن الاجتماعية فهن متزوجات مما يجعلهن تحت وصاية الزوج و سلطته، فتصبح العلاقات الخارجية التي تقوم بها المستفيدة من نسيج الزوج، إضافة إلى أن ربّ الأسرة بصفة عامة يلعب كذلك دور بارزا، و هذا ما أثبتته النتائج الموضحة في الجدول بحيث وجدنا 35,29% فقط من المستفيدات العازيات قمن بأنفسهن بالاتصال، على الرغم من أنه من المفروض أن يكن كلهن من يقمن بذلك بغض النظر على الحالة المدنية للمستفيدة، فمن خلال المقابلة معن اتضح أن التسهيلات التي أظهرتها الجهات المعنية، تحت غطاء أنها تتماشى مع الخلفية الثقافية للمجتمع الريفي، سمحت بظهور الغير في مكان المستفيدة من ناحية التعاملات المباشرة للمرأة المستفيدة بالقرض المصغر.

كما يظهر من خلال هذا الجدول أن 86,11% من المتزوجات اتصل الزوج بالجهات المعنية بالقرض المصغر و 5,56% من هن كان المتصل أب الزوج، بحيث أقرت لي مستفيدة متزوجة يتصل غيرها بالجهات المعنية أن "راجلي هو لي قالي، أو يعرف واش يدير، أنا ما نروح ما نقدر"، (زوجي هو الذي أعلمني بذلك، و هو الذي يعرف ما يفعل، أنا لم أذهب، و أيضا لا أستطيع)، و عدم القدرة هنا لا يعنى به الجسدي، بل المعنوي، لأن مجتمعها لا يتقبل ذلك، كما أشارت في صياغ الحديث.

و عليه نستنتج أن الاتصال المباشر للمستفيدات بالجهات المعنية بتدعيم القرض المصغر تكون بنسب ضئيلة جدا، بحيث يتم التعامل معها عن طريق وساطة عنصر رجالي من أفراد أسرهن (رب الأسرة)، و السبب يعود لعدم تقبل مجتمعها فكرة الخروج من البيت لتذهب إلى الإدارة، و الاتصال بالرجال الغرباء، فلا هي و لا أفراد أسرته يتقبلون ذلك. و بهذا فإن الحالة المدنية ليس له تأثير فأغلب مجتمع بحثنا يقوم غيرهن بالتعاملات لتبني المشروع.

جدول رقم 41: توزيع أفراد عينة البحث حسب المتصل بالجهات المعنية و رب الأسرة:

المجموع		الابن		الأخ		الأب		أب الزوج		الزوج		المستفيدة		المتصل بالجهات المعنية الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	66	--	--	--	--	--	--	--	--	93,94	62	06,06	04	الزوج
100	06	--	--	--	--	--	--	66.67	04	--	--	33,33	02	أب الزوج
100	17	--	--	--	--	64,71	11	--	--	--	--	35,29	06	الأب
100	01	--	--	100	01	--	--	--	--	--	--	--	--	الأخ
100	02	50	01	--	--	--	--	--	--	--	--	50	01	الابن
100	92	1,09	01	1,09	01	11,95	11	04,35	04	67,39	62	14,13	13	المجموع

يبرز هذا الجدول أن المستفيدات التي رب أسرهن الزوج فالمتصل بالجهات المعنية هو الزوج بنسبة 93,94%، مقابل نسبة المستفيدات اللاتي اتصلن شخصيا و كان رب أسرهن الزوج ممثلة بـ 06,06%، أما بالنسبة للاتي رب أسرهن أب الزوج نجد نسبة 66,67% يتصل أب الزوج بالجهات المعنية، مقابل 33,33% التي كانت فيها المستفيدة هي المتصلة، أما بالنسبة للاتي رب أسرتهن الأب فنجد أن نسبة 64,71% من هن الأب هو المتصل مقابل 35,29% من هن قمن بذلك بأنفسهن، كما وجدنا كل اللاتي رب أسرتهن الأخ قام الأخ بالاتصال، و وجدنا 50% من اللاتي رب أسرتهن الابن قمن بالاتصال بأنفسهن مقابل 50% قام الابن بذلك.

فكلما كان المتصل بالجهات المعنية لغير المستفيدة ارتفع دور رب الأسرة، و هذا يكمن في حرمان المستفيدة من الأدوار الأخرى غير التبني، فحتى عملية الاتصال هي مراقبة و بنسب أكبر من أي دلائل أخرى، بحيث يفوض رب الأسرة نفسه للقيام بأدوار المستفيدة بدلا عنها، فهذا العنصر الرجالي ظهر تأثيره في جميع مؤشرات بحثنا هذا، و خاصة في هذا الجدول، فالمرأة الريفية المستفيدة مغلوبة في أمرها، و متحكم في تصرفاتها و سلوكياتها فهي تحت حتمية شبه جبرية، و هذا استنتجناه من قول مستفيدة رب أسرتها الزوج و كان الغير من اتصل بالجهات المعنية " **حنا ما نقدرو نديرو والو خلاف الطياب و التنقيا و التربية**" ، (نحن لا نستطيع أن نقوم بشيء سوى الطهي و التنظيف و تربية الأطفال).

بالرغم من محاولات السلطات لإعطاء هذه النسوة الدور الذي تطمح إليه من خلال تمويلها ماليا من أجل إدماجها اجتماعيا و تحريرها اقتصاديا، إلا أن سلطة الرجل هي الطاغية و الأكثر بروزا في جميع مراحل العملية الإنتاجية، إضافة إلى حياتها الاجتماعية الخاصة، و التي تكزن المرأة فيها مستسلمة لسيرورة عادات و تقاليد تعودت عليها و تقبلتها كما هي، بحيث تعتبره الوضع الأمثل لسير الأسرة، ز هذا ما أشار إليه "إميل دوركايم" بحيث اعتبر أن الأسرة تلك المؤسسة الاجتماعية المنظمة و التي يرتبط أفرادها ببعضه البعض قانونيا و روحيا(165)

2- آراء حول التحصل على القرض:

في هذا العنصر سنتكلم على ما يخص آراء المستفيدين من حيث سهولة التحصل على الدعم المالي.

جدول رقم 42: توزيع أفراد عينة البحث حسب رأيها سهولة التحصل على الدعم المالي:

التحصل على الدعم المالي بسهولة	التكرارات	النسبة المئوية %
سهل	88	95,65
صعب	04	4,35
المجموع	92	100

يوضح هذا الجدول أن النسبة الساحقة و الممثلة ب: 95,65% من اللاتي قلن أنهن تحصلن على الدعم المالي بسهولة، و هذا ما يدل على أنها لم تتكفل بملف القرض و إجراءاته الإدارية لأنه من المعلوم أنه من المشاكل الإدارية خاصة في المناطق الريفية البيروقراطية، فالإتصال بالسلطات و المدة المستغرقة من أجل تكوين الملف و المتاعب المنجزة عنها لا يؤهل المستفيدة الريفية بتحمل ذلك، فالغير من العنصر الرجالي من أسرهن هم من قاموا بذلك كما ذكرنا في الجداول السابقة.

و لتأكد من صحة الإجابات التي كنا نحصل عليها في استجواباتنا، و لتكون الصورة أوضح من ناحية النسب فضلنا أن نترك هذا الجدول و الجدول الموالي جداول بسيطة، و تحصلنا عليه بالشكل التالي.

جدول رقم 43: توزيع أفراد عينة البحث حسب رأيها وجود الصعوبات:

الصعوبات	التكرارات	النسبة المئوية %
موجودة	04	4,35
غير موجودة	88	95,65
المجموع	92	100

كان الغرض من السؤال الذي كانت الإجابة عليه موضحة من خلال هذا الجدول هو أن نتأكد من صدق المستجوبات (سؤال فخ)، و عليه و من خلال النتائج لمحنا المصادقية بنسبة 100%، لأن السهولة في التحصل على المشروع، تعني عدم وجود صعوبات في التحصل عليه، و بالتالي عدم وجود صعوبات تقابلها السهولة في التحصل على المشروع، و العكس صحيح، وجود الصعوبات يقابله عدم السهولة في التحصل عليه.

حيث أبرز هذا الجدول أن 95,65% من المستفيدات يقرون بأن الصعوبات غير موجودة أثناء حصولهن على المشروع، و هذا لكونهن لم يقمن بأي أداء باستثناء الحصول على القرض لدى المصلحة المعنية، و كما أشرنا آنفا فإن العلاقة التي تربط المرأة المستفيدة بالسلطات هي علاقة وساطة، و يمثل هذه الوساطة العنصر الرجالي من أفراد أسرهن، و في الغالب الزوج.

جدول رقم 44: توزيع أفراد العينة البحث حسب رأيها بسهولة التحصل على القرض و المتصل بالجهات المعنية:

المجموع		صعب		سهل		سهولة الحصول على
%	العدد	%	العدد	%	العدد	المتصل القرض بالجهات المعنية
%100	13	30,77	04	69,23	09	المستفيدة
%100	62	--	--	100	62	الزوج
%100	04	--	--	100	04	أب الزوج
%100	11	--	--	100	11	الأب
%100	01	--	--	100	01	الأخ
%100	01	--	--	100	01	الابن
%100	92	04,35	04	95,65	88	المجموع

نستشف من خلال هذا الجدول الإحصائي أن جميع المستفيدات اللاتي كان رب أسرتهن هو المتصل بالجهات المعنية أقررن بوجود سهولة في الحصول على الدعم المادي، و وجدنا نسبة 69,23% من اللاتي قمن بالاتصال بالجهات المعنية بأنفسهن أقررن بأنهن وجدن سهولة في الحصول على المشروع، مقابل 30,77% أقررن عكس ذلك (صعوبة).

بما أن هذا البرنامج التنموي موجه إلى المستفيدات شخصياً، فمن المفروض أن يقمن بأنفسهن بالاتصال بالجهات المعنية للقيام بجميع الإجراءات الإدارية، و عندما يؤدي الغير (رب الأسرة) دورها من المفروض أيضاً أن لا تتقبل إدارة الجهات المعنية ذلك، فهنا تكمن العراقيل و تلعب القوانين دورها من أجل تقديم القرض لأصحابه مباشرةً، ولكن وجدنا عكس ذلك و هذا يرجع إلى بعض التساهلات لحالات ريفية خاصة. فكلما كانت المستفيدة هي المتصلة شخصياً كانت بعض الصعوبة في الحصول على القرض المصغر، أما فيما يخص إن كان رب الأسرة هو المتصل ، كذلك وجدنا لأنهن أقررن سهولة في عملية الحصول على القرض، و هذا يدل على أن من قاموا بدور الاتصال بالجهات المعنية هم من واجه الصعوبات خاصة و أن مشكل البيرو-قراطية معروفة في إدارتنا، و إقرارهن بوجود

سهولة، يدل على تساهلات إدارية في الجهات المعنية بالقرض من أجل تمكين جميع المستفيدين من الاستفادة من القرض، بغض النظر عن المتصل، دون مراعاة ما إذا كان للمرأة الرغبة في تبني المشروع، و هذا ما ناقشناه في مبحث مسؤولية تبني المشروع.

II. التعاملات في إدارة شؤون المشروع:

يخص هذا العنصر المستفيدين المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع، بحيث تطرقنا إلى تسديد الدين المتمثل في القرض المصغر، كما تطرقنا إلى آرائهم حول النجاح و الرغبة في ديمومة مشروعهم مع ربط هذه الآراء مع بعض المتغيرات مثل: الحالة المدنية، المستوى الدراسي، رب الأسرة، و صولا إلى ربط الآراء مع بعضها البعض، وبهذا تم توزيع هذا العنصر كما يلي:

1. تسديد القرض المصغر

2. آراء حول النجاح

3. آراء حول الديمومة

1- تسديد القرض المصغر:

سننظر في آخر مرحلة للقرض المصغر، المقدم من طرف الوكالة الوطنية و هو التسديد، الذي يتم بإرسال رسالة تذكير بالتسديد من طرف التنسيقية الولائية إلى المستفيدة مباشرة⁽¹⁶⁶⁾.

هذا الجدول ارتأينا أن يكون بسيط لتوضيح الصورة، و سنحلله كما هو، من خلال التقنية الثانية في معالجة المعطيات التي استعملناها في بحثنا هذا و هي: الأقوال.

جدول رقم 45: توزيع أفراد عينة البحث المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع حسب تسديد القرض:

النسبة المئوية %	التكرارات	تسديد القرض
--	--	نعم
100	74	لا
100	74	المجموع

بما أن الجدول أشار إلى أن كل المستفيدات لم يقمن بتسديد الدين، فهذا راجع إلى أن المستفيدة خلال كل هذه الفترة لم يكن لديهن ثقافة الادخار، أو حتى نية تسديد الدين الممنوح لهن من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث أجبنتي من خلال المقابلات التي قمت بها معهن، أن الآجال المحددة للتسديد لا تزال قائمة، مع أنها قد انتهت منذ أكثر من سنة، بحيث قالت لي إحدى المستجوبات المتزوجات و قامت بالمشروع: "مازال الوقت في يدي"، و أجابنتي أخرى قامت هي الأخرى بالمشروع لكنها عازبة قائلة: "هاذي الدراهم عطاتها لنا الدولة و ما نرجعوهاش".

كما أن نقص الوعي بقوانين هذا المشروع ساهم في عدم التسديد، بالرغم من مرور الآجال على ذلك، و الأدهى من ذلك أن أغلبهن أجبنتي على أنه مازالت الآجال مفتوحة لتسديد الدين، مما يدل على أنهن غير واعيات بسيرورة القرض من خلال مراحلها و آجال تسديده، و السبب الرئيسي يعود إلى السلطات المعنية التي لم تقم بالتوعية قبل التمويل المالي، و كذا عدم وجود علاقة مباشرة بين السلطات و المستفيدة، فهي تتحصل على كل شيء من طرف الآخر، مما يجرمها من إقامة علاقات عمل مع المحيط أو السلطات، و كذا مستواهن الدراسي المتدني الذي ساهم في ذلك بشكل كبير، فأغلب أفراد مجتمع بحثنا هن أميات كما وضعنا سابقا.

2- آراء حول النجاح:

سنقوم الآن بربط هذا المؤشر ببعض المتغيرات الأخرى، مثل الحالة المدنية و المستوى الدراسي، من خلال الجداول الموالية:

جدول رقم 46: توزيع عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في نجاح المشروع و الحالة المدنية:

المجموع		لا		نعم		الرأي في نجاح الحالة المشروع المدنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	54	85,19	46	14,81	08	متزوجة
100%	17	35,30	06	64,70	11	عازبة
100%	01	--	--	100	01	أرملة
100%	02	--	--	100	02	مطلقة
100%	74	70,27	52	29,73	22	المجموع

نجد أن 70,27% من المستفيدات يرون أنهن غير ناجحات في مشروعهن، مقابل 29,73% اللاتي أقررن النجاح.

و يفسر هذا الرأي بعدم النجاح لنقص خبرة المستفيدات في تسيير مشروع تنموي و كذا اللاوعي بمفهوم الدعم من أجل تمويل مشروع، بغض النظر عن ما إذا كانت هي المُسيرة أم المُسيرة، هما السببين الرئيسيين في إعطاء هذه الآراء و السلوكيات الصادرة من طرفهن بالنجاح أو عدمه، مردّها إلى غيابها عن تسيير المشروع، و جهلها بمتطلبات العملية الإنتاجية، فهي لا تدري إن يدّر عليها المشروع فوائد أم لا، أو حتى أنها تستطيع تسديد الدين، و ذلك جلي من تصريح مستفيدة متزوجة، "ما علابالي بوالو، قالولي الدولة تمداكم في الدراهم درت دوسي و عطاولي"، (أنا لا أعرف شيء، قالوا لي أن الدولة تعطي لنا النقود، طلبتها بالملف، فأعطوني)

إضافة إلى أن هذه القروض هي المبادرة الأولى التي تمس بشكل حثيث المرأة الماكثة في البيت، و التي تكون بصورة كبيرة في الريف، كما أن الإقرار بعدم النجاح مرده إلى عدم توفيقها أو أنها مغيبة عن العملية الإنتاجية، أو لا تفقه شيئاً عن طبيعة القرض و مجراه و مقاييس نجاحه، بحيث نجد من أهم مقاييس النجاح في مشروع قرض مصغر هو تسديد الديون و هذا ما سنناقشه في جدول لاحق.

و نلاحظ أيضاً أن كل الأرامل و المطلقات أقررن النجاح و أغلب العازبات بنسبة 64,70% أقررن النجاح، مقابل 35,30% من العازبات أقررن عكس ذلك، مقابل ، بينما نجد 85,19% من المتزوجات اللاتي أقررن عدم النجاح في المشروع، مقابل 14,81% أقررن النجاح.

فالحالات المدنية غير المتزوجة (أرامل، مطلقات و عازبات) يرون بأنهن ناجحات و هذا راجع إلى حرية نسبية في تسيير المشروع، ذكرت مصطلح نسبية لأن ما تحصلنا عليه في الجداول السابقة يثبت ذلك، بحيث وجدنا أن الضغوطات الأنتروبولوجية للمجتمعات الريفية تكون أكثر حدة على النساء المتزوجات، و هذا منطقي لأن هذه الأخيرة محصورة بين عائلة الزوج من جهة و عائلتها الأصلية من جهة أخرى، و هذا لا يفي بوجود ضغط على غيرها من الحالات.

و من أهم معوقات النجاح نقص الخبرة في هذا المجال، إضافة إلى قلة المساعدة و التوجيه، و كذا قلت التسويق، بحيث قالت لي مستفيدة غير متزوجة أقرت عدم النجاح بالجملة التالية: **"ما تباعتليش الخدمة نتاعي منين نسلك الدين"** (لم تبع السلع التي أصنعها، لذا لم أسدد الدين)

أما عن سيرورة الإنتاج فهي متعبة من خلال جميع مراحلها الأولية إلى النهائية، فعدم النجاح هنا مرهون بمدى اهتمام السلطات في المتابعة و التحري عن مدى التقدم في سير الإنتاج، و الحث عن الفوائد و الأرباح لصالح المستفيدات، ففلسفة كل عمل هي الريح، و هو الغاية التي قامت من أجله -برغبة منها أو بتشجيع من الغير- المستفيدات بتبني هذا المشروع التنموي، و طموح الهيئات، غير أننا نلمح الإحباط و الفشل من خلال الآراء الصادرة منهن، و للمتزوجات كذلك نسبة معبرة عن عدم النجاح، و كما ذكرنا سابقاً فالمرأة المتزوجة المستفيدة لا تعلم في بعض الحالات حتى بأنها مستفيدة من قرض مصغر.

أما الآن سنتطرق لربط الرأي في النجاح مع المستوى الدراسي، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 47: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في نجاح المشروع و المستوى الدراسي:

المجموع		لا		نعم		الرأي في نجاح المستوى المشروع الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	52	78,85	41	21,15	11	أمية
100%	16	56,25	09	43,75	07	ابتدائي
100%	06	33,33	02	66,67	04	متوسط
--	--	--	--	--	--	ثانوي
--	--	--	--	--	--	جامعي
100%	74	70,27	52	29,73	22	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 78,85% من المستفيدات اللاتي ليس لهن مستوى (أميات) يرون بأنهن غير ناجحات، مقابل 21,15% من هن أقررن بالنجاح، أما اللاتي لهن مستوى ابتدائي فنجد منهن نسبة 56,25% من أقررن عدم النجاح، مقابل 43,75% من هن صرحن النجاح، كما وجدنا 66,67% من اللاتي لهن مستوى متوسط أقررن النجاح مقابل 33,33% من هن أقررن عدم النجاح.

فاللاتي ليس لهن مستوى (أميات)، فهن الأغلبية (70,27=100×74÷52) حيث عبر أغليبتهن عن رأيهن بعدم النجاح، و هذا نتيجة عن الإحباط الذي تعانينه بسبب أفراد أسرهن، فالزوج هو دائما من يدفع بالسلوك إما إيجابا أو سلبا، و هذا من قول مستفيدة متزوجة، و ليس لها مستوى دراسي، أقرت: "أنا النهار لاول، علا بالي بلي ما يصطي والو قير التعب... أنا نخدم و هو يدي"، (منذ اليوم الأول، أعرف أنه لن تكون لي فائدة، غير التعب،...، أنا أنتج و هو يستفيد)، الضمير هو تعود على الزوج، إذ نجد أن المرأة خاصة

في الأرياف لا تستطيع أن تنطق اسم زوجها أمام المأ فهو عيب كبير، و هذا من العادات المتوارثة، لذا تتاديه ب هو.

أما اللاتي لهن مستوى هن الأغلبية في التعبير عن رأيهن في نجاحهن بالرغم من أن عددهن لا يتعدى 17 مستفيدة من أصل 74 مستفيدة قامت فعلا بالمشروع، و هذا ناجم عن وعيهن بماهية هذا المشروع، مما أعطى لهن نوع من الفهم لقيمة العمل في جميع مراحلها، بحيث قالت لي مستفيدة أرملة ذات مستوى متوسط أقرت نجاحها: **الحمد لله، ماشية الحالة**. (الحمد لله، تسير الأمور على أحسن ما يرام).

وبالنسبة للاتي صرحن بعدم النجاح من اللاتي لهن مستوى دراسي فنلتس نوع من الوعي بأهمية المشروع لكن المعوقات التي تحدثنا عليها مطولا فيما سبق هي التي حسمت فشلهن فيه، و القول التالي لمستجوبة متزوجة لها مستوى يؤكد ذلك حيث قالت: **"لوكان نجحت، لوكان راني رجعت الدين ما تقعدش الدولة تسالني"**. (لو نجحت، لكنت قد سددت الدين، و لا يبقى دين بيني وبين الدولة).

و بهذا فإن المستوى الدراسي يؤثر في الرأي من حيث النجاح و عدمه، فقيمة العمل و الاستمرارية فيه هي التي تخلق نوع الرضا لصالح التعاملات المستفيدات، فالاستفادة المالية (الربح) المرجوة من القرض لم تتحصل عليها غالبية المستفيدات، بل خسرت كذلك رأس مالها، في بعض الحالات، إضافة إلى الوقت حيث نجد أنه منذ قبضهن للتمويل المالي إلى غاية يوم استجوابهن لم يسددن ديونهن، و هذا ما وضعناه في الجدول رقم 45.

3- آراء حول الديمومة:

للرأي على الديمومة، معنى كبير على رضاها بالمشروع، و الرضا أكيد ينجم عن سير مشروعها كما يجب، و الجداول التالية ستبين ذلك.

جدول رقم 48: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في الديمومة و التحصل على الدخل كله من مبيعات المنتج:

المجموع		لا		نعم		الرغبة في الديمومة التحصل على كل الدخل
		%	العدد	%	العدد	
100	14	35,71	05	64,29	09	نعم
100	60	83,33	50	16,67	10	لا
100	74	74,32	55	25,68	19	المجموع

يظهر من قراءة الاتجاه العامة لهذا الجدول، أن أغلب المستفيدات اللاتي قمن بالمشروع لا يرغبن في ديمومته، و هذا بنسبة 74,32% مقابل 25,68% يرغبن في عكس ذلك.

كما نلاحظ نسبة 83,33% من اللاتي لم يحصلن على الدخل لا يرغبن في الديمومة، مقابل نسبة 64,29% من اللاتي حصلن على الدخل كله يرغبن في الديمومة، و من هذا نلاحظ أن للتحصل على الدخل كله من مبيعات المنتج، تأثير على الرغبة في الديمومة في المشروع، و هذا متوقع، لأن الكائن البشري يرغب دائما في الزيادة، و التحسن للأفضل دائما، كما أقرت مستفيدة تحصلت على الدخل من مبيعات منتجها، ترغب في الديمومة، "لو كان نعرف يزيدولي الدراهم مانا بيا"، (لو أتأكد أنهم سيعطونني النقود مرة أخرى، فسأداوم)، و هذا دليل على أن المرأة تتشجع، و مستعدة للعمل بكل قوتها، لو أعطوها استقلاليتها في تسيير مشروع، لكن للأسف تبقى هذه الأخيرة ممثل بنسب قليلة ظهرت في عينة بحثنا بنسبة 12,16% من أصل 74 مستفيدة قامت فعلا بالمشروع، هذه

النتيجة تحصلنا عليها بالتطبيق التالي: $09 \div 74 \times 100 = 12,16$ (09 هن المستفيدات اللاتي قمن بالمشروع فعلا و تحصلن على الدخل كله و يرغبن في ديمومة مشروعهن)
 كما أجابت مستفيدة لاترغب في الديمومة ولم تحصل عل الدخل كله، مصرحة:
 "علاش نكمل نخدم ماشفت والو تسقم ، حنا هوما حنا " ، (لماذا أوصل في الإنتاج، لم أرى شيء تحسن، فوضعنا لا يزال على حاله)، من هذا القول ندعم ما فسرنا به القول الذي قبله.

فيما يخص العلاقة في الرغبة في الديمومة و الحالة المدنية، فسنناقش هذا بعد تحليل الجدول الموالي.

جدول رقم 49: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في الديمومة و الحالة المدنية:

المجموع		لا		نعم		الرغبة في الديمومة الحالة المدنية
		العدد	%	العدد	%	
54	100%	49	90,74	05	09,26	متزوجة
17	100%	06	35,29	11	64,71	عازية
01	100%	--	--	01	100	أرملة
02	100%	--	--	02	100	مطلقة
74	100%	55	74,32	19	25,68	المجموع

نلاحظ من خلاله أن كل المطلقات و الأرامل يرغبن في الديمومة في المشروع، ووجدنا 90,74% من المتزوجات لا ترغب في الديمومة، مقابل 09,26% يرغبن في ذلك، كما وجدنا أيضا نسبة 64,71% من المستفيدات العازيات اللاتي قمن بالمشروع فعلا يرغبن في مواصلة المشروع، مقابل 35,29% لا يرغبن في ذلك.

من الواضح جدا تأثير الحالة المدنية على الرغبة في الديمومة في المشروع، بحيث وجدنا أنه كلما كانت الحالة المدنية للمستفيدة غير متزوجة، فإنها ترغب في الديمومة في

المشروع، و العكس صحيح، و هذا التحليل الأولي يظهر جليا من القراءة الإحصائية للجدول.

أما تفسير السبب في ذلك على حسب رأيي فيعود دائما إلى الإحباط الذي تعانيه المرأة خاصة المتزوجة، بحيث نجدها تقول أنها أهملت مصالح عائلتها من خلال العملية الإنتاجية، بالرغم من ذلك لم تتحصل على الفائدة المرجوة، و هذا في عبارة مستفيدة متزوجة، و لا ترغب في الديمومة بالتعبير التالي: **"ضيعت صوالي، و صوالح أولادي، وما ديت والو"**، (ضيعت مصالحي و مصالح أولادي، و لم أتحصل على أيّ فائدة)، مضيعة لقولها: **"أنا نخدم، أو نتعب، بلا ما ندي حاجة علاه نكمل"**، (أنا أنتج و أتعب، بدون أن أتحصل على شيء، فلما أوصل)

و العكس بالنسبة لأغلب المستفيدات ذوات الحالة المدنية غير متزوجة، بحيث وجدنا أنهن يرغبن في الديمومة، بنسب أكبر من غيرها، و ذلك راجع إلى تشجيع الوالدين لها على الإنتاج و التحصيل المالي و المواصلة على ذلك. و هذا ما أثبتته مستفيدة عازية ترغب في ديمومة مشروعها: **"أنا والديا معاونيني، و ماندا بيا نكمل"**. (أنا والدي ساعدوني، و أرغب في المواصلة في المشروع)، و لكن دائما أشير إلى أن هذه النسب غير كافية لأنها تعبر على فئة قليلة من عينة البحث اللاتي قمن فعلا بالمشروع، فهي تعبر عن عدد لا يفوق 15 مستفيدة، أي بنسبة $(15 \div 74 \times 100 = 20,27\%)$

بعد أن رأينا الحاليتين السابقتين، سنتطرق الآن إلى تأثير المسؤول عن الأسرة (رب الأسرة)، على الرغبة في الديمومة،
جدول رقم 50: توزيع أفراد عينة البحث المعنيات بالقيام الفعلي بالمشروع حسب آرائهن في الديمومة و رب الأسرة:

المجموع		لا		نعم		الرغبة في الديمومة رب الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	50	96	48	4	02	الزوج
100%	04	100	04	--	--	أب الزوج
100%	17	17,65	03	82,35	14	الأب
100%	01	--	--	100	01	الأخ
100%	02	--	--	100	02	الابن
100%	74	74,32	55	25,68	19	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن كل المستفيدات و اللاتي رب أسرتهن الأخ أو الابن يرغبن في الديمومة و أغلبية اللاتي رب أسرتهن الأب يرغبن في ذلك أيضا بنسبة 82,35% مقابل 17,65% لا يرغبن في الديمومة، أما بالنسبة للاتي رب أسرتهن أب الزوج فكلهن لا يرغبن في الديمومة، وكذا اللاتي رب أسرتهن الزوج و ذلك بنسبة 96% مقابل 4% لا يرغبن في ديمومة المشروع.

نستنتج منه أن المسؤول عن الأسرة له تأثير كبير على الرأي في الديمومة، بحيث وجدنا أنه كلما كان رب الأسرة الزوج أو أب الزوج أي المستفيدة متزوجة كلما كانت لا ترغب في الديمومة في المشروع، و العكس صحيح.

فهذا مرده إلى أن المستفيدة المتزوجة محبطة، من التجربة الأولى لتبنيها لمشروع بدعم من القرض المصغر، و هذا ما كنا قد تطرقنا لتحليله، من خلال مقولة المرأة المتزوجة، في تحليل الجدول السابق، فهي مستبعدة من سيرورة مشروعها منذ بدايته، إلى نهايته و التي من المفروض أن تكون مستمرة (التحصيل المالي). فلا علاقة لها مع محيطها

الخارجي للبحث عن أسواق لمنتجاتها، ولا علاقة مع السلطات لإعطائها الحلول الكفيلة بذلك، و بالتالي تجد المرأة نفسها في صراع مع واقع أنها ملزم بديون اتجاه الدولة و في نفس الوقت تعبها في تحضير منتجاتها دون الحصول على الدخل المادي المتحصل عليه منه، و بالتالي لن ترغب في ديمومته.

في الجدول الموالي سنربط بين الآراء المتحصل عليها من خلال الجدول الموالي، لمعرفة ما إذا كان للرأي في النجاح، تأثير على الرغبة في الديمومة:

جدول رقم 51: توزيع أفراد عينة البحث المعنيت بالقيام الفعلي بالمشروع حسب الرأي في الديمومة و الرأي في النجاح:

المجموع		لا		نعم		الرغبة في الديمومة الرأي في النجاح
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	22	13,64	03	86,36	19	نعم
100	52	100	52	--	--	لا
100	74	74,32	55	25,68	19	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كل المستفيدات اللاتي أقمن المشروع فعلا و لم ينجحن في مشروعهن لا يرغبن في ديمومته.

كما نجد نسبة 86,36% من اللاتي أقررن النجاح في مشروعهن أجبن بالرغبة في الديمومة، بالمقابل نجد 13,64% منهن أجبن بعدم رغبتهن في ذلك.

من الواضح تأثير النجاح على الرغبة في الديمومة، فالنجاح في المشروع يولد الرغبة في ديمومته، و يتوقف هذا على مدى حرص المستفيدة على القيام بجميع الشؤون الموكل لها، و قيامها بها فعلا، لذا كان الرد بأنها نجحت، غير أننا من خلال قراءتنا للجدول السابقة لاحظنا بأن تغيب المرأة في مراحل العملية الإنتاجية في حد ذاتها أعطى لها نوع

من سيكولوجية الإحباط و عدم الرضا، فكل اللاتي صرحن بعدم نجاحهن في مشروعهن التنموي صرحن أيضا بعدم رغبتهن في الديمومة، بحيث صرحت مستفيدة لم تتجح و لا ترغب في الديمومة بما يلي: "ما نجحت ماني حابة نكمل". (لم أنجح و لا أرغب في الديمومة).

إضافة إلى نقص التحفيز فكل هذه العوامل، جعلت هذه المستفيدات يقررن عدم الديمومة فيه، فال فشل مرده إلى عوامل كامنة داخل سيرورة المشروع، و داخل المستفيدات في حد ذاتهن، فنجد بأنهن مرت عليهن أكثر من سنتين على الاستفادة من القرض، إلا أنه لا جديد من ناحية التسديد، أو حتى الربح المتوخى من هذه الأتعاب، أما اللاتي نجحن و يرغبن في الديمومة فهذا أمر متوقع لأنهن حققن النجاح، و ككل مرة أعتبر نسبتهن ضئيلة و التي تساوي $(19 \div 100 \times 100 = 19\%)$ و هذا من المجموع الكلي لأفراد العينة من النساء الريفيات القاطنات ببلدية قلته سيدي سعد و المستفيدات من قرض مصغر في سنة 2011، و هذا مقارنة بالنتيجة التي تطمح إليها السلطات و هي نسبة 100%

III. مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

بعد مناقشتنا لنتائج الفرضيتين الجزئيتين الأولى و الثانية، نقوم بعرض نتائج التحقق من الفرضية الجزئية الثالثة، والتي تخص التعاملات و ذلك من خلال تأويل الجداول السالفة فوجدنا ما يلي:

1. التعاملات في تبني المشوع:

- فيما يخص المتصل بالجهات المعنية بالدعم فوجدنا أن 85,87% من المستفيدات قام العنصر الذكوري بالاتصال بدلا عنها.
- أما فيما يخص تأثير الحالة المدنية على متغير المتصل بالجهات المعنية فلم نجد تأثير لها عليه فمهما تكن الحالة المدنية للمستجوبة فيقوم غيرها بالاتصال بالتنسيقية الولائية، بحيث يقوم رب الاسرة بذلك بدلا عنها.

- أما بالنسبة لرأيها في سهولة الحصول على الدعم فأقر أغلبهن و بنسبة 95,65% بسهولة، و هذا ما يدل على أنه لا علم لهن بالصعوبات في الحصول على قرض مصغر، خاصة و أن البيروقراطية السلبية هي من خصوصيات الإدارة (مصلحة الحالة المدنية، التنسيقية، البنك)، و كذا طول المسافة بين محل إقامة المستفيدة و مقر التنسيقية الولائية المقدر بـ 120 كلم، مما يثبت أن غيرها من قام بذلك.
- أما عند ربط متغير سهولة الحصول على القرض المصغر و المتصل بالجهات المعنية فوجدنا أن كل اللاتي كان رب أسرتهن هو المتصل أقررن السهولة، و هذا يثبت ما ذكرناه في الفقرة السابقة.

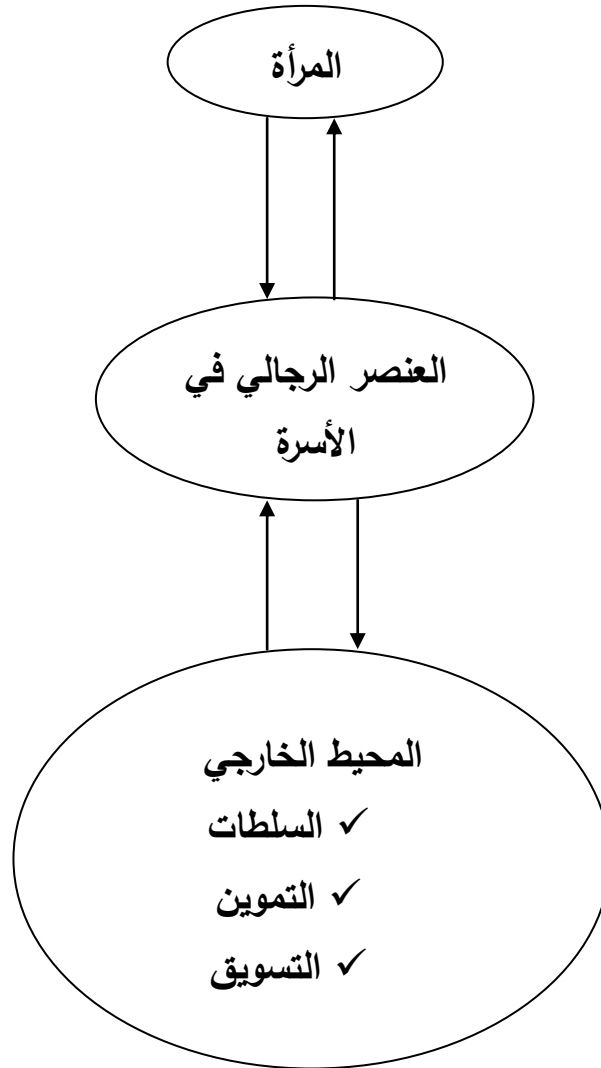
2. التعاملات في إدارة شؤون المشروع:

وجدنا ما يلي:

- 100% من المستفيدات لم يقمن بتسديد الدين، و هذا ما يفسر عدم القيام بأي علاقة اتجاه الالتزامات المتفق عليها مع التنسيقية.
- 70,27% من المستفيدات اللاتي قمن بالمشروع فعلا، يرون بأنهن لم ينجحن في مشروعاتهن، و يعزى هذا إلى نقص الخبرة حول هذه المبادرة وكذا تغييبها المباشر الذي فرض عليها من طرف المجتمع الريفي.
- 85,19% من المتزوجات المستفيدات اللاتي قمن بالمشروع فعلا لم ينجحن في المشروع، و هذا راجع إلى الدور الذي يقوم به أزواجهن، فهي تعبر عن هذه العلاقة مع عملها من خلال الزوج أو الأب، فعلاقتها محدودة مع العالم الخارجي.
- كما لاحظنا أن المستوي الدراسي ليس له تأثير كبير على رأيها في النجاح في المشروع، فداخل المجتمع الريفي الذكوري بطبعه الذي تذوب فيه المرأة داخل القيم و الأعراف، فأبي محاولة للتحرر يمارس ضدها قهر اجتماعي.

- كما لاحظنا في الفصل السابق أن أغلب المستفيدات و بنسبة 70,27% يقوم غيرها بإحضار المواد الأولية و بتسويق منتوجها، بحيث كان لمكان التسويق تأثير كبير على المسوق، فكلما كان التسويق خارج المنزل كان غير المستفيدة هو المسوق. و مما ذكرناه في المؤشرات السابقة فإنه يمكن تمثيل الشكل التوضيحي الآتي:

شكل توضيحي رقم 14: شبكة العلاقات مع الفاعلين (167):



فجّل التعاملات بداية من تبني المشروع و إدارة شؤونه و ما ينجر عن ذلك من تعاملات مع الآخر تكون المرأة المستفيدة فيها مغيبة نهائياً، و الذي ساعد في إبراز هذا

الدور هو المجتمع، و المجال المتواجدة به، و عليه فإن فرضيتنا القائلة وساطة العنصر الرجالي من أفراد أسرة المرأة الريفية في التعاملات مع الفاعلين قد تحققت كليا كذلك. و بالتالي لا يمكن الوصول إلى تنمية فعلية دون إحداث التكامل و الترابط بين مكونات المجتمع، وهذا ما أكد عليه ريتشارد وارد في تعريفه لعملية التنمية بأنها "منهج علمي و واقعي لدراسة و توجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، و ذلك بهدف إحداث التكامل و الترابط بين مكونات المجتمع"⁽¹⁶⁸⁾

خاتمة الدراسة:

الإجابة عن التساؤل العام:

إن قرار المرأة الريفية في تبني و تسيير مشروعها التنموي جعلها في مكانة ديناميكية بين واقعها الريفي المعاش، و المكانة التي تطمح إليها الدولة من خلال مختلف المشاريع و البرامج التنموية، فالمرأة الريفية المستفيدة من قرض مصغر، المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ليس لها استقلالية أخذ القرار في التبني و لا في التسيير ولا في إقامة علاقات عمل مع المحيط الخارجي، فأفراد الأسر هم الذين يدفعونهن إلى تبني المشروع، ففكرة تبني مشروع بدعم القرض المصغر في الأسر الريفية، خاضعة فكرياً و تطبيقياً إلى أفراد الأسر من العنصر الذكوري و ليس إلى المستفيدات، و بالرغم من أن الدولة و فرة التمويل المالي فقط للمستفيدة، إلا أن إدارة المشروع و التي تحوي التسيير و التسويق و التمويل تحظى بإشراف رب الأسرة، الذي يكون هو المسؤول الأول عن المشروع، بينما المستفيدة تتحول إلى عاملة بسيطة داخل العملية الإنتاجية، و هذا ما يقف كعائق وظيفي حيال ما تطمح إليه الدولة من إتيان بالعمل للعامل (العمل في البيت)، غير أن الواقع السوسيو-اقتصادي للريف يجعل هذه المستفيدة عاملة بدون أجر و صاحبة مشروع دون إدارة شؤونه.

و أي مشروع مهما كان نوعه إنتاجي أم خدماتي يتطلب إقامة علاقات مع الآخر (خاصة الذكور منهم) مثل: الممول أو الزبون، أو الجهة المعنية بالتأطير و الدعم، أما فيما يخص التنسيقية الولائية لتسيير القرض المصغر و التي تعتبر الهيئة الإدارية المباشرة التي تعنى بالاتصال بالمستفيدات، و التي تتطلب العديد من التعاملات سواء في دفع الملف الإداري أو في المتابعة أو لطلب التوجيه خلال القيام بالمشروع، أو حتى من أجل تسديد الديون بعد القيام به، و التي وجدناها منعدمة عند كل اللاتي قمن بالمشروع فعلاً.

و انطلاقا مما لاحظناه في أغلب الجداول الإحصائية السابقة فإن العنصر الرجالي من أفراد أسرهن هم الذين يقومون بالتعاملات بدلا من المعنيات بالأمر.

و عليه ليس للمرأة الريفية استقلالية في تسيير مشروعها التنموي بحيث تبقى دائما تابعة لأفراد أسرتها من الذكور سواء الزوج، الأب أو الأخ. و هذا راجع للامساواة بين الرجل و المرأة المتجذرة في تاريخ المجتمع العربي (169)

مما سبق ذكره، يمكننا أن نستعرض النتائج المتحصل عليها في النقاط التالية:

- فلسفة القرض المصغر الموجه إلى النساء الريفيات لم يراع فيه خصوصيات المجتمع الريفي.

- المرأة الريفية لها مكانة بين مجالين متصارعين الأولى مكانة بين أفراد الأسرة (أدوار: إنجاب الأطفال و تربيتهم، التنظيف، تحضير الطعام...)، و الثانية التي تطمح إليها السلطات بحيث تجعلها منتجة و لها سيولة مالية، و هذا لا يعني أن تتخلى المرأة الريفية المدعمة على الوظائف التقليدية.

- وساطة العنصر الرجالي و طغيانه على أدوار المرأة يجعلها مجرد يدّ عاملة.
- إن القرض المصغر المقدم للمستفيدات لم ينجح في إعطاء المرأة الريفية أدوار جديدة.

- عدم إرفاق القرض المصغر بالمتابعة، و خاصة عن طريق مرافقات أنقص من مصداقيته و جديته لدى المستفيدات و خير دليل على ذلك عدم تسديد الديون لحدّ الآن.

- الواقع المعاش للمرأة الريفية بين أفراد أسرتها كان أقوى من اهتمامات السلطات و برامجها.

- أي برنامج تنموي اقتصادي، لابد أن ترافقه تهيئة ثقافية، تكسب المستفيدين منه وعي بمجتمعهم و أعمالهم.

169 فاطمة المريني، الجنس كهندسة اجتماعية (بين النص و الواقع)، الدار البيضاء المغرب، دار النشر الفنك، 1987

الخاتمة:

إن مختلف المشاريع التنموية التي وجهتها الدولة للمرأة الريفية من أجل إدماجها و إعطائها أدوار جديدة تبقى رهينة الخلفيات الثقافية، فإن لم تراخ فيها هذه الأخيرة فإنها تبقى مجرد توزيع قروض مالية موجهة للتضامن فقط، و لا يرجى منها أي فائدة من الناحية الاقتصادية، فالتملك الفعلي للمشروع و قيام المستفيدة بجميع أدوار العملية الإنتاجية في المجال الريفي خاصة لدى مجتمع بحثنا هذا (العنصر النسوي)، بما وجب إشراكهن في جهد التنمية من أجل إشراك قوى المجتمع كلها، و إدارة مشروع من طرف المستفيدة بدأ من التنبؤ إلى التسيير إلى القيام بالمعاملات لا يفسر استقلالية المرأة الريفية فيه، فالمرأة الريفية في جميع البرامج التي استفادت منها بقت مجرد شعار تتغنى به السلطات و هذا ما يجعلها حبيسة قوتين عاداتها و تقاليدها و المجتمع الذكوري الذي يحرمها من أدنى الحقوق، و ما برمجه الدولة من تسخير لإمكانيات مادية و مالية.

و صفوا القول بما أنني باحثة اجتماعية، توخيت الأمانة العلمية و الطرقة المنهجية قصد التوصل إلى مجموع الحقائق المذكورة سابقا و نأمل أننا قد أثرنا هذا الموضوع في النقاش و المعالجة الذي هو من اهتمامات السلطات العليا في البلاد، و ذلك بالاهتمام بالعالم الريفي و تطويره (التجديد الريفي) و كل هذا من أجل خلق طاقات بديلة.

المراجع

1- مراجع باللغة العربية:

- 1- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة و النشر، بيروت، 1982.
- 2- أحمد هويدي العبادي، في القيم و الآداب البدوية، عمان، 1976.
- 3- أمين سمير، التطور اللامتكافي، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعة، بيروت، 1985
- 4- بدون ريمون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ترجمة سليم حداد، ط1، بيروت 1986
- 5- بدون ريمون، مناهج علم الاجتماع، تر: شبؤون الحاج هالة، بيروت، منشورات عويدات، ط1 ، 1972
- 6- التابعي، كمال: القيم والتنمية الريفية(دراسات في علم الاجتماع الريفي)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986.
- 7- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981
- 8- جورج شهلا و آخرون ، الوعي التربوي و مستقبل البلاد العربية ، بيروت 1972
- 9- الجوهري محمد ، و آخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ط 5، القاهرة 1980
- 10- الحسيني السيد، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعرفة الجامعية، 1993
- 11- حليم بركات، النظام الاجتماعي و علاقاته بمشكلة المرأة العربية، ط1 ، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982 .
- 12- دلالة الحبيب، وجوه الإشكال في جغرافية التنمية، مركز النشر الجامعي، تونس 2002
- 13- دينكن ميتشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة: حسان محمد الجيني، بيروت، دار للطليعة للطباعة و النشر، 1982
- 14- الذوادي محمود، أضواء جديدة على محددات العقل العمراني الخلدوني، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.
- 15- ريمون بودون ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ط1 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986

- 16- سليمان عدلي: التنمية والمشاركة الشعبية، مجلة تنمية المجتمع، العدد4، القاهرة، أوت 1977.
- 17- السمالوطي نبيل، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1989
- 18- سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1979
- 19- شوقي عبد المنعم، الدفراوي أحمد، تنمية المجتمع الريفي، الشركة المتحدة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1976
- 20- طه حسن حسين: التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1977
- 21- عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية
- 22- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة
- 23- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط4، القاهرة 1982
- 24- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مكتبة غريب القاهرة، 1982
- 25- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998
- 26- عبد الهادي عباس، المرأة و الأسرة، الجزء الثالث، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق
- 27- عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966
- 28- العربي البشير، الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي، دراسة سوسيولوجية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس 2005
- 29- العربي البشير، مقاربات سوسيولوجية في الثقافة و التنمية و المجتمع، دار السحر للنشر، تونس 1998
- 30- العرفاوي عادل : التنمية و التشغيل في جندوبة ، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس ، قسم علم الاجتماع 1996 / 1997
- 31- علي عبد الواحد، وافي الأسرة و المجتمع، دار النهضة للطبع و النشر، القاهرة، 1979
- 32- علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة دار نهضة الشرق، 1997
- 33- غريب أحمد و آخرون ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1995
- 34- فاطمة المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية (بين النص و الواقع)، الدار البيضاء المغرب، دار النشر الفنك، 1987
- 35- فضيل دليو ، أسس البحث و تقنياته في العلوم الإجتماعية ، 130 سؤالاً و جواباً ، قسنطينة ، د.م.ج 1997

- 36- قاسم أمين، المرأة الجديدة، المؤلفات الكاملة 1
- 37- كمال التابعي: القيم والتنمية الريفية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986
- 38- لطفي على التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1980
- 39- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 1996
- 40- محمد العربي: المشاركة المجتمعية في المجتمع المحلي، قراءات في تنظيم وتنمية المجتمع الريفي، الاسكندرية، 1986
- 41- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية (دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع)، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 1994
- 42- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار ا لمصرفة الجامعية القاهرة ، ط 2 ، 1989 ،
- 43- محمد عاطف غيث و محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
- 44- محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي (أسس نظرية ونماذج تطبيقية) ط2، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية 1996
- 45- محمد قنوص محي، أزمة التنمية ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1992
- 46- مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، بيروت ، دار النهضة العربية، 1981
- 47- مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1994
- 48- موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبية للنشر، الجزائر، ط2 2004-2006،
- 49- نوال السعداوي، المرأة و الجنس، ط 3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1974
- 50- هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، ط 1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
- 51- هيفاء الشنواني: منهج الدراسة الاستكشافية عن المشاركة الشعبية، مركز البحوث لجهاز تنظيم الأسرة والإسكان، القاهرة، نوفمبر 1980

II- الأطروحات:

- 1- العرفاوي عادل، التنمية و التشغيل في جندوبة، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس، قسم علم الاجتماع 1996-1997
- 2- بن قطب عائشة، التحضير و تغير بناء الأسرة الجزائرية، رسالة نيل شهادة الماجستير، دراسة ميدانية لعينة من حي وسط حضري بمدينة البلدية، 1993

III- المجلات:

- 1- الأرسوزي زكي، المؤلفات الكاملة، مجلة الأسرة
- 2- الأمم المتحدة، أفضل الممارسات في مجال الإئتمانات الصغيرة للنساء والشباب، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، من 13 إلى 16 مارس 2001، طنجة المغرب
- 3- بدران إبراهيم و خماش سلوى، دراسات في العقلية العربية - الخرافة
- 4- ج- نجوين تين هانج، بنك يسير على عجالات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 2، جويلية 2004
- 5- خليل أحمد خليل، المرأة العربية و التغيرات الرئيسية في عصرنا، مجلة دراسات عربية، عدد 8، 1973
- 6- هيثم مناع، الأسرة الأمومية في الإسلام، مجلة دراسات عربية، العدد 12، 1971
- 7- وكالة التنمية الاجتماعية، مجلة الوكالة، عدد 4، ماي 2007
- 8- عائدة سعيد، مقال في مجلة مواقف، عدد 12، سنة 1970
- 9- محمد صلاح بسيوني: مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، مقالة في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، دار المعارف، القاهرة 1980

-IV وثائق متنوعة:

- 1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إحصائيات خاصة بالقرض المصغر، تنسيقية الأغواط
- 2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، عدد-1-2007
- 3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، عدد-2-2007
- 4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، عدد-3-2007
- 5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، عدد-7-2011
- 6- منشور وزاري، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004.
- 7- مقابلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مع وكالة الأنباء الجزائرية، 17 سبتمبر 2006.
- 8- هيئة الأمم المتحدة، التنمية و التخلف في بلدان العالم الثالث، 1956
- 9- www.angem.dz
- 10- الأمم المتحدة، أفضل الممارسات في مجال الإئتمانات الصغيرة للنساء والشباب الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، من 13 إلى 16 مارس 2001. طنجة المغرب
- 11- إحصائيات خاصة بالقروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تنسيقية الأغواط
- 12- البنك الدولي: التنمية الريفية، ورقة عمل من إعداد مجموعة من خبراء البنك، فيفري 1975

-V الجرائد

- 1- الجريدة الرسمية العدد 06 الصادر في 25 يناير 2004
- 2- الجريدة الرسمية، العدد 5، صادرة بتاريخ 9-02-2000

- 1- Emil DURHEIM, de la division de travail social, Paris, PUF, 1967
- 2- Victor Muller, avec les beduins, et patriarcat au Maghreb, Alger, ed Bouchène, 1991
- 3- Farouk BENATIA, le travail féminin en Algérie, Alger, SNED
- 4- Jean Reny. La ville et l'urbanisation. Ed du culot, 1974,
- 5- kon IGOR, (les femmes au travail: l'égalité dans la difference) ,
Revue Internationale des sciences sociales, N °4, 1975
- 6- lacoste DUJARDIN CAMILLE, des meres contre les femmes, maternité
- 7- le ministère délégué chargé du développement rural, Le renouveau rural, imprimerie officielle " les vergers" Bir Mourad Raïs, Alger, Août 2006.
- 8- M. Shafik. Social Development: definition, obstacles, and components Manchester, university of Manchester, 1991,
- 9- Pière BOURDIEU, sociologie de l'Algérie, paris, PUF, 1958,
- 10-Rachida BENKHELIL, Réflexion sur les structures familiales, Définition et reproduction sociodémographique, Alger, OPU, 1982

الملاحق

توصيات و اقتراحات:

✓ قبل إعطاء الدواء و جب تشخيص الداء، فداء النساء الريفيات هو الخلفية الثقافية التي ضربت بأطنابها في جميع المعاملات التي تتم في الوسط الريفي، لذا يجب أن تكون توعية حثيثة للنساء الريفيات، و كذا أفراد أسرهن على فائدة المشاريع التنموية، بحيث يستغل الدعم بالقيام الفعلي للمشروع، ثم الاستفادة من الفوائد مع بقاء سيرورة المشروع، و بهذا نضمن دخل دائم و إدماج اجتماعي لسكان الريف، مما يحسن الوضعية الاقتصادية لهم.

✓ يجب تثمين هذا النوع من الدعم و ذلك بتوسيع أصناف أنشطته.

✓ يجب أن تقوم السلطات بدراسات حول المشروع خاصة مجال التسويق، بحيث تكون هذه الدراسة متلائمة مع الطابع الاجتماعي للأسر الريفية.

✓ الاستفادة من الخبرات و النتائج التي توصلت إليها الدول السباقة لهذا النوع من الدعم المالي (القروض المصغرة).

✓ الضرورة الملحة و المستمرة على متابعة سير جميع خطوات و مراحل المشروع، إضافة إلى تنظيم دورات شهرية أو فصلية من أجل مناقشة ما جاء في محاضر المتابعة.

✓ مراعاة خصوصية المناطق الريفية.

✓ من أجل إدماج اجتماعي أفضل و جبّ تنقل السلطات المعنية إلى طالبات الدعم خلال كل المراحل إلى أن تسدد الدين بدل من أن تتصل هي بهم، و ذلك لضمان الاتصال المباشر للمرأة مع السلطات المعنية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر -2-

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

استمارة بحث حول:

تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية و التبعية
القرض المصغر نموذجا

الموضوع: أنا طالبة أحضر لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع
بصدد إجراء دراسة ميدانية حول موضوع مدى استقلالية المرأة الريفية
في تسيير مشروعها التنموي الممول من طرف الدولة (القرض
المصغر)، و هذا يتطلب منكم الإجابة على الأسئلة التي تفيد في تحليل
هذه الظاهرة.

ملاحظة: إن بيانات هذه الاستمارة سرية و لا تستعمل بأي حال من
الأحوال إلا في الأغراض البحث العلمي، و بهذا نرجو منكم الإجابة على
الأسئلة المطروحة بكل صدق و دقة، و ذلك بوضع العلامة (x) أمام
الإجابة المناسبة.

استمارة مقابلة

I. معلومات خاصة :

- 01- السن: [28-18] [38-29] [48-39] 49- فأكثر
- 02- المستوى الدراسي: أمية ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- 03- الحالة المدنية: متزوجة عازبة أرملة مطلقة
- 04- رب الأسرة: الزوج أب الزوج الأب الأخ العم الخال الابن
- 05- هل تسكنين مع: عائلة كبيرة أسرة نووية

II. تأسيس المشروع :

- 06- هل لديك خبرة في مشروعك أو شهادة معينة ؟
نعم لا
- 07- إذا كان الجواب نعم:
نوع المشروع: الصناعة الغذائية الخياطة الصناعات الجلدية الصناعات الخشبية
الصناعات المعدنية تربية الماشية فلاحا الأرض النسيج الخدمات أشغال البناء
- 08- من أين علمت أن هناك قروض مصغرة مقدمة من طرف الدولة:
أحد أفراد الأسرة من خارج الأسرة
- 09- من شجعك على تبني مشروع للقرض المصغر:
وحدك الغير
- 10- إذا كان الجواب الغير فحددي : رب الأسرة غيره حددي.....

11- هل استشرت أفراد أسرتك للقيام بمشروع القرض المصغر:
 نعم لا

12- إذا كان الجواب " نعم " :
هل وافق : نعم لا

13- إذا كان الجواب " لا " ، فلماذا:

.....

14- هل اشترطت عليك أمور مقابل الموافقة على القيام بمشروع مصغر:
 لا نعم حددي نوع الشروط:.....

.....

15- من الذي اتصل بالجهات المعنية: أنت رب الأسرة

16- هل تحصلت على المشروع بسهولة: نعم لا

17- إذا كان الجواب " نعم " بالنسبة لمن:
للأسرة للجهات المعنية

18- إذا كان الجواب " لا " بالنسبة لمن :
للأسرة للجهات المعنية

19- ما هي الصعوبات التي واجهتها لكي تحصل على المشروع ؟

.....

20- هل قمت فعلا بالمشروع: نعم لا

III. العملية الإنتاجية في المشروع :

21- من يسير العملية الإنتاجية للمشروع:
أنت رب الأسرة

22- هل لديك عمال: نعم لا

23- في حالة الإجابة ب : " نعم ":

- أ-هل هم : من الأسرة من خارجها
- ب- هل عملهم مقابل أجره ؟ نعم لا

24- في حالة الإجابة ب " لا ":

فما هي مكافئتك لهم ؟ :

25- من الذي يتعامل مع العمال: أنت آخر حدي

26- ما هو جنس العمال ؟: إناث ذكور

27- هل كان العمل في المشروع بشكل: دائم على حسب الطلب

28- من أين تحصلين على المواد الأولية:

- من داخل الولاية من خارجها

29- من الذي يحضر لكي المواد الأولية:

- بمفردك رب الأسرة

30- أين يتواجد مشروعك : داخل البيت خارجه

31- في حالة ما إذا كان خارج البيت، هل تذهبين للعمل:

- بمفردك برفقة أحد أفراد الأسرة

32- هل تستشيرين غيرك في تسيير مشروعك:

- نعم لا

VI- التسويق :

33- أين تسوقين منتجاتك في:

- سوق عمومي المنزل

34- هل تبيعين منتجاتك: كله جزء منه

35- في حالة بيع جزء منه، ما مصير المتبقي من المنتج:

.....

36- من يقوم بتسويق المنتجات:

أنت رب الأسرة

37- في حالة الإجابة "رب الأسرة" فما هي مكافئتك لمسوق منتجاتك:

.....

38- هل تبيعين منتجاتك : بالجملة على حسب الطلب

39- هل تحصلين على كل الدخل من مبيعاتك:

نعم لا

40- إذا كان الجواب " لا " فلماذا ؟

.....

41- هل سددت ديونك للوكالة الداعمة: نعم لا

42- في حالة الإجابة " لا " فلماذا ؟

مازال الت الآجال المحددة سبب آخر حدي.....

.....

43- هل عملتي على تسديد ديونك في آجالها: نعم لا

44- في حالة الإجابة " لا " لماذا ؟

.....

45- هل نجحت في مشروعك: نعم لا

46- في حالة الإجابة " نعم " فما هي الحوافز:

.....

47- في حالة الإجابة " لا "، ما هي العوائق

.....

48- هل ترغبين في ديمومة مشروعك وتطويره:

نعم لا

49- بصفة عامة، هل ترين أنك من يسير المشروع:

نعم لا

50- ما هي الظروف التي ترغبين فيها للنجاح في مشروع تنموي؟

.....

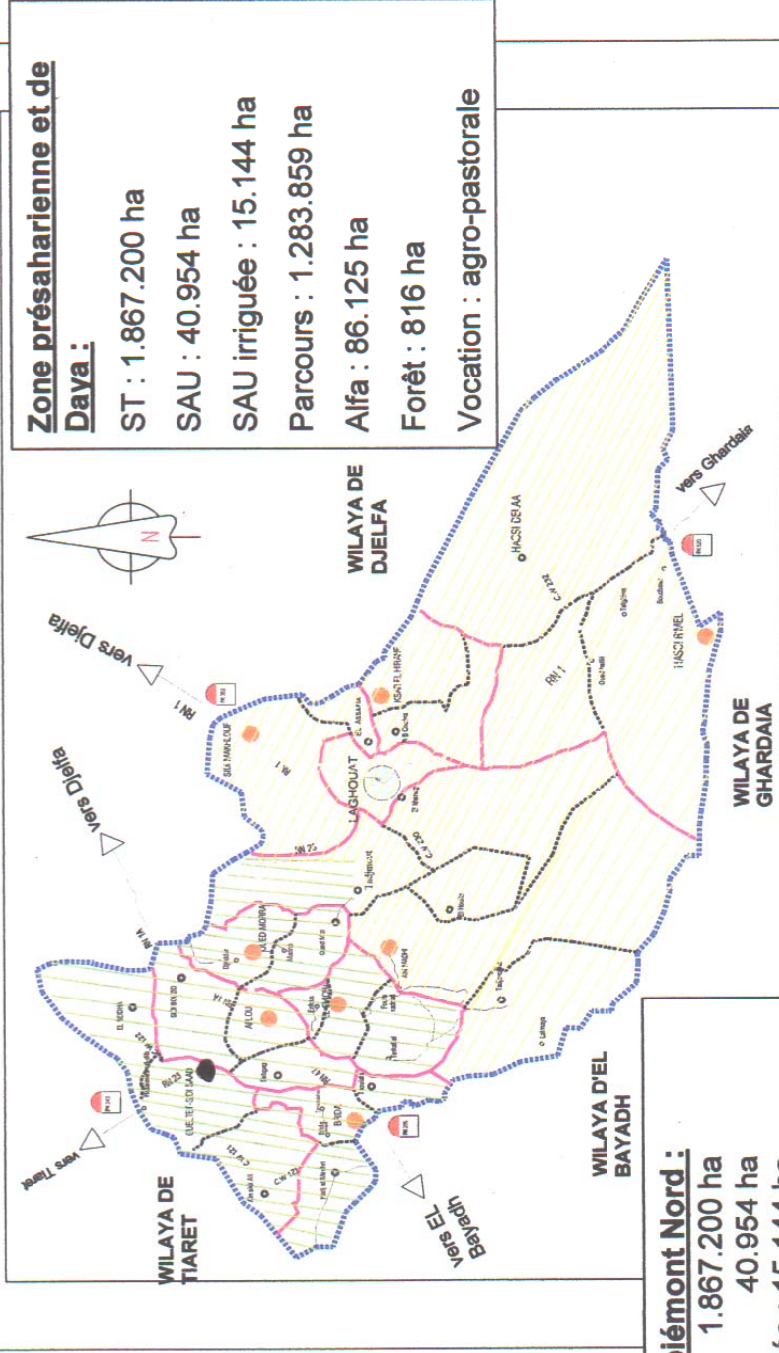
.....

.....

.....

انتهى

Carte d'occupation



Zone présaharienne et de Daya :
 ST : 1.867.200 ha
 SAU : 40.954 ha
 SAU irriguée : 15.144 ha
 Parcours : 1.283.859 ha
 Alfa : 86.125 ha
 Forêt : 816 ha
 Vocation : agro-pastorale

Zone de piémont Nord :
 ST : 1.867.200 ha
 SAU : 40.954 ha
 SAU irriguée : 15.144 ha
 Parcours : 1.283.859 ha
 Alfa : 86.125 ha
 Forêt : 816 ha
 Vocation : agro-pastorale

بلدية قنطرة سيدي سمير - ●

26

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" و الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الممدول.

الأهداف العامة:

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة،
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بصد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للساح و الخدمات المدرة للمداخيل،
- تنمية روح المقاولنة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما،
- دعم، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم،
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها،
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة،
- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المهنية بتنفيذ مشاريعهم.

تملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشهارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لذا، ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي و ذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولانية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسات على مستوى كل تنسيقية.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية و الفروع المحلية (التنسيقيات)، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس (05) تنسيقيات و هي تقوم بدور التنسيق، التعزيز و متابعة الأنشطة و لهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم (10) فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية، و تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوهري و تقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة و الملائمة.

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات.
إن هذا القرض موجه للنساء المالكات في البيت و المواطنين بدون دخل أو ذوي مدا خيل غير مستقرة و غير منتظمة، و يتكون من نمطين للتمويل:

● قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1 000 000 دج بصنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية و دفع المطاريف الضرورية للانطلاق في النشاط.
و قد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات :
مع تأجيل التسديد :

- لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي،
- سنة واحدة لدفع الفوائد.

● سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية و التي لا تتجاوز كلفتها 100 000 دج.
و قد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36 شهرا.

4 شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع، مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط، لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
- الالتزام بتسديد القرض و نسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

5 المساعدات و الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية و المرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم؛
- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (بنسبة 5 إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك و المؤسسات المالية). تتحمل الخزينة الصمومية فارق نسبة الفائدة التجارية؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع بهنوا إن شاء النشاطات، لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط و التي لا تتجاوز كلفتها 1 000 000 دج.
- لشراء المواد أولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق 100 000 دج.
- الإمتيازات الجبائية:
 - إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - تصفك من الرسم العقاري على البنائات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - تصفك من رسم نقل الملكية الاقضاءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
 - تصفك من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
 - يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
 - تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفيض كما يأتي:
 - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%
 - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%
 - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%
 - تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

6 صيف التمويل

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة الميش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100 000 دج) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز 1 000 000 دج) تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة مهينة من المجتمع.

جدول مختصر لأنماط التمويل

نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	صنف المقاول	قيمة المشروع
—	%100	—	%0	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	لا تتجاوز 100.000 دج
5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب و الهضاب العليا)	%29	%70	%1	كل الأصناف	لا تتجاوز 1.000.000 دج
20% من النسبة التجارية بقية المناطق	%29	%70	%1	كل الأصناف	

شراء مواد أولية

كلفة المواد الأولية لا تتعدى

100 000 دج



قرض ممنوح
من الوكالة بمفردها

تمويل ثلاثي

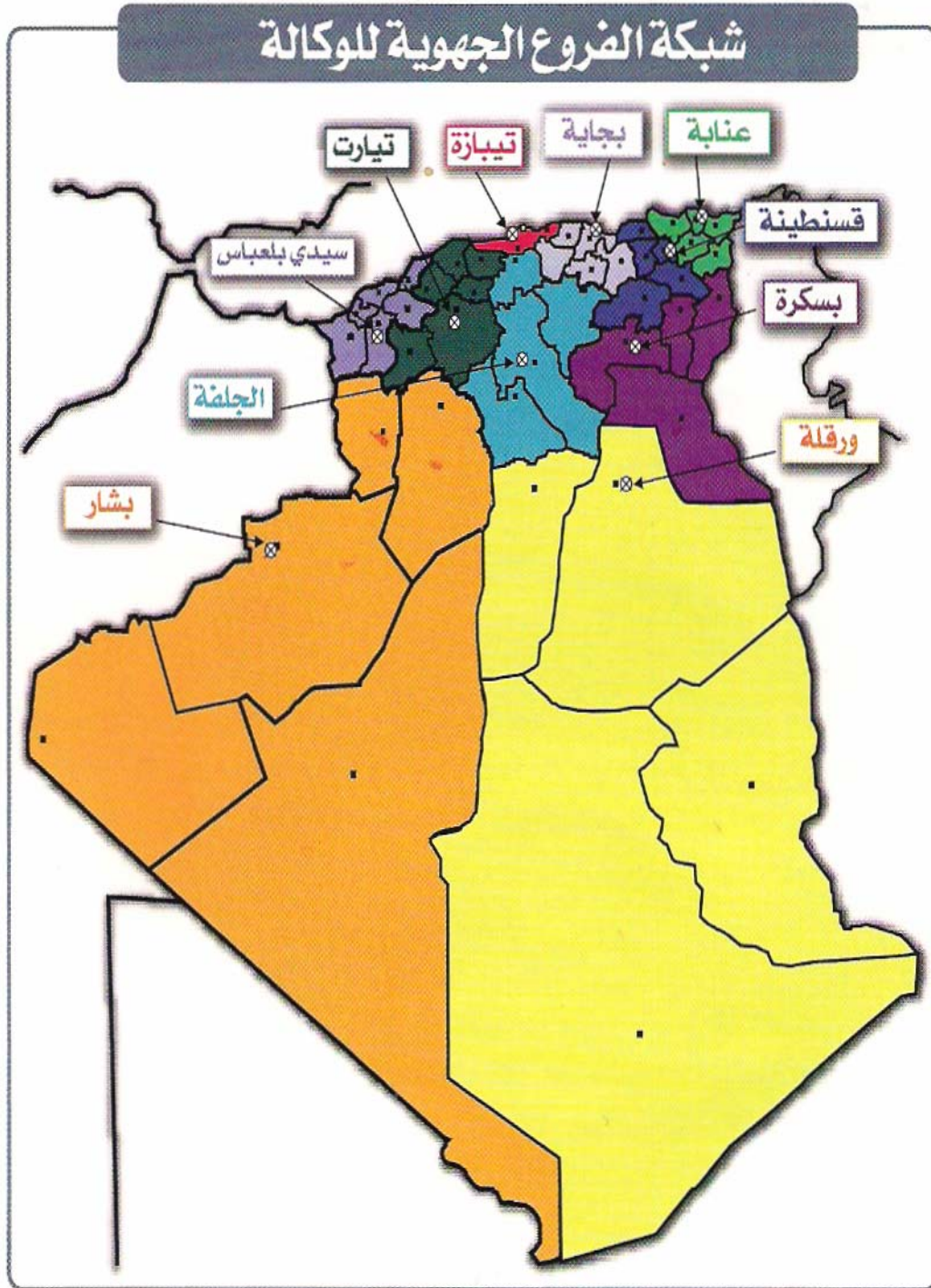
كلفة المشروع لا تتعدى

1 000 000 دج



الفوائد:
5 إلى 20% من النسبة التجارية

توزيع الفروع الجهوية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر (1):



✧ مقر الفرع الجهوي

الأمر التنفيذي رقم 14-04
المرسوم التنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها

الْجَرِيدَةُ السَّمِّيَّةُ
اتِّفَاقَاتُ دَوْلِيَّةٍ، قَوَانِينُ، وَمَرَاسِيمُ
مَقَرَّاتُ وَأَرَآءُ، مَقَرَّاتُ، مَنَاشِيرُ، إِعْلَانَاتُ وَبِلَاغَاتُ

مرسوم تنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004،
يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

إن رئيس الحكومة،
بناء على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني،
وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،
- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن
القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،
- وبمقتضى القانون رقم 01 - 12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 يوليو سنة 2001 والمتضمن
قانون المالية التكميلي لسنة 2001،
- وبمقتضى القانون رقم 01 - 21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون
المالية لسنة 2002،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 208 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003
والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 215 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003
والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004
والمتعلق بجهاز القرض المصغر،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 44 المؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق 13 فبراير سنة 1999
والمتضمن إنشاء صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 107 المؤرخ في 2 محرم عام 1424 الموافق 5 مارس سنة 2003 الذي
يحدد صلاحيات وزير التشغيل والتضامن الوطني،
يرسم ما يأتي :

الفصل الأول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الأولى : طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق
22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم،
تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب النص "الوكالة".

المادة 2 : توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات
الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.
المادة 3: تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 4 : يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي
يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل.
تحدث الوكالة فروعاً على المستوى المحلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

- المادة 5 : تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية :
- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
 - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
 - تمنح قروض بدون مكافأة،
 - تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،
 - تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
 - وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي :
 - تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز،
 - تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض،
 - تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجلها،
 - تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.
 - يمكن الوكالة، من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي:
 - تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعد على إنجاز مهامها،
 - تكلف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية محلية وجهوية،
 - تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثاني

التنظيم - التسيير - العمل

- المادة 6 : تزود الوكالة بمجلس توجيهي ولجنة للمراقبة. ويديرها مدير عام.
- المادة 7 : يقترح المجلس التوجيهي تنظيم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل الذي يعرضه على رئيس الحكومة.

القسم الأول

مجلس التوجيه

- المادة 8 : يتكون مجلس التوجيه الذي يدعى في صلب النص "المجلس" من الأعضاء الآتين :

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل،
 - ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية،
 - ممثل الوزير المكلف بالمالية،
 - ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة،
 - ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
 - ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
 - ممثل وكالة التنمية الاجتماعية،
 - ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء،
 - ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية،
 - ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة،
 - ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات،
 - ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف،
 - ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة،
 - ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة.
- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.
- المادة 9: يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.
- تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة. وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء، يستخلف حسب الأشكال نفسها. ويخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية.
- ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة. وفي حالة انقضاء مدة عضويتها، يعوضان حسب الأشكال نفسها.

المادة 10: يتقاضى أعضاء مجلس التوجيه تعويضات عن المصاريف المدفوعة وفقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 11 : يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يجتمع، زيادة على ذلك، في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك.

المادة 12: يكلف رئيس مجلس التوجيه بإرسال استدعاء يحدد فيه جدول الأعمال إلى كل عضو في المجلس قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع. ويمكن تقليص هذا الأجل في الدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية (8) أيام.

المادة 13: لا تصح مداوات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي (3/2) أعضائه على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب، يصح اجتماع مجلس التوجيه بعد استدعاء ثان ويتداول حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين. تتخذ قرارات مجلس التوجيه بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 14: يترتب على مداوات مجلس التوجيه إعداد محاضر ترقم وتسجل في دفتر خاص ويوقعها الرئيس. ترسل محاضر مجلس التوجيه إلى الوزير المكلف بالتشغيل في غضون الأسبوع الذي يلي المصادقة عليها.

المادة 15: يلغي الوزير المكلف بالتشغيل في غضون الثلاثية (30) يوما التي تلي إرسال محاضر مجلس التوجيه القرارات التي تكون:

- إما مخالفة للقانون أو التنظيم،
- وإما من طبيعتها أن تخل بالتوازن المالي للوكالة.
- لا تكون قرارات مجلس التوجيه نافذة إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها، عندما تتعلق بما يأتي:
- مشاريع تنظيم مصالح الوكالة المركزية واللامركزية،
- الجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وسيرها.

المادة 16: تعد المداوات موافقة عليها بعد شهر من إرسالها إلى الوزير المكلف بالتشغيل بصرف النظر عن أحكام المادتين 14 و 15 أعلاه، ما لم يبلغ اعتراض صريح على ذلك في غضون هذا الأجل.

المادة 17: يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يأتي :

- برنامج نشاط الوكالة،
- نفقات سير الوكالة وتجهيزها،
- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان،
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة،
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة،
- إنشاء فروع محلية للوكالة،
- قبول الهبات والوصايا والإعانات،
- اقتناء البنايات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها،
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم،
- الحصائل وحسابات النتائج،
- تعيين محافظ (أو محافظي) الحسابات،
- كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

المادة 18: تحدد شروط عمل المستخدمين ومراتبهم، باستثناء أعوان المديرية بموجب اتفاقية جماعية.

المادة 19: يعين مجلس التوجيه من بين أعضائه أعضاء لجنة المراقبة المنصوص عليها في المادتين 22 و 23 أدناه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

القسم الثاني
المدير العام

المادة 20: يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهى مهامه بالأشكال نفسها. تصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا إلى الوظيفة العليا للدولة لمكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة

المادة 21: يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال. وبهذه الصفة، يكلف على الخصوص، بما يأتي :
يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة،
يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة،
يفند مداورات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها،
يعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويقترحها على مجلس التوجيه،
يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريراً سنوياً عن النشاطات مرفقاً بالحصائل وحسابات النتائج ويرسله إلى الوزير المكلف بالتنشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه،
يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويسهر على احترام تطبيقه،
يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة. ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به،
يبرم كل صفقة وعقد واتفاقية واتفاق في إطار التنظيم المعمول به،
يأمر بصرف نفقات الوكالة،
يمثل الوكالة أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية.

القسم الثالث لجنة المراقبة

المادة 22 : تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه. تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.
المادة 23: تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه. وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة (3) أشهر وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين (2) من أعضائها.
تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة.
وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام.
وتقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.
تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه.
المادة 24: يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتنشغيل وتحفظ وفقاً للأعراف.

المادة 25: يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تعويضها.

الفصل الثالث أحكام مالية

المادة 26 : تتكون موارد الوكالة مما يأتي :
- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر،
- حصائل الودائع المالية المحتملة،
- الهبات والوصايا والإعانات،
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية،
- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.
المادة 27 : تتكون نفقات الوكالة مما يأتي :
- نفقات التثبيت،
- نفقات التسيير والصيانة،
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها.
تحدد نفقات التسيير بـ 8% من المبلغ الإجمالي للبرامج، كحد أقصى، بعد انتهاء مرحلة إنجاز الوكالة، والتي لا يمكن أن

تتعدى السنة الواحدة.
المادة 28 : في انتظار إنشاء الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، تصرف نفقات الوكالة من التخصيصات المسجلة في الجدول - ج - لقانون المالية التكميلي لسنة 2001 والجدول - ج - لقانون المالية لسنة 2002. تحول هذه التخصيصات إلى حساب وديعة للخزينة العمومية، يفتح بسام الوكالة.

المادة 29: تعد البيانات التقديرية للموارد والنفقات المرتبطة بالقرض المصغر وتقدم بصفة منفصلة عن تلك المرتبطة بموارد الوكالة ونفقات تسييرها وتجهيزها.

المادة 30: تمسك محاسبة الوكالة على الشكل التجاري وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 31: يعود اختصاص مراقبة حسابات الوكالة لمحافظ أو (محافظي) حسابات يعينه أو (يعينهم) مجلس التوجيه.

المادة 32: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004.

أحمد أويحيى

Point de situation du Dispositif Micro Crédi - Fin mars 2008

La demande 21

Demande globale - Année 2007	Répartition de la demande par genre		Répartition par secteur d'activités				
	Femmes	Hommes	Agriculture	Industrie	BTP	Services	Artisanal
125 098	51 178	73 920	29 715	10 462	5 337	35 755	43 829
Pourcentage %	40,91	59,09	23,75	8,36	4,27	28,58	35,04

Prêts accordés par l'ANGEM 22

Programme de financement	Prêts accordés	
	Nombre	Montant (DA)
Financement mixte Angem-promoteur (1)	44 356	1 187 026 846,54
Financement fiancière Angem-Banque-promoteur (2)	2 435	224 801 393,25
Total (1)+(2)	46 791	1 411 828 239,78

Répartition des prêts accordés par l'ANGEM 23

PNP accordés	Répartition par genre		Répartition par secteur d'activités				
	Femmes	Hommes	Agriculture	Industrie	BTP	Services	Artisanal
46 791	30 000	16 791	10 580	20 166	1 746	6 168	8 131
Pourcentage %	64,11	35,89	22,61	43,10	3,73	13,18	17,38

Prêts accordés par les banques : 1278

* L'ANGEM a signé des conventions de partenariat avec 05 banques publiques :
BNA, BADR, BDL, CPA, BEA.

Emplois créés par l'ANGEM

70 187

Répartition des activités financées par wilaya, par secteur d'activités et par genre
Classement par ordre décroissant du nombre de prêts accordés

Coordination de Wilaya	Nombre total	Répartition par genre		Répartition par secteur d'activités					
		Femmes	Hommes	Agriculture	Très petite industrie	BTIP	Services	Artisanat	
Bouira	2515	1220	1295	1657	560	65	107	126	
M'sila	2028	1018	1010	398	588	159	305	578	
Setif	1830	828	1002	844	636	166	95	89	
Ghardaia	1799	1717	82	7	138	15	34	1605	
Tizi Ouzou	1606	796	810	981	470	15	39	101	
Skikda	1576	1034	542	179	688	48	458	203	
Medea	1573	758	815	883	419	13	58	200	
Batna	1443	913	530	387	800	21	155	80	
Souk Ahras	1404	547	857	382	337	81	466	138	
Mila	1382	984	398	313	751	44	204	70	
Constantine	1348	898	450	116	764	17	223	228	
Biskra	1272	698	574	143	464	125	381	159	
Boumerdes	1191	567	624	413	537	21	158	62	
El Taref	1142	784	358	124	657	16	262	83	
Khenchela	1110	833	277	128	676	56	118	132	
Mosghanem	1055	560	495	199	487	144	159	66	
Tlemcen	1017	700	317	85	606	66	142	118	
El Oued	1013	784	229	166	401	13	70	363	
Mascara	1007	551	456	492	358	17	106	34	
Djelfa	992	782	210	14	304	25	106	543	
Guelma	980	444	536	314	313	25	106	54	
Ain Temouchent	944	744	200	90	530	26	274	141	
El Bayadh	900	733	167	1	628	5	26	240	
Bida	862	518	344	94	372	33	280	83	
Tiaret	858	710	148	63	619	11	28	137	
Ain Deffa	856	593	263	89	502	22	202	41	
Bejaia	805	484	321	175	312	36	108	174	
Jijel	763	340	423	553	115	26	44	25	
Annaba	743	425	318	137	284	35	151	136	
Tindouf	724	613	111	1	434	1	101	187	
Naama	723	640	83	6	455	19	41	202	
SidBel Abbes	716	571	145	122	372	17	115	90	
Laghouat	703	627	76	0	259	38	37	369	
Ouargla	685	455	230	6	156	33	189	301	
B.B. Aréridj	684	417	267	154	394	30	73	33	
Tissemsilt	662	617	45	7	519	13	37	86	
Tipaza	612	386	226	436	86	16	60	14	
Adrar	611	583	28	0	480	2	17	112	
Oran	560	278	282	42	272	28	172	46	
Oum El Bouaghi	539	370	169	71	381	42	35	10	
Saida	507	409	98	8	352	42	32	73	
Bechar	475	399	76	0	315	13	51	96	
Chlef	458	300	158	47	206	3	19	183	
Relizane	455	260	195	129	225	13	44	44	
Tebessa	398	241	157	108	156	12	52	70	
Tamanrasset	386	225	161	4	235	22	28	97	
Alger-Est	381	273	108	3	220	24	92	42	
Alger-Ouest	350	273	77	4	247	23	36	40	
Illizi	148	100	48	5	86	9	21	27	
Total	46791	30000	16791	10580	20166	1746	6168	8131	
Pourcentage (%)	-	64,11	35,89	22,61	43,10	3,73	13,18	17,38	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التشغيل والتضامن الوطني

الوكالة الوطنية للتسيير
القرض المصغر

الطريق رقم 01 بئر خالد الحزائري
البياعف 544081 - الفاكس : 021 445915

قرار قض بنكجية

مكاملة

ببساط وفي

بجرون فالأحدث

من الوكالة لاجاز
مشاريعكم المصغرة



بمن يجب الاتصال؟

للاستعلام؛

لا بداع طلبكم

للحصول على المساعدة الضرورية

لتحقيق مشروعكم

بتنسيقية الولاية

منسق الولاية

المرفق على مستوى الدائرة

أو مديرية التشغيل للولاية .

إذا كان

ملاءمكم مقبولاً

المرافق على مستوى الدائرة

يقوم بفحص طلبكم،

يرجئكم، ينصحكم ويرافقكم لتحقيق

مشروعكم،

يرسل ملفكم إلى المنسق الولائي؛

بعد موافقة لجنة التسهيل للولاية،

يقوم المنسق بإعداد شهادة التأهيل

التي تسمح بتمويل مشروعكم.

أنتم في

بطالة أو تمارسون عملاً مؤقتاً غير مضمون أو أنتم بلا دخل

ترغبون

في خلق منصب عمل ذاتي، العمل في البيت

لكن

تفتقروا
الوسائل
المالية

جهاز القرض المصغر يسمح لكم

بالحصول على :

- ✦ قرض بنكي صغير
- ✦ سلفة بدون فائدة
- لمشاريعكم التي تتراوح كلفتها ما بين 50 000 دج و 400 000 دج لإقتناء عماد صغير ومواد أولية ضرورية

لإِشْء ز_____شاطم

هذه القروض المصغرة تسلم على مدى 12 إلى 60 شهراً (من سنة إلى خمس سنوات)

لطلب قرض مصغر

يجب

- بلوغ السن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازة

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقررة ب3 أو 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات

- تسديد الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة (0.5% من القرض البنكي)
- الإلتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني :
 - ✦ القرض للبنك،
 - ✦ السلفة بدون فائدة للوكالة.

الفوائد و المساعداات المنووحة لكم

- الدعم، التصانيع و المرافقة في إطار إنجاز نشاطكم
- ضمان و تخفيض نسبة الفائدة للقرض البنكي
- منح سلفة بدون فائدة عندما تفوق كلفة مشروعكم 100 000 دج، هذه السلفة تكون بنسبة 25 أو 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع، حسب الحالات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني
Ministère de la Solidarité Nationale
وكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

ANTENNE REGIONALE DJELFA
COORDINATION DE LAGHOULAT

محضر عملانية

في يوم :
فمنّا نحن السيد (ة) :
والسدة المرافقين (ت) :

تريارة ميدالية السيد (ة) :
المنطقة :
في تخصص :
والسجل تحت رقم : بتاريخ :

الرقم	التعيين	العدد	الملاحظة

المنسق الولائي

المرافق

صاحب(ة) المشروع

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE LA SOLIDARITE NATIONALE

Si votre dossier est recevable

L'accompagnateur au niveau de la daïra

- Examine votre demande
- Vous oriente, vous conseille et vous accompagne dans la maturation de votre projet
- Après accord de la commission d'éligibilité de wilaya, le coordinateur vous établit l'attestation d'éligibilité vous permettant l'accès au financement bancaire de votre projet.

Durée de remboursement

- Crédit sans intérêt achat de matières premières de 30.000,00DA : 15 mois avec 3 mois de déferé
- Crédit bancaire pour création de projet 50.000,00 à 400.000,00DA : jusqu'à 60 mois avec une période de déferé de 6 mois à 12 mois.

**AGENCE
NATIONALE
DE
GESTION
DU
MICRO
CREDIT**

**CONDITION POUR BENEFICIER
DU MICRO CREDIT**

- Avoir une idée de projet, avoir 18 ans et plus, être sans emploi, avoir une résidence fixe, avoir des compétences et qualification en rapport avec le projet à créer, ne pas avoir bénéficié d'autres aides à la création d'activités, avoir la capacité de payer un apport personnel du montant total du projet, verser les cotisations au Fonds de Garantie Mutuelle de Micro Crédit, s'engager à rembourser, en fonction d'un échéancier: le crédit à la Banque et le prêt sans intérêt à l'ANGEM.

ANGEM

L'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit vous octroie un crédit sans intérêts pour réaliser votre projet selon les formules suivantes :

- Un Micro Crédit ANGEM-Promoteur plafonné à 30.000,00DA destiné à l'achat de matières premières si vous disposez d'un petit matériel et vous désirez l'exploiter.
- Un Micro Crédit Banque-Promoteur d'un montant situé entre 50.000,00 et 100.000,00DA destiné à l'achat de matériel-équipements pour réaliser votre projet.
- Un Micro Crédit Banque-ANGEM-Promoteur d'un montant situé entre 100.000,00 et 400.000,00DA destiné à l'achat de matériel-équipements et de matières premières de démarrage.

ANGEM

AVANTAGES ET AIDES ACCORDEES

✧ Soutien, conseil et accompagnement vous sont accordés dans la mise en œuvre de votre activité.

✧ Le Micro crédit est un prêt à taux d'intérêt réduit de 10 à 20%, selon les cas du taux d'intérêt commercial, à la charge du bénéficiaire, la différence étant pris en charge par l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit (ANGEM) à raison de 80 à 90% du taux d'intérêt bancaire.

✧ Un prêt sans intérêt peut être accordé, variant, selon les cas, entre 25 et 27% du coût global du projet.

ANGEM

CONSTITUTION DU DOSSIER DE DEMANDE DE MICRO CREDIT

- Actes de Naissance (N° 12).
- Certificat de Résidence de moins de six (06) mois.
- Une copie de la C.I.N ou P.C .
- ✧ Une copie légalisée de diplôme, attestation de stage ou tout document justifiant votre qualification professionnelle ou votre savoir-faire .
- Un engagement écrit et légalisé attestant la disponibilité de votre apport personnel.
- Une demande manuscrite d'Octroi du Prêt adressé au coordinateur de wilaya.
- Factures pro forma du matériels, équipements ou des matières premières .
- Devis d'assurance de matériels.
- Trois (03) photos récentes.
- Extrait de rôle apuré a date récente

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE de la Solidarité Nationale,
De la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
Antenne régionale de Djelfa
Coordination de Laghouat

Date :

LETTRE DE RAPPEL N°01.....

Nom	:	:
Prénom	:	:
Identifiant	:

Dans le cadre du remboursement du Prêt Non Rémunéré – Matières
Premières qui vous est accordé et conformément à l'échéancier de
remboursement qui vous lie à l'Agence, nous avons l'honneur de vous
rappeler que le remboursement de l'échéance N° : **0** d'un **montant de**
.....DA doit intervenir **au plus tard le / /2008**
Aussi, nous vous prions de bien vouloir régulariser cette créance dans les
délais arrêtés et de présenter aux services de la coordination une copie
du reçu de versement de l'échéance dans les huit (08) jours qui suivent
la date de remboursement.

Le Coordinateur

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE de la Solidarité Nationale ,
De la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
Antenne régionale de Djelfa
Coordination de Laghouat

Date :

LETRE DE RAPPEL N°02.....

Nom	:	
Prénom	:	
Identifiant	:

Dans le cadre du remboursement du Prêt Non Rémunéré – Matières
Premières qui vous est accordé et conformément à l'échéancier de
remboursement qui vous lie à l'Agence, nous avons l'honneur de vous
rappeler que le remboursement de l'échéance N° : **0** d'un **montant de**
.....DA doit intervenir **au plus tard le / /2008**
Aussi, nous vous prions de bien vouloir régulariser cette créance dans les
délais arrêtés et de présenter aux services de la coordination une copie
du reçu de versement de l'échéance dans les huit (08) jours qui suivent
la date de remboursement.

Le Coordinateur

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE de la Solidarité Nationale,
De la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
Antenne régionale de DJELFA
Coordination de LAGHOVAT

Date :

LETRE DE RAPPEL 03

Nom	:
Prénom	:
Identifiant	:

Dans le cadre du remboursement du Prêt Non Rémunéré – Projet qui vous est accordé et conformément à l'échéancier de remboursement qui vous lie à l'Agence, nous avons l'honneur de vous rappeler que le remboursement de l'échéance N° : **0** d'un **montant de DA** devait intervenir **au plus tard le... / /2008**

Aussi, nous vous prions de bien vouloir régulariser cette créance dès réception et de présenter aux services de la coordination une copie du reçu de versement de l'échéance dans les huit (08) jours qui suivent la date de remboursement. Faute de quoi, vous serai saisi par voie de justice.

Le Coordinateur